الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

عن أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

2024

الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني

عن أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

2024

المحتويات

تقديم 6

توطئة 7

الملخـص التنفيـذي (إضـاءات التقـرير) 11

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 12

التقدم في مجال التنمية المستدامة 13

التحديـات المسـتمرة والتحديـات المسـتجدّة فـي الطريـق إلـى 2030 17

سورية وأهداف التنمية المستدامة 24

أهـداف التنميـة المسـتدامة ذات التركيـز خـلال المنتدى السـياسي رفيـع المستوى 2024 30

الرسائل الرئيسية للتقرير 31

أولاً (المقدمة) 34

أهداف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 35

النتائج الرئيسية للاستعراض الوطني الطوعي الثاني 36

الاستعراض الطوعي وتقارير المراجعة الوطنية 37

ثانياً منهجية إعداد التقرير 38

المبادئ التوجيهية 39

الإطار المؤسسي ومسار الإعداد 40

المنهجية 42

تقارير التنمية المستدامة على المستوى المحلي 45

ثالثاً مستجدات السياق العام للتنمية في سورية بين التقريرين.....46
مستجدات الحق في التنمية.....47
التنميــة المســتدامة واســتمرار مفرزات الحــرب والإجــراءات القسرية 48
التنمية المستدامة وجائحة كورونا.....55
التنمية المستدامة والكوارث الطبيعية 60

رابعاً السياسات والبيئة التمكينية.....62
تعـزيز الملكـية الوطنيــة للتنمية المســتدامة وتــوزع الأدوار التنفيــذية.....63
التنمية المستدامة والبرنامج الوطني التنموي لسوية في ما بعد الحرب 74
الآليات المؤسسية للتنفيذ.....81
المسائل الهيكلية والبنيوية 84

خامساً (موجـــــز التقــدم المحــرز ومعوقات تحقيق الأهداف).....86
موجز التقدم المحرز.....87
الهدف الأول القضاء على الفقر 88
الهدف الثاني القضـاء على الجـوع والزراعة المستدامة.....91
الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه 94
الهـدف الرابـع التعليـم الجيـد والشـامل 97
الهدف الخامس المساواة بين الجنسين 101
الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية.....105
الهدف السابع الطاقة المستدامة والمتاحة للجميع 111
الهدف الثامن النمو الاقتصادي والعمل اللائق 114
الهدف التاسع البنى التحتية والتصنيع المستدام.....117
الهدف العاشر المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد 120

الهدف الحادي عشر المدن والمجتمعات المستدامة 123
الهدف الثاني عشر الإنتاج والاستهلاك المستدام 126
الهدف الثالث عشر التصدي للتغيرات المناخية.....129
الهدف الرابع عشر حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.....132
الهدف الخامس عشر الحياة في البرّ 135
الهدف السادس عشر الأمن والسلم والمؤسسات.....138
الهدف السابع عشر الشراكات وحشد الموارد 143
معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية (المعوقات العامة) 147
المتطلبات الرئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية.....148
الجهود المبذولة من قبل سورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 149

سادساً الخاتمة والخطوات القادمة.....152
على المستوى الدولي والإقليمي.....153
على المستوى الوطني.....154
سابعاً الملحـــق الإحصائـــي 160

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) تصـــورات مقدمـــي المعلومـات عن الآثار غير المباشرة لكوفيد-19 والتدابير والسلوكيات المتصلة به 28
الجدول رقم (2) أثر الحرب والإجراءات القسرية على أهداف التنمية المستدامة.....47
الجدول رقم (3) أهم آثار فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة 54
الجدول رقم (4) اللجـــان المختصـة في مجلس الشـعب ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة 63
الجدول رقم (5) مســـاهمة القطـاع الخـــاص في تحقيـــق بعض أهـــداف التنميـــة المستدامة 66

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1) توزع مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لاتجاهات تطورها.....14

الشكل رقم (2) توزع مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لاتجاهات تطورها.....15

الشكل رقم (3) نسب توفر مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً للأهداف 16

الشكل رقم (4) التحديات المستمرة التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة 18

الشكل رقم (5) التحديات الناشئة والمستجدة منذ عام 2020 التي تواجه جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....22

الشكل رقم (6) منهجية التخطيط والإدارة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة...24

الشكل رقم (7) برامج عدم إهمال أحد في متن خطط التنمية الوطنية.....25

الشكل رقم (8) تقرير الاستعراض الطوعي وتقارير المراجعة المعنية بأحد أوجه التنمية 37

الشكل رقم (9) المبادئ التوجيهية للتقرير 39

الشكل رقم (10) الإطار المؤسسي لإعداد التقرير 41

الشكل رقم (11) مراحل ومسار إعداد التقرير 41

الشكل رقم (12) الإصابات بفيروس كوفيد-19 حسب المحافظات 53

الشكل رقم (13) الإجراءات المتخذة للتصدي لجائحة كورونا وتخفيف أثرها 58

الشكل رقم (14) بعض الخسائر والأضرار التي خلفها زلزال 6 شباط 2023 59

الشكل رقم (15) توزع التشريعات الصادرة خلال فترة ما بين التقريرين 2020 - 2024 وفقاً لأهداف التنمية المستدامة 62

الشكل رقم (16) توزع عمل المجتمع الأهلي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة 69

الشكل رقم (17) توزع مساعدات المنظمات الدولية حسب القطاعات لعام 2023..71

الشكل رقم (18) الترابط بين محاور البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب وأهداف التنمية المستدامة.....74

الشكل رقم (19) تصنيف الأهداف حسب إمكانية تحققها 147

تقديم

يأتي تقديم حكومة الجمهورية العربية السورية لتقريرها الوطني الطوعي الثاني لعام 2024 إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تأكيداً لاستمرار الالتزام بأجندة عمل 2030.

لقد بيّن الاستعراض الوطني الطوعي الأول 2020 الأبعاد العملية لهذا الالتزام، وبخاصة ما يتعلق بتعزيز **مبادئ الحق في التنمية**، في بيئة عملٍ منصفةٍ وعادلةٍ بين جميع الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

وانطلاقاً من دور الجمهورية العربية السورية بكونها عضواً فاعلاً في منظمة الأمم المتحدة، وإيماناً منها بأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثرها الإيجابي على المواطن والدولة، فقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً لتأصيل هذه الأهداف، وتكييفها مع أولويات التنمية الوطنية وإدماجها في خططها الوطنية، ومبادراتها، وتدخلاتها كافة. وأولت اهتماماً كبيراً لإعداد هذا التقرير نظراً لأهمية متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

في ظل الظروف الاستثنائية التي تواجه بلدنا، وحالة الفوضى في العلاقات الدولية التي سببتها بعض الدول التي تسعى للهيمنة على إرادة الشعوب ذات السيادة. ومع استمرار تداعيات سنوات الحرب الجائرة، والإجراءات القسرية الأحادية الجانب، والاحتلال الأجنبي، وسرقة الموارد، والكوارث الطبيعية والصنعية والتي كان آخرها الزلزال الذي ضرب البلاد في السادس من شباط 2023؛ والتبعات التي خلفها اضطراب الأسواق العالمية والإقليمية؛ فإنّ العملية التنموية في سورية تواجه تحدياتٍ جساماً، تطول جميع مقومات التنمية المستدامة، وتؤثر في جهود إعادة الإعمار والعودة إلى المسارات التنموية السليمة.

تنظر حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الغد، رغم هول الآلام، نظرةَ المتفائل المنتصر. وتؤكّد مضيها، تخطيطاً وتنفيذاً، لتجاوز التحديات جملةً وتفصيلاً، وتحقيق مصالحها الوطنية، وتطلعات مواطنيها بغدٍ أفضل. وفي الوقت نفسه إلى إقامة شراكات عالمية عادلة مبنية على مبادئ السيادة الوطنية ومرتكزات القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان في العدالة والمساواة؛ تحقيقاً لشعار خطة عمل الأمم المتحدة 2030 **"ألا يتخلف أحد عن الركب"**.

رئيس مجلس الوزراء

المهندس حسين عرنوس

توطئة

شكل إطلاق التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في 14 شباط 2019 استكمال المرحلة الأولى لعمل وجهد مستمرين؛ ومنذ ذلك التاريخ حرصت اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة على مواصلة تقييم التغير في مجمل أهداف ومقاصد التنمية المستدامة بمؤشراتها المختلفة، وذلك من خلال التقريرين الوطنيين الثاني والثالث لأهداف التنمية المستدامة، وتقارير التنمية المستدامة على المستوى المحلي لخمس محافظات هي: حلب، وحماه، ودير الزور، وطرطوس، والسويداء.

ووفر إنجاز التقريرين الأول والثاني إمكانية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول في 2020، وهذا هو الاستعراض الوطني الطوعي الثاني الذي أعد متابعة للاستعراض الأول، واستناداً لتقارير أهداف التنمية المستدامة المنجزة سابقاً.

يؤكد هذا الاستعراض على مضمون الرسائل التي تضمنها الاستعراض الوطني الطوعي الأول عام 2020؛ لا سيما عدم دعم سورية في توفير البيئة المواتية لاستعادة مسارات التنمية، مما يشكل تهديداً لتحقيق شعار خطة عمل الأمم المتحدة 2030 "ألا يتخلف أحد عن الركب".

اعتمد إعداد التقارير المشار إليها آنفاً نهجاً تشاركياً، وأنجزت من خلال فرق عمل ضمت ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية، وممثلين عن الاتحادات والغرف المعنية في القطاع الخاص، وممثلين عن المجتمع الأهلي، إضافةً إلى عدد من الأكاديميين والخبراء من الجامعات السورية والهيئات العلمية والبحثية. وشاركت في عملية الإعداد كذلك جهات الإدارة المحلية.

لقد نجحت سورية إلى حدٍ بعيد في إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن أطرها الوطنية، وفي تحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل والجغرافية أيضاً. وهي في طريقها إلى تعميق هذا الإدماج على المستوى المحلي. لذلك، ومع لحظ الأولويات الوطنية، فإنّ سورية أمام خطة واحدة للتنمية المستدامة هي "البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب"، الذي يتضمن آليات تنفيذية ومشاريع وخطط مجدولة زمنياً وموارد تتم ترجمتها في الموازنات الوطنية السنوية؛ ويعّد تصوراً جامعاً لاستعادة فعاليات المجتمع، وتحقيق الاستقرار، وإرساء أسس الاستدامة التنموية، وتحقيق الرؤية الموضوعة حتى 2030. إضافة إلى تبنيه مبدأ "عدم إهمال أحد" سواء تعلق الأمر بالمساهمة في العملية التنموية، أو في توزيع وإعادة توزيع ثمارها.

شكل دستور البلاد لعام 2012 نقطة تحوّل على صعيد الآليات المؤسسية، وبخاصة فيما يتعلق بالمرتكزات الجوهرية للتنمية المستدامة، والانتقال إلى نموذج أكثر توازنا لمسؤوليات الفاعلين التنمويين: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي؛ في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

تظهر عملية المراجعة الطوعية هذه أنّ تفاعل المشكلات الخارجية مع تلك الداخلية الناشئة والقديمة، أدت إلى نتائج سلبية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بالنقص الكبير في الموارد والإمكانيات، وزيادة حجم فجوات التمويل المطلوبة.

يمكن تصنيف التحديات التي تواجه العملية التنموية في سورية إلى مجموعتين: الأولى، تتعلق بالتحديات المستمرة منذ تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الأول، وتشمل: (1) التحديات السياسية الخارجية بما فيها السلم والأمان، واستمرار احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي السورية، واستمرار الاحتلالين الأمريكي والتركي، و(2) التحديات الاقتصادية الخارجية بما فيها استمرار الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب، وقطع المساعدات الإنمائية الرسمية عن سورية، واستمرار الضغوط والحصار المتعلقة بعملية إعادة الإعمار. و(3) التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية بما فيها تحدي تعزيز السلم الأهلي والوفاق المجتمعي، وسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة على جزء من الأراضي السورية، وتوفير مقومات العودة والاستقرار، وتمويل التنمية المستدامة، وهجرة الكفاءات، وتوفير البيئة التشريعية والإدارية المتكاملة، وتعزيز دور السلطات المحلية وتعزيز قدارتها التخطيطية والتنفيذية. و(4) التحديات الطبيعية التي نشأت نتيجة التغيرات المناخية والطبيعية. والثانية: التحديات المستجدة والناشئة، وتشمل: (1) النتائج التي خلفها الزلزال المدمر الذي أصاب سورية يوم 6 شباط 2023، و(2) الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد19-، و(3) منعكسات اضطرابات الأسواق العالمية على الاقتصاد السوري، و(4) المنعكسات السلبية الآنية والمستقبلية لبطء الانتقال من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة التعافي نتيجة تفاعل العوامل المبينة آنفاً.

بيّن تحليل اتجاهات مؤشرات الأهداف، والتحديات التي تواجه تحقيقها انّه يمكن تصنيف الأهداف وفق إمكانية تحققها إلى ثلاث مجموعات: الأولى، وهي الأهداف صعبة التحقق في ظل استمرار الظروف الحالية؛ وتشمل الأهداف: الأول، والثامن، والسابع، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر. والثانية، وهي الأهداف القابلة التحقيق بحلول عام

2030؛ وتشمل الأهداف: الثالث، والرابع. والثالثة، وهي الأهداف التي يمكن تحقيق بعض مقاصدها بحلول عام 2030؛ وتشمل الأهداف: الثاني، والخامس، والسادس. ويصنف الهدف السابع عشر في مجموعة الأهداف صعبة التحقق إذ ترتبط إمكانية تحقيقه بإمكانية تحقيق الأهداف السابقة، وبمدى الالتزام الدولي برفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب كلياً، إضافةً إلى الالتزام الدولي بمبدأ الشراكة عالمياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد سخرت سورية كافة إمكانياتها المالية، والبشرية لمواجهة التحديات والتبعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي فرضتها سنوات الحرب الجائرة، والإجراءات القسرية الأحادية الجانب، والاحتلال الأجنبي، وسرقة الموارد، والكوارث الطبيعية والصنعية والتي كان آخرها الزلزال الذي ضرب البلاد في السادس من شباط 2023؛ ناهيك عن التبعات التي خلفها اضطراب الأسواق العالمية والإقليمية.

كما وفرت في إطار سعيها لبناء مستقبلها التنموي، رؤية إجمالية تعتمد على تحقيق ثلاث مهام كبرى هي: وقف الحرب، واستعادة السلم والاستقرار، وصولاً إلى تجاوز آثار الحرب عبر عملية إعادة إعمار مجتمعية واقتصادية شاملة تعبر عن تطلعات الشعب السوري من خلال إطار تشاركي لمسارات التنمية يضمن استدامتها وملكيتها الوطنية.

ستستمر سورية في جهودها الهادفة لوقف الحرب، وتعزيز الأمن والاستقرار في المناطق السورية، وإنهاء الاحتلال، وتحرير كافة المناطق من المجموعات الإرهابية المسلحة ومن الوجود العسكري اللاشرعي. وندرك أنّ لدى سورية كمٌ كبير من العمل نحو تحقيق أهدافها التنموية؛ يتلخص في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين سورية ودول الإقليم، ومراجعة خطتها الاستراتيجية "سورية 2030"، وبخاصة فيما يتعلق بالمستجدات المرتبطة بآثار الكوارث الطبيعية (زلزال 6 شباط 2023)، وبالتحديات والمستجدات الدولية والوطنية، وبتعزيز نهج الإدماج بالتركيز على أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها، وبتطوير الشراكات من أجل التنمية، واستكمال جهود تأصيل أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ومتابعة العمل على تصميم وتشغيل نظام وطني للرصد والتقييم، وتطوير منظومة الإحصاء الوطنية، وتطوير أدوات ومنهجيات جمع وتصنيف البيانات لتحسين الإبلاغ عن التقدم المحرز في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ختاماً، أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع الكوادر الوطنية التي ساهمت في إعداد هذا الاستعراض والتقارير ذات العلاقة.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي

رئيس لجنة المتابعة لأهداف التنمية المستدامة

الدكتور فادي سلطي الخليل

الملخـــص التنفيـــذي

(إضـاءات التقـرير)

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني:

قدمت الجمهورية العربية السورية استعراضها الوطني الطوعي الأول خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة في تموز عام 2020، انطلاقاً من التزامها بخطة التنمية العالمية التي وافقت عليها الحكومة السورية ودول العالم كافة أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول 2015. وقد رأت الحكومة السورية في هذه الأجندة إطاراً مساعداً ومرناً لتوجيه التخطيط والعمل التنموي على المستوى الوطني، لأجل تحقيق طموحات بلدنا وشعبنا في السلام والأمان والرفاه والتنمية، وممارسة حقنا السيادي في تقرير مصيرنا، وممارسة حقنا في التنمية، وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية، في إطار من التعاون الصادق والمنصف بين جميع الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

وبعد مرور أربع سنوات على تقديم تقرير الاستعراض الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، تقدم سورية تقريرها الوطني الطوعي الثاني وقد اختارت هذا العام، 2024، لاعتبارات عديدة، **أهمها:**

تزداد **بيئة العمل التنموي على المستوى الدولي** عدائيةً تجاه الدول النامية كما تزداد تعقيداً بشكل يساهم في تعمق وارتفاع الفجوات التنموية بين الدول، وبشكل يخالف مضمون الهدف العاشر حول تحقيق المساواة بين البلدان، وباتت بيئة العمل التنموي هذه تعيق وبشدة جهود الحكومة السورية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استمرار **عجز المجتمع الدولي** عن دعم الجهود الوطنية الهادفة إلى معالجة معيقات وتحديات التنمية بشكل يخالف كافة المبادئ والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبما يتعارض مع جوهر خطة عمل الأمم المتحدة 2030، وخاصةً الهدف السابع عشر حول الشراكات الدولية من أجل التنمية المستدامة.

خصوصية الحالة السورية كدولة مورست عليها حرب إرهابية بددت تراكمات تنموية استغرق تحقيقها وبناؤها عقوداً طويلة، ترافقت بإجراءات قسرية أحادية الجانب مفروضة من بعض الدول والكيانات، أثرت في كل مفاصل ومقومات التنمية المستدامة، مع اعتداءات متكررة من كيان الاحتلال الإسرائيلي أصابت بنى تحتية وموارد طبيعية وألحقت بها أضرار كبيرة، علاوةً عن الكوارث الطبيعية التي كان آخرها الزلزال المدمر الذي أصاب البشر والحجر بتاريخ 6/2/2023، والذي قاد إلى انحرافات كبيرة عن مسارات التنمية المستدامة مع تغيّر أولويات وتوجهات العمل التنموي من تلك الأطول أجلاً باتجاه أعمال الاستجابة الإنسانية الطارئة. لتتفاقم بنتيجة ذلك الاحتياجات التنموية المتصلة بإعادة إعمار ما دمّرته الحرب والاعتداءات والطبيعة، ومن ثم الجهود المبذولة في ظل ظروف عمل صعبة مقيدة بعقوبات ظالمة وبمحدودية الموارد والاعتداء عليها وسرقتها من قبل دول ومجموعات تتبع لها.

سرعة التطور والتغير في اتجاهات مؤشرات مقاصد وأهداف التنمية المستدامة بين عام وآخر وحساسيتها الكبيرة تجاه تغيرات المحددات الخارجية للتنمية المستدامة في سورية التي تم الإشارة إلى جانب منها في البند السابق.

التقدم في مجال التنمية المستدامة:

تزامن تقديم التقرير الوطني الطوعي الأول مع موجة إصلاحات تنموية طالت كافة مكونات العمل التنموي، وخاصةً فيما يتعلق بالمكون المؤسسي وإعادة هيكلية شاملة لمؤسسات التنمية السورية، بهدف إكسابها مرونة في إدارة وتنفيذ التنمية، وإعادة رسم علاقات وأدوار مختلف الفاعلين تنموياً.

تبنت الحكومة السورية عام 2020 "البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب" ليشكل الخطة الاستراتيجية لسورية حتى عام 2030، التي تهدف إلى تطوير وتعزيز مسارات التنمية المستدامة للوصول إلى الشكل المنشود وطنياً للمجتمع والاقتصاد، كل ذلك في خضم بيئة دولية متغيرةٍ تسعى فيها كل دولة إلى توسيع

نطاق هيمنتها، وما يترتّب على ذلك من زيادة عدم اليقين تجاه مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على تحقق مصالحها التنموية. وانطلاقاً من ذلك استند هذا البرنامج على مبدأ هام يتمثّل بالاندماج الفاعل والواعي بالعالم، فضلاً عن استناده على ركيزة أساسية تتمثّل بخطة التنمية المستدامة 2030 "تحويل عالمنا"، وذلك مع مراعاة المصالح العليا القومية والوطنية السورية.

وبعد أربع سنوات على بدء تنفيذ البرنامج وتقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول، فقد أظهرت نسبة تُقدَّر بحوالي 32% من مؤشرات التنمية المستدامة المعيارية -التي أمكن رصدها وتحليل اتجاهات تطورها- تقدماً إيجابياً على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين شهدت ما نسبته 22% من تلك المؤشرات استقراراً وتذبذباً في حركة تطورها، بينما تجلّت التطوّرات السلبية مع تراجع بقية المؤشرات التي قُدّرت بنسبة 46% من إجمالي المؤشرات المبيّنة في الشكل أدناه.[1]

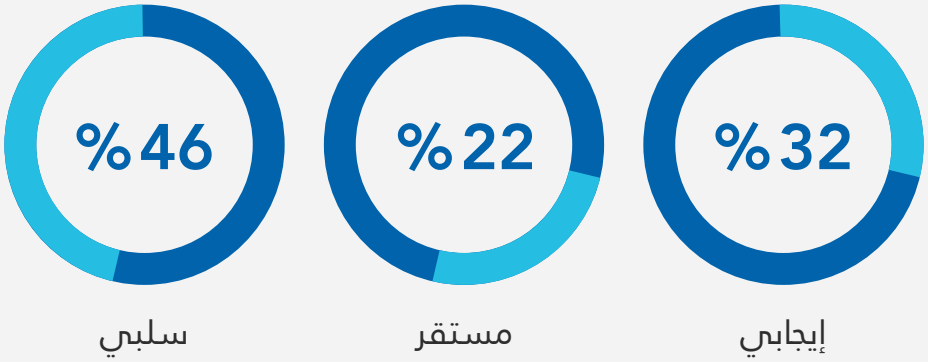

الشكل رقم (1) توزع مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لاتجاهات تطورها

ومن ثم توزعت هذه المؤشرات على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل يعطي صورة عن إمكانية بلوغ هذه الأهداف، ليتبيّن أن الأهداف ممكنة التحقيق بشكل جزئي حتى عام 2030 تتمثّل بالأهداف: الثالث، الرابع، الخامس، الثاني عشر، والهدف الثالث عشر. في حين ظهرت الأهداف الأخرى باعتبارها صعبة البلوغ حتى عام 2030 مع محدودية التقدّم المُحرَز فيها والتي جاء من ضمنها الأهداف: الثاني، الثامن، التاسع، والهدف العاشر. في حين تتوقف إمكانية بلوغ الهدف السادس عشر

[1] إيجابي بمعنى تقدم قيمة المؤشر بين عام 2015 عند تبني أهداف التنمية المستدامة، وعام 2024 عند تقديم هذا التقرير مروراً بقيم المؤشرات عام 2020 عندما تمّ تقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول، في حين أن معظم مؤشرات التنمية المستدامة تدهورت وتراجعت عمّا كانت عليه عام 2010 قبل الحرب على سورية.

إلى حدّ كبير على كيفية تطوّر العوامل الخارجية الحساس تجاهها، إذ أنه على الرغم من التطورات الإيجابية في مؤشرات العوامل الداخلية الحاكمة لهذا الهدف، إلا أن تحسّن العوامل الخارجية لجهة النجاح في وقف دعم الإرهاب وخروج قوات الاحتلال التركي والأمريكي من الأراضي السورية تستمر باعتبارها عوامل حاسمة الأهمية في زيادة إمكانية تحقيق الهدف. بحيث يمكن ملاحظة حالة نسبة المؤشرات تبعاً لكيفية تطورها موزّعةً على كل هدف من خلال الشكل أدناه.

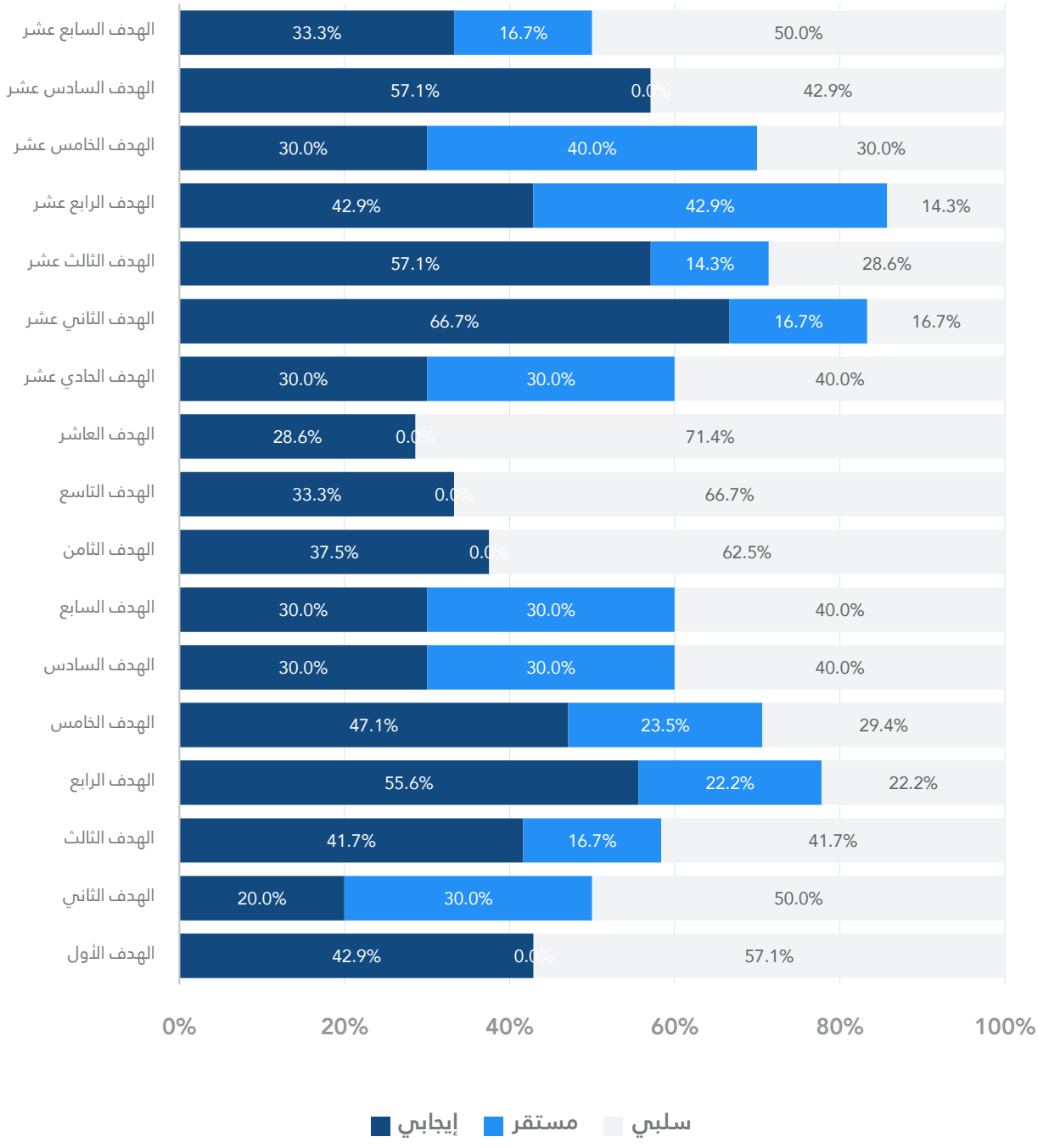

الشكل رقم (2) توزع مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لاتجاهات تطورها

أما فيما يتعلق بنسبة المؤشرات المعيارية التي أمكن قياسها على المستوى الوطني من إجمالي المؤشرات المعيارية التي تبنتها منظومة الأمم المتحدة، فقد وصلت إلى ما يقارب نسبة 61.8%، ومن ثم استخدمت فرق العمل 113 مؤشراً مكمّلا أو بديلاً للاستدلال وتدعيم عملية تحليل الأهداف والمقاصد. وبالنسبة لتوزع الأهداف تبعا لمدى كفاية تغطية مؤشراتها، فقد حظيت الأهداف المتصلة بـ: الثاني حول الأمن الغذائي، السادس حول المياه النظيفة والآمنة، والسابع حول الطاقة، بالنسبة هي الأعلى من حيث توفر مؤشرات قياسها، في حين كانت النسبة الأقل من حيث وفرة مؤشرات القياس من نصيب الأهداف المتصلة بـ: العاشر حول المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد، الحادي عشر حول المستوطنات البشرية والتوسع الحضري، السادس عشر حول الأمن والسلم والمؤسسات، والسابع عشر حول الشراكات وحشد الموارد. وذلك وفقا لما هو مبين في الشكل التالي:

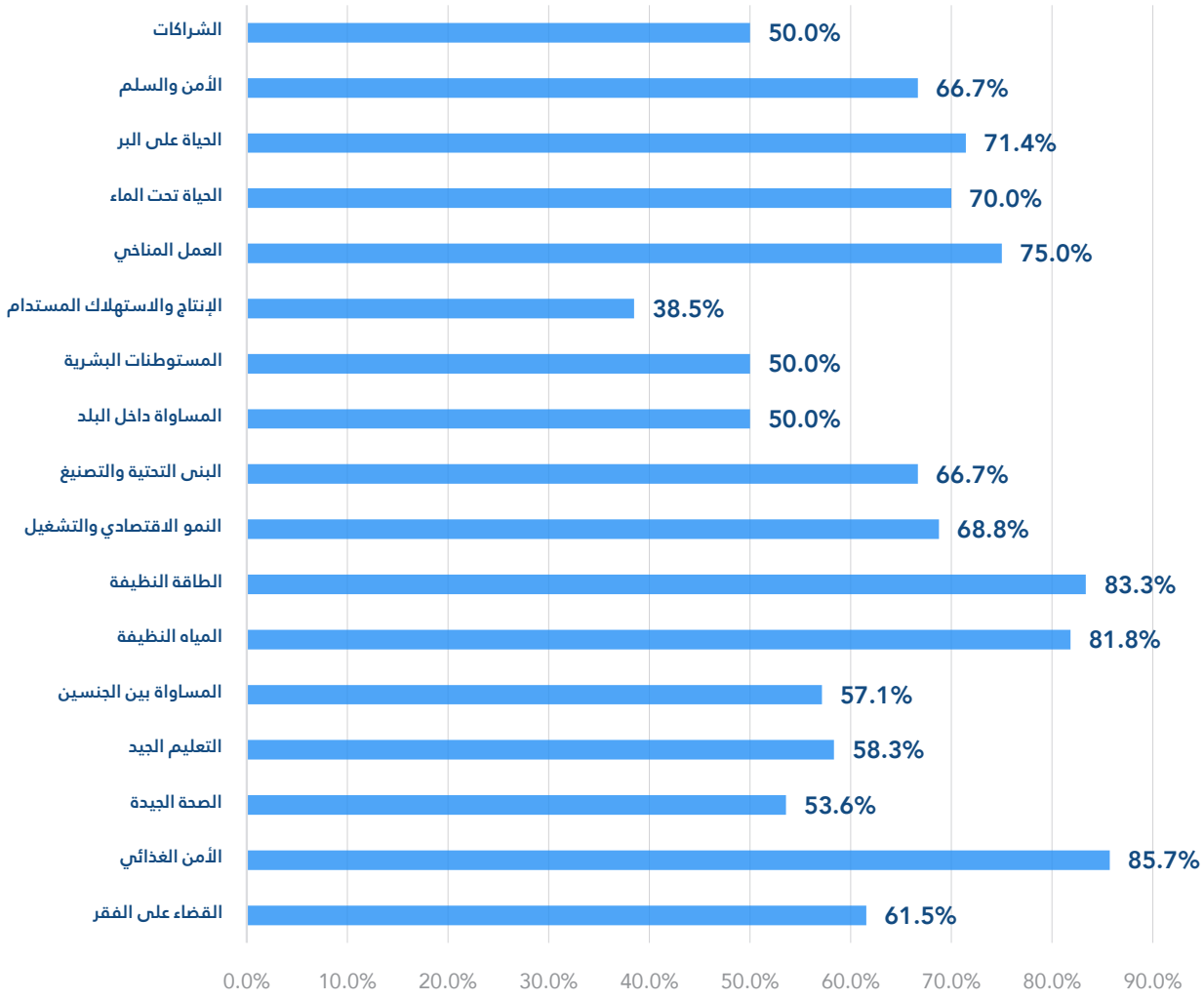

الشكل رقم (3) نسب توفر مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً للأهداف

التحديات المستمرة والتحديات المستجدّة في الطريق إلى 2030:

تُواجَه الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية بمجموعة من التحديات المتتالية تبعاً لأحداثها، بما يُبرز خصوصية الحالة السورية كدولة تعرضت لحرب إرهابية استهدفت كافة مقومات التنمية فيها، إلى جانب استمرار الاعتداءات وسرقة الموارد الوطنية من قبل بعض الدول والكيانات الأجنبية، فضلاً عن الأحداث الطبيعية المدمّرة التي تعرّضت لها في وقت لاحق.

وحيث أن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لعام 2020 كان قد أوضح التحديات التي واجهت تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية خلال الفترة الممتدة بين عام تبني الأهداف 2015 وعام 2020 عندما تمّ تقديم التقرير الطوعي الأول، مع تصنيف تلك التحدّيات وفقا لمصادرها بين ما هو خارجي وآخر داخلي، ووفقا لطبيعتها من حيث كونها: هيكلية، طارئة، موضوعية، وذاتية. ومن حيث درجة أهميتها وطبيعة وعمق أثرها المباشر وغير المباشر، فضلا عن تصنيفها من حيث نطاق تأثيرها سواءً المستقل أو المتداخل مع جوانب وتحدّيات أخرى، فإن هذا التقرير يعرض التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية، بتصنيفها إلى فئة التحديات المستمرة التي كانت قائمة أثناء إعداد التقرير الأول وتستمر بتأثيرها السلبي على جهود التنمية المستدامة، وفئة التحديات المستجدّة خلال المدة التي تلت تاريخ إعداد ذلك التقرير.

1. التحديات المستمرة منذ تقديم التقرير الوطني الطوعي الأول

تستمر العديد من التحديات القائمة منذ عام 2020 بالتأثير سلبا وبشكل أكثر عمقاً وتراكما على الجهود المستهدفة لأهداف ومقاصد التنمية المستدامة بمؤشراتها المختلفة، وباتت هذه التحديات تمثّل أهم عوامل كبح وتقييد القدرة على تحقيق الأهداف، بما ينبّه إلى أهمية معالجتها وتجاوزها لضمان تمكين التقدّم وفقا لمسارات وجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030. بحيث يمكن تلخيص هذه التحدّيات من خلال الشكل الآتي:

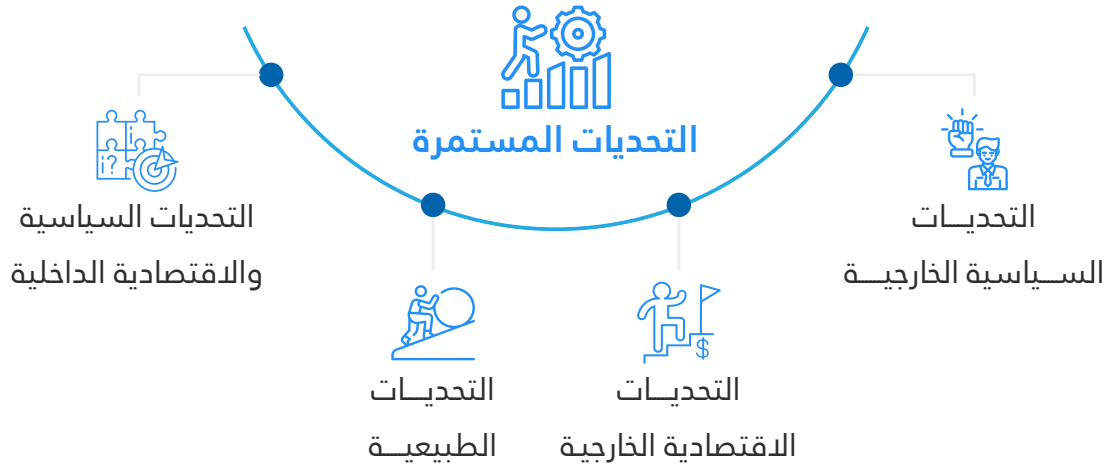

الشكل رقم (4) التحديات المستمرة التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ومن ثم يمكن تناول مضامين هذه التحديات وفقا لما يلي:

تحديات سياسية خارجية

وهي تحديات نشأت وتطورت بفعل الممارسات الدولية السلبية لبعض الدول والكيانات وأثرت مفاعيلها وما تزال في جهود التنمية المستدامة، وأهمها المتصلة بالجوانب الآتية:

السلم والأمان: يستمر الجانب المتصل بالحاجة إلى توفر الحد الأدنى من الأمن والاستقرار في بعض المناطق السورية التي تقع خارج سيطرة الحكومة باعتباره أحد أهم التحديات التي تعيق سورية في تحقيق أهدافها التنموية، وما تمارسه بعض الدول من خطط عدائية وتسخير مجموعات لخدمة مصالحا يعيق الجهود الوطنية في الحفاظ على وحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، الذي هو الهدف الأسمى للسياسة السورية الداخلية التي تعد في المحصلة الحامل الأساسي لأي مستقبل تنموي وطني في البلاد، ومن ثم فإن ممانعة تمكين سورية من الوصول إلى الحالة المستقرة المستهدفة، يمنعها من الوصول إلى مواردها الوطنية واستغلال جغرافيتها المتكاملة، ومن ثم تسخيرها لتحقيق التنمية واستدامة نتائجها.

فمن خلال متابعة سياق ومسارات التنمية المستدامة في سورية، يُلاحظ أن الأثر الأكبر كان وما يزال للعوامل الخارجية منه مقارنةً بالعوامل الداخلية، فوجود تدخّلات

أجنبية دون موافقة حكومة البلاد لاعتبارات تتصل بتنازع المصالح الجيوسياسية يمثّل عقبة رئيسية أمام جهود تعزيز الأمن والاستقرار الذي يمثّل أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تصبح مسألة معالجة هذه العوامل أمرا حاسما في تمكين بلوغ الأهداف؛ وفي سياق المعالجة المطلوبة تظهر جليّا المسؤولية الدولية.

الاعتداءات المتواصلة التي ينفذّها كيان الاحتلال الإسرائيلي واستمراره باحتلال لجزء من الأراضي السورية: يستمر كيان الاحتلال في انتهاك القانون الدولي والسيادة السورية من خلال الاعتداءات المتكررة على سورية والتي زادت حدتها وأثرها بين عامي 2020 و2024، حيث أدت هذه الاعتداءات إلى تدمير بنى تحتية حيوية تستخدم كمقومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (كالمطارات والمعامل، ودور السكن...، وغيرها)، وأزهقت أرواحاً بشرية مدنية بشكل يخالف ويعاكس جوهر أهداف التنمية المستدامة القائم على الإنسان. كل ذلك بالإضافة إلى استمراره في احتلال جزء من الأراضي السورية وما يرافقه من ظروف معيشية اقتصادية واجتماعية صعبة على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل.

تحديات اقتصادية خارجية

ترتبط هذه التحديات وبشكل مباشر بالتحديات السابقة وتأتي كجزء مكمّل لها، فهي انعكاس اقتصادي لممارسات سياسية عدائية لسورية تستمر في التوسّع بما لا يساعد بل ويعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تحديات قائمة منذ بداية الحرب على سورية تعمق أثرها السلبي وزادت حدته في قطاعات حيوية، لتصبح هذه التحديات تشكل تهديداً لحياة المواطنين والتي تجلّت بوضوح في العديد من الجوانب والمناسبات التي من أهمها:

الإجراءات القسرية الأحادية الجانب: تستمر هذه الإجراءات المفروضة من عدد من الدول والكيانات على جميع مكونات ومفردات التنمية في سورية بممارسة أثرها السلبي على كافة أهداف التنمية المستدامة وقد تعمقت حتى طالت قطاعات حيوية تمس بشكل مباشر وتهدد حياة المواطنين، وخير شاهد على ذلك الإجراءات القسرية والعقوبات التي طالت القطاع الصحي عام 2023. وقد تنوعت أساليب وأدوات الحرب الاقتصادية على سورية، من فرض القيود على التحويلات المالية الخارجية، إلى تجميد أموال شخصيات سورية في الخارج، إلى منع الكثير من الدول من التعامل التجاري مع سورية، مروراً بالحظر التكنولوجي، وحظر بيع النفط والغاز، وفرض العقوبات على الدول التي تتعامل اقتصادياً مع سورية. وقد استجابت الكثير

من اقتصادات العالم لتلك المطالب التي هي أمريكية في جوهرها، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد السوري الداخلي ويحرمه من الاندماج الطبيعي في منظومة الاقتصاد الدولي، ويؤخر بوضوح إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. كما ألحقت تلك الإجراءات القسرية خسائر هائلة في بنية الاقتصاد السوري، وقدرات الدولة السورية والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص الهادفة لتحقيق الأهداف التنموية.

تعكس حالة الاستجابة الدولية، التي أعقبت **كارثة الزلزال** المدمر الذي شهدته سورية يوم 6/2/2023، عدائية الممارسات الدولية الاقتصادية والإنسانية من بعض الدول والكيانات، فقد ساهمت وبشكل مباشر في ارتفاع الخسائر البشرية والمادية، ليس فقط عبر الامتناع عن تقديم المساعدات اللازمة، وإنما أيضا عبر منع أو تأخير وصول المساعدات، وذلك في ظل نقص كبير في مستلزمات التعامل مع الكوارث، من معدات وآليات ومحروقات ومستلزمات غذائية وحياتية ودوائية وغيرها.

ما تزال سورية خارج نطاق **المساعدات الإنمائية الرسمية م**ن أجل التنمية، كما أنها لم تستفد من برامج الأمم المتحدة الخاصة ، وجل ما يقدم لها إعانات إغاثية استهلاكية آنية الأثر متصلة بظروف ومفرزات الحرب. يُضاف إلى محدودية هذه المساعدات، أنها آخذة بالتراجع الحاد من ناحية القيم المالية، وخاصةً بعد إعلان برنامج الأغذية العالمي وقف المساعدات الغذائية في سورية، مع الإشارة بأن البرنامج كان يساهم بنسبة تُقدّر بحوالي 40% من إجمالي قيمة مساعدات المنظمات الدولية العاملة في سورية. في حين يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إتاحة وتقديم مساعدات تنموية تمكينية تضمن تحقيق الغايات واستدامتها بما يتجاوز المساعدات الطارئة الإسعافية لا سيما ما يتصل منها بإعادة الإعمار وتوفير البنى التحتية الاقتصادية والخدمية.

تحديات سياسية واقتصادية

إن استمرار بقاء جزء من الأراضي السورية خاضعاً لسيطرة مجموعات إرهابية مسلحة مدعومة من دول معروفة، تسخرها لاستنزاف وسرقة الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعة السورية وممارسات تعديات على المواطنين السوريين في تلك المناطق، هو أمر من شأنه الحدّ من الإمكانات الوطنية والقدرة على تعبئة وتسخير كافة الموارد اللازمة لتمويل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ترتّب على الحرب والممارسات الإرهابية الظالمة على سورية حدوث تهجير قسري وموجات نزوح كبيرة للمواطنين السوريين، ومن ثم باتت المسألة المتصلة بتوفير **مقومات العودة والاستقرار** تمثّل تحدّياً إضافيا أمام جهود التنمية بالنظر إلى الأعداد الكبيرة للنازحين واللاجئين، وحجم الضرر الكبير الذي ألحقته الحرب في المنازل والممتلكات والبنى التحتية الضرورية، وبالتالي تظهر ضخامة المتطلبات اللازمة لإعادة إعمار ذلك لتمكين هؤلاء المواطنين من العودة ومتابعة حياتهم ضمن شروط الحد الأدنى من العيش اللائق والكريم؛ لأهمية ذلك في استعادة التوازن السكاني والتماسك الاجتماعي وتحقيق المصالحة الوطنية الداخلية الضرورية لضمان استقرار السلم والتنمية على حد سواء، وقد تبنت الحكومة السورية خطة وطنية لتحقيق العودة الطوعية والآمنة للسكان إلى أماكنهم المعتادة ويجري العمل على إعداد البرامج التنفيذية لها بالتزامن مع البحث عن مصادر التمويل اللازمة.

كنتيجة لما سبق يظهر التحدي الكبير المتّصل **بتمويل التنمية المستدامة:** وذلك من حيث تراجع إمكانات التمويل من مصادر محلية مع تراجع الموارد المتاحة المتأثرة سلباً منذ أكثر من اثني عشر عاماً بمفرزات الحرب، وسرقة الموارد والثروات الوطنية، فضلا عن تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بفعل التدمير المُمنهَج للبنى التحتية السورية المتزامن مع الإجراءات القسرية المفروضة والتي تؤثر جميعا بصورة سلبية على بيئة الاستثمار.

تحدي **هجرة الكفاءات** والنزيف المستمر في رأس المال البشري السوري مع استمرار مفرزات الحرب ومنعكساتها في انخفاض مستويات المعيشة في ظل محدودية الإمكانات التنموية.

التحديات الطبيعية

إضافة إلى ما سبق، ثمة تحديات أخرى، تتعلق بالتغيرات المناخية والطبيعية:

ما تزال سورية تعاني من الظروف المناخية والطبيعية غير المستقرة، وذلك بحكم وقوعها في منطقة جافة تعاني من آثار التغيرات المناخية وقلّة الموارد المائية، نتيجة تراجع معدلات هطول الأمطار واستنزاف الموارد المائية الجوفية وعدم القدرة على تعويض المخزون المائي غير المتجدد، فضلا عن مواجهتها لظواهر التغير المناخي الجديدة والحاجة لتعزيز إمكانات التكيّف لديها. وبالتالي تظهر التغيرات المناخية باعتبارها إحدى عقبات المسألة التنموية بوجه عام في سورية، وإحدى عقبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

2. التحديات المستجدة والناشئة:

بالإضافة إلى التحديات السابقة هناك تحديات كبيرة ظهرت بعد إعداد تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الأول عام 2020، وهي تحديات لا تقل في مضمونها وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن التحديات السابقة، والتي من **أهمها الآتي:**

تحدي الزلزال

المدمر الذي أصاب سورية يوم 6/2/2023، وأدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وألحق دماراً واسعاً في البنى التحتية السكنية والخدمية، بحيث أن من شأن هذه الخسائر والأضرار ممارسة أثر سلبي على عدد من أهداف التنمية المستدامة بصورة مباشرة، وعلى بقية الأهداف بصورة غير مباشرة، وفقاً لما سيتم التطرق إليه وتحليله في الفصل الخاص بالتقدم المحرز.

تحدي جائحة كوفيد- 19:

والتي أدت إلى وفيات ليست بالقليلة، ورتّبت ضغوطا على القطاع الصحي، وتعطيل اقتصادي واجتماعي جزئي، مع الإشارة إلى أنه قد تم إعداد تقرير خاص بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة.

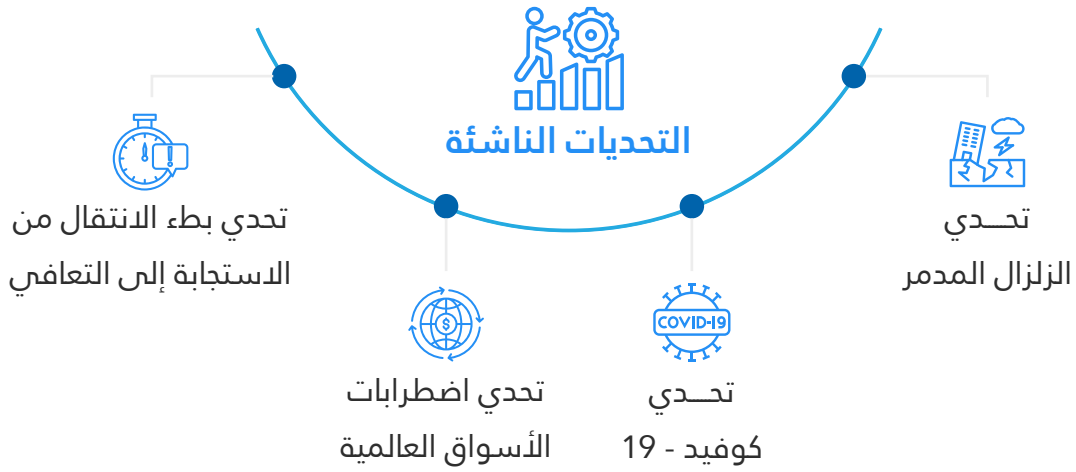

الشكل رقم (5) التحديات الناشئة والمستجدة منذ عام 2020 التي تواجه جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اضطرابات الأسواق العالمية:

بالرغم من أن الأثر السلبي الأكبر على الاقتصاد السوري ناجمٌ عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب، إلا أن الاضطرابات التي شهدتها الأسواق العالمية منذ عام 2020، كنتيجة لجائحة كورونا وإجراءات المواجهة المتّخذة على المستوى الدولي من حيث إغلاق الأنشطة جزئياً أو كلياً، واضطرابات الأسواق المالية وأسعار النفط، أثرت جميعها سلبا وإلى حدّ كبير على الاقتصاد السوري وأضافت تحديات جديدة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتركزت أبرز ملامح هذه التأثيرات في ارتفاع تكاليف الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وتعمق مظاهر الركود التضخمي في سورية، وجوانب الخلل في سلاسل الإمداد وخاصة النفط والطاقة، كل ذلك أثر بشكل مباشر على العديد من أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتصنيع الشامل والقضاء على الفقر.

تحدي بطء الانتقال من الاستجابة إلى التعافي:

تشير بيانات ومؤشرات التنمية في سورية، وبخلاف المأمول، أن معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ما تزال في مرحلة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية سواء التي أفرزتها الحرب وما رافقها من إجراءات قسرية أحادية الجانب، أو مفرزات الزلزال المدمر الذي أصاب معظم هذه القطاعات بأضرار بالغة وكان من شأنه تغيير أولويات الاتفاق التنموي للقطاع العام، في حين كان من المخطط في حال مساندة الظروف الإقليمية والدولية أن تكون هذه القطاعات قد تجاوزت هذه المرحلة عام 2024 وانتقلت إلى مرحلة التعافي التنموي والعودة الى المسارات الصحيحة للتنمية المستدامة، وهو ما يُعزى إلى استمرار التحديات ذات المنشأ الدولي التي تمارس وبقوة دورها السلبي على مقدرات التنمية المستدامة، فكما تمت الإشارة في الرسائل الرئيسية للتقرير فإنه لم يتم تنفيذ أي مطلب من المطالب التي وجهتها سورية الى المجتمع الدولي عندما قدمت تقريرها الأول عام 2020. بل تمادت بعض الدول في تعميق إجراءاتها القسرية وعقوباتها الاقتصادية وكأن المستهدف منع الحكومة السورية من السير على طريق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.

سورية وأهداف التنمية المستدامة:

1. التخطيط والإدارة المتكاملة للأهداف

تبنت الحكومة منهجية إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطة التنموية الوطنية ممثّلة بـ"البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب"، حيث قام فريق العمل الوطني بمراجعة مفصلة لخطة التنمية المستدامة الأممية لعام 2030، وللرؤية الوطنية سورية 2030، مع لحظ الخصائص والأولويات الوطنية، بحيث تكون سورية أمام خطة واحدة للتنمية المستدامة هي "البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب"، الذي يتضمن آليات تنفيذية ومشاريع وخطط مجدولة زمنياً وموارد مخطّطة تتم ترجمتها في الموازنات الوطنية السنوية، فمن وجهة نظر الحكومة السورية والفريق الوطني للتنمية المستدامة، يتضمن البرنامج آلية التنفيذ الرئيسية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في البرنامج وبنفس الوقت في خطة التنمية المستدامة الأممية التي تم تكييفها وطنياً على حد سواء.

ومن هنا فقد تعاملت الحكومة مع الأهداف وفق رؤية شمولية تكاملية، تأخذ بعين الاعتبار التقاطع والتداخل والأثر المتبادل والبيني للأهداف والتدخلات المصممة والمصاغة لتحقيقها، وقد ساهمت هذه الرؤية في تسهيل عملية بناء المرامي الكمية المعبرة عن الأهداف حتى عام 2030 من الناحية النظرية، كما ساعدت الرؤية المتكاملة على البرمجة الزمنية المرحلية لعملية الرصد والتقييم لإجراء تصحيحات في السياسات والتدخلات عند الانحراف عن تحقيق الأهداف المرحلية.

الشكل رقم (6) منهجية التخطيط والإدارة المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة

تشير بيانات الحالة التنموية التي سيتم تحليلها تفصيلاً في معرض الحديث عن نتائج التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وربطها بالمراحل التنموية التي تبناها البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، إلى أنه من المفترض أن تصل الحالة التنموية الى مرحلة التعافي عام 2024، إلا أنه نظراً لخصوصية الحالة السورية التي تم بيان ملامحها وتحدياتها القديمة المستمرة والمستجدّة، ما تزال معظم الجهود التنموية تنصب في إطار التعامل مع مشكلات مرحلة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وهذا ما ستعبر عنه بوضوح مؤشرات التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة وجدوى التدخلات المتخذة والعوامل المؤثرة الداخلية والخارجية، وهو ما يدل بوضوح على صعوبة تحقيق الكثير من مقاصد التنمية المستدامة والأهداف المتبناة.

2. "عدم إهمال أحد"

عملت الحكومة السورية على ترجمة مبدأ "عدم إهمال أحد" في خططها التنموية من منظور حقوق الإنسان الذي يأتي في صلب عمل كافة القطاعات التنموية، مستندة إلى دستور البلاد عام 2012 الذي تضمن في مبادئه كفالة الدولة للمواطنين في الحالة الخاصة وكفالة تساوي الحقوق، ومن هذا المنطلق فقد تضمن البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب برامج خاصة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة والتي تحتاج الى تعامل خاص مقابل، والتي هي من الممكن أن تكون خارج نطاق السياسات التنموية التقليدية، حيث تبنى البرنامج عدداً من البرامج الاستهدافية لإدماجهم في عملية التنمية وزيادة مستويات انتفاعهم من نتائجها، وسيتم تحليل أثر هذه البرامج على هذه الفئات في سياق تحليل التقدم المحرز مع إمكانية استعراض هذه البرامج كما يبيّنها الشكل التالي:

الشكل رقم (7) برامج عدم إهمال أحد في متن خطط التنمية الوطنية

تبنت الحكومة السورية عدداً من الاستراتيجيات الوطنية للتعامل مع هذه الفئات الخاصة، **ومن أهمها:**

الاستراتيجية الوطنية للمسنين لعام 2023.

الاستراتيجية الوطنية للعودة الطوعية والآمنة والاستقرار 2023

الاستراتيجية الوطنية للطفولة 2021

البرامج الوطني للتنمية الريفية عام 2024

الصندوق الوطني لإعادة الأعمار

الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إصدار القانون رقم /8/ لعام 2021 الذي ينظم إحداث مؤسسات التمويل متناهي الصغر بهدف تسهيل وصول صغار المدخرين للتمويل وتشجيعهم على تأسيس مشاريع

في العام 2022 تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لصحة الأم والطفل والمراهقين2022-2025

كما أجرت تعديلات جوهرية في البيئة التشريعية والقانونية تخص الفئات الهشة من السكان سيتم التطرق إليها في الفصل الخاص بالسياسات والبيئة التمكينية.

3. أهم المبادرات:

منصة المنظمات غير الحكومية (تشارك):

تعد المنصة أحد الأدوات الرئيسية لتنظيم الجهود المجتمعية بزيادة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية ما ينعكس إيجاباً على تلبية الاحتياجات لأكبر شريحة ممكنة من السكان، كما توفر المنصة المعلومات التي يحتاجها أي متبرع لدعم المنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات للمجتمع، سواء لقطاع معين أو لمبادرة وطنية أو مشروع محدد. وتعد المنصة مساحة هامة للمنظمات غير الحكومية لنشر أنشطتهم والترويج لبرامج عملهم ومشاريعهم، ولدعم مواردهم وتوفر طيفاً واسعاً من الخدمات (عرض فرص العمل، فرص التطوع بالمنظمات، توفير نافذة لتشبيك الجهد المشترك فيما بين المنظمات)، كل ذلك تمهيداً لتوفير جملة من الخدمات المبسطة في مرحلة لاحقة كجزء من سياسة التحول الرقمي لتقديم الخدمات، مما ينعكس إيجاباً لجهة مزيد من الشفافية والمرونة والتيسير بمعالجة طلبات المنظمات غير الحكومية.

منصة سوق العمل:

تم إطلاق المنصة في شهر أيار من عام 2024 وتشكل هذه المنصة محطة هامة واستراتيجية فيما يتعلق بتطوير سياسات سوق، لتشكل إطار متكامل لربط سوق العمل بمخرجات التعليم ورفع كفاءتها وأدائها، وستساهم المنصة في توفير معلومات عن عرض العمل والطلب عليه بما يسهل عمليات البحث عن عمل للمتعطلين وتلبية حاجة قطاع الأعمال والنشاط الاقتصادي، كما تسهل المنصة الاطلاع على فرص التأهيل والتدريب المتاحة لتحسين نوعية قوة العمل.

مبادرة أفضل الممارسات للتصدي والاستجابة لتداعيات فيروس كوفيد19-

أُطلقت الحكومة مبادرة تقودها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تتيح من خلالها لأصحاب المصلحة على المستويين الوطني ودون الوطني تحديد أفضل الممارسات الحالية والثغرات والدروس المستفادة بالإضافة إلى اقتراح الإجراءات التصويبية. ومن جانبها، حددت وزارة الصحة سلفاً ستة مرتكزات تقوم عليها الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لفيروس كوفيد19-:

- الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي
- نقاط التدخل المناسبة
- الوقاية من العدوى ومكافحتها
- المراقبة وتقصي الحالات
- نظام المختبرات الوطني
- إدارة الحالات

ومن ثم يشير الاستعراض المرحلي لإجراءات كوفيد19- إلى أهمية النتائج التي تمّ التوصل إليها والتوصيات التي أسهمت في تحسين مستوى إدارة حالات الطوارئ المتزامنة والأمن الصحي على المدى البعيد، ومن أوجه هذا التحسن أن تمت إضافة التحصين باعتباره ركناً من أركان خطة الاستجابة.[2] وعليه، بدأت سورية في نيسان/ أبريل 2021 بتقديم اللقاحات التي ورد قسم كبير منها من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد19- على الصعيد العالمي. وفي 7 أيلول/ سبتمبر 2021 وصل عدد الذين تلقوا اللقاح 463,456 شخصاً أي ما يعادل حوالي 2.2%من الشريحة المستهدفة، 54.4%منهم ذكور و45.6%إناث. يلخص الجدول 4 التصورات التي خرج بها استقصاء مقدمي المعلومات الرئيسيين لمنظمة الصحة العالمية عن الآثار غير المباشرة لكوفيد19- والنتائج المترتبة عنه والتدابير/ السلوكيات ذات الصلة به خلال عام 2021.

الجدول رقم (1) تصورات مقدمي المعلومات عن الآثار غير المباشرة لكوفيد-19 والتدابير والسلوكيات المتصلة به

	التصورات المتعلقة بالآثار غير المباشرة والنتائج والتدابير/السلوكيات ذات الصلة
الناحية الأخلاقية	• تقييد حركة الأشخاص وحريتهم. • حماية الأشخاص من الأذى. • حماية المجتمع المحلي من الوصم. • لم ينعكس الخطر دائماً في مبدأ التناسبية بوصفه إجراء للسيطرة على الفيروس، ومثال ذلك موظفي الرعاية الصحية وغيرهم من المرشدين الاجتماعيين. • واجب تقديم الرعاية. • عبء غير متكافئ للمخاطر (موظفو الرعاية الصحية والمستجيبون الأوائل). • مشكلة في الشفافية والانفتاح. • لم يتم فحص استخدام أدوية البروتوكولات محلياً، أو عدم وضوح الإرشادات. • مسألة الخصوصية • المسائل المتعلقة بالعدل. • الفقراء والمهمشون بما في ذلك الأشخاص المهجرون داخلياً.

[2] وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية (2020). استعراض مرحلي لإجراءات الاستجابة لكوفيد-19.

	التصــورات المتعلقــة بالآثار غرير المباشــرة والنتائــج والتدابيــر/الســلوكيات ذات الصــلة
السياسات والسياسة	• رؤى الإدارة العليا وقراراتها، ولكن يحتمل ألا تكون مبينة على أدلة. • تحويل الموارد من برامج صحية أخرى لصالح الاستجابة لكوفيد-19. • استجابة غير منسقة بين الشركاء/ أصحاب المصلحة. • حالة صدمة في بداية الجائحة
الناحية النفسية والاجتماعية	• الآثار الواقعة على المحجورين في وحدات العزل منذ وقت طويل وخصوصاً أولئك الذين أُدخلوا إلى وحدة العناية المركزة. • الآثار على الصحة العقلية لموظفي الرعاية الصحية الذين يعملون في وحدات العزل. • التعديلات على الفعاليات الاجتماعية بما في ذلك الفعاليات الدينية والمدرسية والجامعية. • تأثير القيود على الحركة وخصوصاً إذا كان هناك مخالط في العائلة (علاقات شخصية وديناميات عائلية). • مدى تقبُّل تدابير المكافحة، مثل: التردد في أخذ اللقاح. • الوصم الاجتماعي لمن تثبت إصابته بكوفيد-19 أو المخالطين له. وكانت بعض الحالات شديدة لدرجة أنها أدت إلى عنف أو طلاق أو إهمال المسنين ووصم موظفي الرعاية الصحية وخصوصاً الممرضين. ويسهم ذلك في العنف الجنساني ويؤثر على النمط المعيشي – العناية بالأطفال، والبطالة في صفوف النساء، الأدوار العائلية وكيفية تعرُّض أفراد العائلة (الرجال يذهبون للمتاجر والنساء يعتنين بالمرضى)
النواحي الاقتصادية	• التكلفة المالية المباشرة لوكالات التأهب والاستجابة. • التكاليف المالية المباشرة للاستجابة الحكومية، وتكلفة المعالجة والعزل، والتكلفة العالية لوحدة العناية المركزة... وما شابه. ومع ذلك، يصعب تقدير التكاليف. • الآثار الاقتصادية غير المباشرة على العائلات بسبب الوضع الاقتصادي؛ نفقات المرضى المدفوعة من أموال العائلة. • الآثار الاقتصادية للنواحي البيئية من قبيل الاستخدام الواسع لمساحيق الغسيل وخصوصاً استعمالها في البيوت من قبل النساء.

	التصـورات المتعلقـة بالآثار غير المباشـرة والنتائـج والتدابيـر/السـلوكيات ذات الصـلة
الناحية العلمية	• الافتقار للأدلة حتى فيما يتعلق بمعدلات الاعتلال والوفيات. لا يتم في الغالب دراسة الزيادة المفرطة في الوفيات جيداً أو توثيقها. • لم تتم دراسة الإدارة المنزلية. • الآثار الجانبية للعلاج واللقاح غير موثقة جيداً، وحتى الأخطاء الطبية التي يُعتقد حدوثها لا تتم دراستها. • تم تعليق التعليم الطبي المستمر بالكامل من قبل وزارة الصحة الأمر الذي ترك أثراً سلبي على تدريب الأطباء.

أهداف التنمية المستدامة ذات التركيز خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى 2024

يركـز المنتـدى السياسـي رفيـع المسـتوى للأمـم المتحـدة لعـام 2024 علـى خمسـة أهـداف مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة، **وهـي:**

- **الهدف الأول** حول القضاء على الفقر بجميع أشكاله،
- **الهدف الثاني** حول الأمن الغذائي والزراعة المستدامة،
- **الهدف الثالث عشر** التصدي للتغيرات المناخية،
- **الهدف السادس عشر** حول الأمن والسلم والمؤسسات،
- **الهدف السابع عشر** حول عقد الشراكات.

تشـكل هـذه الأهـداف بمقاصدها المختلفـة أولويـات عمـل بالنسـبة للحكومـة السـورية التـي عملـت خـلال السـنوات الأربـع الماضيـة -التـي تلـت تقديـم تقريـر الاسـتعراض الطوعـي الأول- علـى العديـد مـن البرامـج والإجـراءات سـيتم تفصيلهـا فـي القسـم الخـاص بالتقـدم المحـرز.

الرسائل الرئيسية للتقرير:

قدمت الجمهورية العربية السورية تقريرها الوطني الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة عام 2020، وقد تضمن ذلك التقرير نوعين من الرسائل: الأول على المستوى الدولي وتمّ فيها التركيز على دور المجتمع الدولي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والثاني على المستوى الوطني تمّ فيها التركيز على الجهود الوطنية المطلوبة لتسريع تحقيق ما أمكن من تلك الأهداف.

بعد أربع سنوات من تقرير التقرير الوطني الأول، وفي معرض صياغة رسائل تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، كان لا بد من إجراء مراجعة لما تم اتخاذه فيما يخص رسائل تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول الذي تم تقديمة عام 2020؛

فعلى المستوى الدولي:

- لم يبذل المجتمع الدولي جهوداً صادقة لتحقيق السلم والأمن وإيقاف العدوان والإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والسيادة السورية، بل ما زالت بعض الدول تحمي الإرهاب وتدعمه وتسخره لسرقة واستنزاف الموارد الوطنية السورية،

- ما تزال التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية تمثّل عوامل كبح وإعاقة للعملية التنموية في مجملها.

- عجز المجتمع الدولي عن إدانة ووقف الاعتداءات المستمرة لكيان الاحتلال الإسرائيلي على السيادة السورية والتي طالت البنى التحتية من مرافق تعليمية وثقافية ومطارات والمقار الدبلوماسية والقنصلية ومنازل المواطنين، وأزهقت العديد من أرواح المدنيين السوريين.

- ما تزال سورية محرومة من عضويتها في بعض المنظمات الدولية والإقليمية، وبالتالي عدم استفادتها من حقوق العضوية، فضلاً عما يترتّب على ذلك من منعها من استخدام أصولها المجمدة في تمويل التدخلات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- لم يتم تقديم أيّة مساعدات إنمائية رسمية إلى سورية لمساعدتها في تمويل أهدافها التنموية وبناء اقتصادها على أسس مستدامة، وجل ما يُقدّم هو مساعدات جاءت استجابة للاحتياجات الإنسانية للتخفيف من أثر الحرب والكوارث الطبيعية.

وعلى المستوى الوطني:

- وضعت الحكومة السورية سياسات متكاملة ومتّسقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأطلقت البرامج اللازمة لانطلاق واستدامة العملية التنموية، إلا أن جهودها اصطدمت بالعقبات والتحديات المذكورة آنفاً على المستوى الدولي، لا سيما مع المتطلبات المستجدّة بفعل كارثة الزلزال المدمّر الذي ضرب البلاد يوم 6 شباط/فبراير 2023.

- تعمل الحكومة السورية في ظل بيئة عمل صعبة ومعقّدة، تتزامن فيها اعتبارات الاحتياجات المتزايدة مع تلك المتصلة بتراجع الإمكانات ونقص التمويل المُتاح للتنمية، الأمر الناجم عن الحرب ومفرزاتها، والسرقة المستمرة للموارد المحلية من قبل بعض الدول، والإجراءات القسرية المفروضة. وبالرغم من ذلك استخدمت الحكومة ما أُتيح لها من موارد لإعادة تأهيل جزء مما دمرته الحرب من بنى تحتية اقتصادية واجتماعية ضرورية لتحقيق أقصى ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة.

- قامت الحكومة بتوسيع قاعدة المشاركة في رسم وتنفيذ الخطط التنموية، لا سيما مع الشركاء في القطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمجتمع الأهلي والإعلام، وعززت التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة رسميا في سورية، وذلك لضمان التوظيف التشاركي الأمثل للموارد.

- لقد أثبتت كارثة الزلزال المدمر الذي أصاب سورية أن الهدف من الإجراءات القسرية هو الإضرار بحياة المواطنين السوريين، إذ كان من شأن هذه الإجراءات الحدّ من إمكانات الحكومة والمجتمع السوري، وتقليص حيّز الحركة المتاح في سياق الجهود المبذولة في عمليات الإنقاذ والاستجابة لتبعات الزلزال.

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن بيئة العمل التنموي على المستوى الدولي باتت غير مواتية لتحقيق كامل أهداف التنمية المستدامة، بل يمكن وصفها بأنها أصبحت أكثر عدائية لبعض الدول ومنها سورية، ومن ثم فإننا نطلق تحذيراً بأن المجتمع الدولي بات يعمل ضد تحقيق شعار خطة عمل الأمم المتحدة 2030 "ألا يتخلف أحد عن الركب"، وأنه في حال استمرار هذه الأوضاع فإن هناك دولاً ستتخلّف عن ركب إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

نؤكد في هذا التقرير على مضمون الرسائل التي تضمنها التقرير الوطني الطوعي الأول عام 2020 التي لم يُنَفّذ أيٌّ منها، ونجدد مطالبنا من المجتمع الدولي بأنّ يتحمّل مسؤولياته في إطار أهداف التنمية المستدامة، لا سيما لجهة الضغط لإنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي لبعض الدول على الأراضي السورية، والضغط لوقف ممارسة بعض الدول ودعمها للإرهاب وسرقة المقدّرات الوطنية السورية، والإلغاء الفوري غير المشروط للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية، وإدانة ووقف اعتداءات كيان الاحتلال الإسرائيلي، ومساعدة سورية في تمويل ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأنّ يكون العالم أكثر إنصافاً تجاه الدول النامية لا سيما الأقل دخلاً منها.

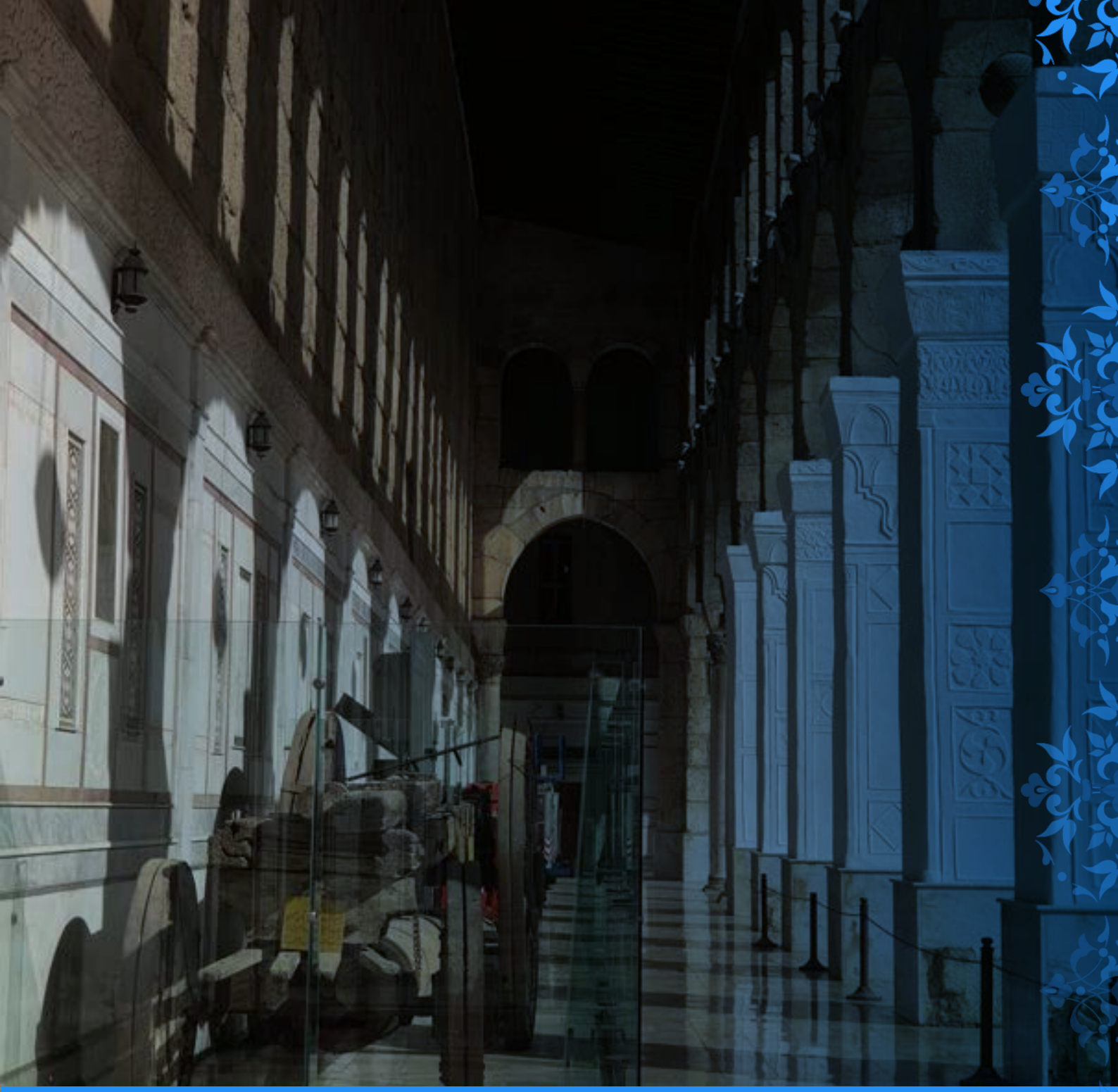

أولاً
(المقدمة)

يأتي الاستعراض الطوعي الوطني الثاني لمتابعة واستكمال الجهود الرامية لمواصلة السير باتجاه الوصول إلى الأهداف في الموعد المحدد، أي بحلول العام 2030. الأمر الذي يتطلب إجراء مراجعة وتقييم للمرحلة السابقة الممتدة بين عامي 2015-2024.

أهداف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني:

تهدف المراجعة إلى معرفة وتشخيص واقع لحال التنمية المستدامة في سورية، مع أخذ خصوصية الوضع السوري بعين الاعتبار بتعقيداته والظروف والتحديات التي تواجه المسار التنموي وكذلك الفرص والإمكانيات المرافقة لهذه الخصوصية.

وبناء على تحليل المرحلة السابقة وتحديد الفجوات والتدخلات اللازمة، يركز هذا التقرير على مجموعة من الأهداف ويعطيها أولوية قصوى وهي:

1. التأكيد المستمر على التزام سورية بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية واستدامتها ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه الممارسات السلبية لبعض الدول والكيانات وأثرها السلبي على أهداف التنمية المستدامة.
2. رصد التقدم المحرز منذ تبني أهداف التنمية المستدامة وبين التقريرين.
3. تقييم التدخلات الحكومية وتدخلات الفاعلين في التنمية الوطنية على مستوى تحقيق الأهداف.
4. معرفة أثر التحديات على جهود التنمية ووضع متطلبات تسريع تحقيق الأهداف.
5. تعزيز المشاركة التخطيطية والتنموية لأصحاب المصلحة.

النتائج الرئيسية للاستعراض الوطني الطوعي الثاني

تعمل سورية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ظروف صعبة وتحديات كبيرة، على الصعيدين الدولي والوطني، حدت من مقدرتها على تحقيق مرحلي ومأمول لأهداف التنمية المستدامة، وقد أظهرت نتائج الاستعراض ما يلي:

ما تزال الجهود الوطنية المرتبطة بإمكانات العمل وبيئته الداخلية والخارجية غير كافية لتحقيق التقدم الكافي والمفترض لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة.

تمارس العوامل الخارجية، التي تم التطرق إليها في القسم الخاص بتحديات التنمية المستدامة، دوراً سلبياً يعيق بشكل كبير تحقيق الأهداف.

تصطدم متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمحدودية الموارد، المتأثرة بشكل كبير بالإجراءات القسرية الأحادية الجانب، من جهة، وسرقة واستنزاف موارد اقتصادية وثروات طبيعية هامة تمثل مصدراً رئيسيا لتمويل التنمية المستدامة من قبل الاحتلالين الأمريكي والتركي،

من جهة أخرى. باتت الكوارث الطبيعية أكثر حدةً وتأثيراً على جهود التنمية الوطنية.

الاستعراض الطوعي وتقارير المراجعة الوطنية:

التزمت سورية كعضو فاعل في منظومة الأمم المتحدة بكافة الاتفاقيات الدولية التي رأت فيها مصلحة وطنية لمواطنيها، وعملت وما تزال على إعداد مراجعات طوعية دورية تعبر عن مدى التزامها بأهداف ومحاور تلك الاتفاقيات وخطط العمل الدولية ومدى التقدم الذي تحرزه في هذا المجال، وقد شكلت تلك التقارير مرجعيات هامة في إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة، وهي التقارير التي يمكن عرضها بشكل مختصر من خلال الشكل التالي:

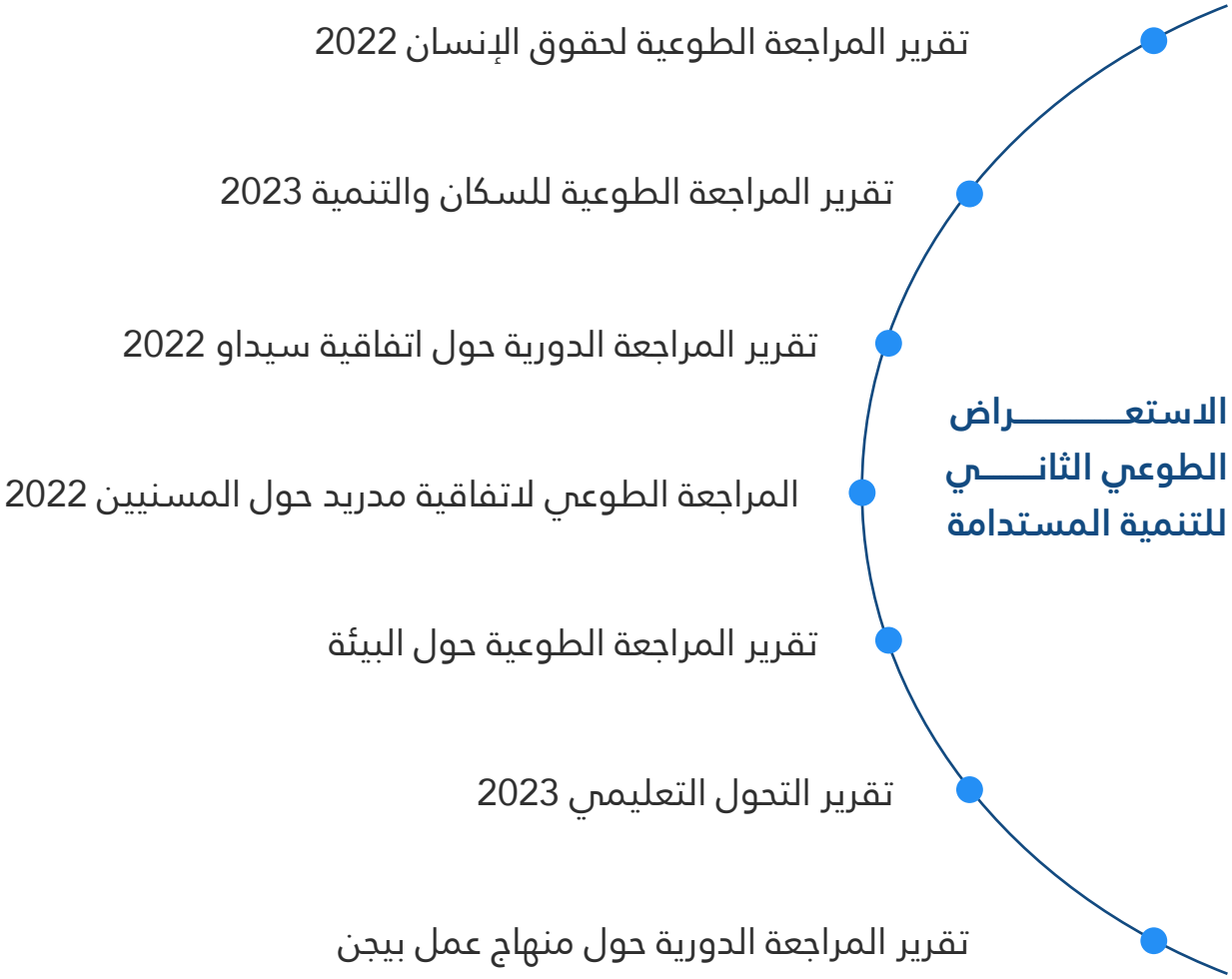

الشكل رقم (8) تقرير الاستعراض الطوعي وتقارير المراجعة المعنية بأحد أوجه التنمية

ثانياً

منهجية إعداد التقرير

لم تدّخر الحكومة السورية جهداً في سياق سعيها للالتزام بالمبادئ الموجهة لإعداد التقارير الطوعية التي اقترحتها المنظمة الأممية ضمن دليل إعداد التقارير الطوعية لأهداف التنمية المستدامة، مع تكييفها وفقاً لمتطلبات الاستجابة للاحتياجات الوطنية والخصائص المؤسسية لبلادنا. بحيث يمكن الانتقال إلى عرض مضامين المنهجية المُتّبعة على النحو الآتي:

المبادئ التوجيهية:

الملكية الوطنية

- تقرير دولة وليس حكومة
- مسار تحديد الأولويات
- إعداد التقرير
- النتائج والمخرجات

الترابط مع الخطط الوطنية

- منهجية تأصيل الأهداف
- آليات التمويل
- الرصد والتقييم

التشاركية

- القطاع الخاص
- الاكاديميين
- الفئات الضعيفة
- القطاع الخاص
- المنظمات الدولية

الشفافية

- شفافية البيانات
- تقديم الواقع كما هو
- الثغرات والفجوات

الشكل رقم (9) المبادئ التوجيهية للتقرير

الإطار المؤسسي ومسار الإعداد:

أجرت الحكومة تعديلات جوهرية على الترتيبات المؤسسية التي كانت مُتّبعة في التقرير الوطني الطوعي الأول، وذلك بهدف توسيع مشاركة الجهات غير الحكومية في عملية إعداد التقرير:

1. تعديل هيكلية اللجنة الوطني للتنمية المستدامة التي كانت مقتصرة على الحكومة عند إعداد التقرير الأول، وتوسيعها وفق مبدأ تعزيز التشاركية بحيث أصبحت تضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع الأهلي والقطاع الخاص.

2. تشكيل لجان إشرافية على إعداد تقارير التنمية المستدامة على مستوى المحافظات السورية، برئاسة المحافظين.

3. تشكيل فريق عمل تنمية مستدامة على المستوى المحلي تضم في عضويتها جهات الإدارة المحلية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع الأهلي والأكاديميين.

الشـكل رقم (10) الإطار المؤسسي لإعداد التقرير

الشـكل رقم (11) مراحل ومسار إعداد التقرير

المنهجية:

استند التقرير الوطني الطوعي الثاني إلى تحليل موسع لأهداف التنمية المستدامة، فقد العمل على إعداده بالتزامن مع إعداد تقرير عن التقدم المحرز والذي تناول بشكل مفصل كافة أهداف ومقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة، كما استند على نتائج تقارير التنمية المستدامة للمحافظات السورية،

انطلق التقرير من إدراك كامل لخصوصية الحالة السورية بكافة تفاصيلها، ومن ثم ينبّه إلى أن مؤشرات الأهداف المُتحصّل عليها حاليا لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن مقدرات ومكامن وفرص التنمية المستدامة في سورية، بل هي مؤشرات تعبّر عن أوضاع غير عادية أسهمت فيها بيئة وظروف عمل دولية حاربت كل مقومات التنمية في سورية ومقدراتها، وترافقت بكوارث طبيعية ومخاطر بيئية غير مؤاتية، لم تستطع معها جهود التنمية الوطنية من نقل الحالة التنموية من جهود حل المشكلات المرتبطة بمفرزات الحرب والكوارث إلى مراحل التعافي التنموي والانتعاش وصولاً إلى مراحل الاستدامة التنموية،

ومن هنا، فإن منهجية التقرير تقوم على تحليل ثلاث مراحل من مراحل التنمية المستدامة وهي: مرحلة ما قبل الحرب عام 2010، ومرحلة الفترة الممتدة بين بداية الحرب وإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني عام 2020، والمرحلة الثالثة هي مرحلة ما بين التقريرين الطوعيين 2020-2024،

وتظهر أهمية ذلك في تمكين تعريف الأدوار اللازمة لإعادة تصحيح المسار الداخلي للتنمية والدفع باتجاه تضافر جهود المجتمع الدولي للتعامل مع التحديات الخارجية التي سبق ذكرها والتي تحول دون المضي قدماً على طريق 2030.

يحاول التقرير رصد وتحليل التطور الحاصل في مؤشرات الأهداف والمقاصد المختلفة زمنياً وجغرافياً وجندرياً ووفقاً للفئات السكانية، وتبعاً لما تقتضيه طبيعة المؤشر على ضوء ما هو متاح من بيانات ومؤشرات، ومن ثم تحليل مسببات تغير المؤشرات وعواملها الحاكمة، ومن ثم بيان التحديات التي تواجه تحقيق كل هدف من الأهداف، تمهيداً لوضع التدخلات المناسبة لإعادة تصحيح المسارات باتجاه الأهداف لتحقيق ما أمكن منها بحلول عام 2030، كما يركز التقرير على المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف، سواء الدا وبهدف تعزيز المشاركة في اعداد التقرير تم عقد ورشتي عمل الاول تعزيز معرفة الشباب باهداف التنمية المستدامةن والثانية حول الاستثمار في الاطفال كمسرع لتحقيق اهداف التنمية المستدامة خلية منها، أو الخارجية من الدول والمجتمع الدولي.

الإطار رقم (1) تعزيز دور الشباب في التنمية المستدامة

بهدف تعزيز معرفة الشباب بأهداف التنمية المستدامة وتفعيل مساهمتهم في مجال إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة 2024، عقدت في رحاب جامعة طرطوس ورشة عمل بتاريخ 5-6-2024،

ينظر الشباب إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها إطار شامل ومتكامل للتنمية، وقد أعرب الشباب عن أولوياتهم في هذا المجال بالآتي:

الهدف الرابع: التعليم الجيد والشامل والمنصف، ضرورة التركيز على تطوير مناهج التعليم لتعزيز مساهمتها في خلق الوعي وخلق ثقافة التنمية المستدامة واقترح الشباب عدد من المبادرات في هذا الشأن أهمها:

- مبادرة إنشاء منصة التنمية المستدامة في الجامعة تساهم في نشر الوعي وتعزيز المعرفة،
- مبادرة ريادة الأعمال الخضراء وتعزيز البحث العلمي في مجال استخدام التكنولوجيا في الحفاظ على البيئة والموارد.
- الهدف الثامن: النمو الاقتصادي والعمل اللائق، وتطرق الشباب لمشكلات سوق العمل والعائد على التعليم وتحقيق معايير العمل اللائق، وآليات ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، واقترح الشباب المبادرة الآتية:
- مبادرة عينك على اختصاصك: تهدف المبادرة إلى تعريف الطلاب بالمحتوى العلمي للكليات والاختصاصات الجامعية المختلفة، ومساعدتهم في اختيار التخصصات التي تناسب طموحاتهم من جهة والتخصصات المطلوبة لسوق العمل من جهة أخرى.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه: ناقش الشباب دورهم في خلق الوعي تجاه الممارسات الصحية السليمة وخاصة المتعلقة بقضايا الصحة الإنجابية وركز الشباب على ضرورة خلق الوعي تجاه الأمراض المنقولة جنسياً.

الإطار رقم (2) الاستثمار في الأطفال كمسرع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بهدف تعزيز معرفة الأطفال بأهداف التنمية المستدامة وخلق الوعي تجاه أهمية هذه الأهداف كإطار عام وشامل للتنمية، عقدت في محافظة حمص (مدرسة الباسل للمتفوقين) ورشة عمل، تم خلالها تعريف الأطفال بأهداف التنمية المستدامة، لتحفيز مساهمتهم في ترتيب الأولويات الوطنية بين الأهداف وغاياتها،

ركز الأطفال في نقاشاتهم على عدد من القضايا، أهمها:

- أهمية التعليم كمدخل رئيس من مداخل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالتعليم يساهم بصورة مباشرة في تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة، حيث يعزز من فرص الحصول على العمل ويزيد الإنتاجية ويخلق الوعي الصحي والبيئي والمجتمعي.

- ضرورة تطوير المناهج بحيث تتناول بشكل أفضل قضايا التنمية المستدامة.

- تعزيز الوعي تجاه أهمية تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من تدني في التحاق الإناث بالتعليم.

- ضرورة التركيز على التعليم المهني والفني وتغيير النظرة المجتمعية لهذا النوع من التعليم.

- إيلاء اهتمام أكبر للقراءة والمطالعة لما لها من أهمية في التثقيف وخلق الوعي.

- ضرورة خلق بيئة صديق للأطفال بما يتناسب مع الهدف الحادي عشر المعني بالمستوطنات البشرية وزيادة المساحات الخضراء، وتطوير المرافق لتصبح ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة.

تقارير التنمية المستدامة على المستوى المحلي:

أدت الحرب على سورية إلى تعميق التفاوت التنموي بين المحافظات السورية لدرجة اختلفت معها أولويات الأهداف بين المحافظات السورية، بحيث لم تعد تقارير التنمية المستدامة على المستوى الوطني واستعراضاتها الطوعية كافية لتقديم صورة واضحة عن أهداف التنمية المستدامة بمقاصدها ومؤشراتها المختلفة، إذ بات من شأن الاستخدام البسيط الخام لهذه المؤشرات دون التمييز وفقا لخصوصية كل محافظة، إعطاء صورة مضللة لا سيماً عند استخدامها لتقدير الاحتياجات وبناء التدخلات، فبعض المحافظات كانت قد حققت مستويات تنمية مستدامة متقدمة في أهداف كثيرة، في حين انحرفت أخرى عن مسارات التنمية المستدامة بفعل التدمير الكبير اللاحق بمقومات تحقيق الأهداف فيها من بنى تحتية وفوقية وموارد بشرية ... وغيرها.

ومن هنا، أطلقت الحكومة السورية بدء العمل على إعداد تقارير تنمية مستدامة على المستوى المحلي لكافة المحافظات السورية، باعتبار أن من شأن هذه التقارير إعطاء صورة واضحة تراعي التفاوت الكبير في مجال التنمية المستدامة واختلاف الأولويات فيما بينها.

وعليه، تم إنجاز تقارير التنمية المستدامة على المستوى المحلي، التي بيّنت في كل منها الإطار العام للتنمية المحلية وممكناتها المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحليلاً لأهم المؤشرات المتوفرة لتلك الأهداف وصولاً إلى أولويات أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كل محافظة التي تنسجم مع خصوصيتها، وانتهت التقارير إلى استخلاص مجموعة من المتطلبات لتسريع وتيرة التنمية المحلية لتحقيق ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة المحلية بحلول عام 2030.

ثالثاً

مستجدات السياق العام للتنمية في سورية بين التقريرين

تمر التنمية في سورية بظروف صعبة جداً جراء تعرضها لصدمات بشرية وطبيعية كبيرة أثرت في مقومات التنمية المستدامة كافة، تم تفصيلها وتوصيف آثارها عند تقديم التقرير الوطني الطوعي الأول، ووجه التقرير جملة من الرسائل إلى المجتمع الدولي الذي وقف عاجزاً عن التعامل معها، بل على العكس من ذلك فقد ذهبت الدول التي فرضت الإجراءات القسرية الأحادية الجانب إلى فرض المزيد من الإجراءات التي باتت وبصورة مباشرة تؤثر على الأمن الشخصي والغذائي والدوائي للمواطنين السوريين.

قدم التقرير الوطني الطوعي الأول لعام 2020 محاور السياق العام للتنمية المستدامة في سورية واتخذ من مقاربة الحقوق منهجاً في توصيف وتصنيف أهداف التنمية المستدامة، وسيركز التقرير الوطني الطوعي الثاني على تناول مستجدات السياق العام للتنمية المستدامة خلال فترة بين التقريرين 2020 و2024.

مستجدات الحق في التنمية:

يركز التقرير الوطني الطوعي الثاني على مقاربة الحق في التنمية كما كان الحال في التقرير الوطني الطوعي الأول لسببين:

- الانتهاك اليومي للإعلان العالمي الخاص بالحق في التنمية الذي تبناه المجتمع الدولي في جنيف عام 2000 ضد المواطنين السوريين بأشكال شتى ليس أولها الإجراءات القسرية المفروضة على سورية ولا آخرها استمرار الاحتلال الإسرائيلي بالتعدي على السيادة الوطنية لسورية واحتلال الجولان السوري وحرمان مواطنيه من حقوقهم المختلفة، كل ذلك أمام مرأى المجتمع الدولي الذي لا يحرك ساكناً.

- استمرار الحرب على سورية بشكّل مخالفة للقانون الدولي، وتعطيل قدرات الشعب السوري وحكومته على التمتع بالسلم والأمان والسيادة الوطنية، وتسخير الموارد الوطنية في خدمة التنمية.

- ما تزال أطراف دولية وإقليمية تتدخل، خلافاً لإرادة الشعب السوري والحكومة السورية، لفرض شروط ومسارات للعملية السياسية بمعزل عن المصالح الوطنية.

- ما تزال سورية تتعرض إلى ضغوط سياسية خارجية في مقابل حصولها على جزء من حقوقها في المساعدات الإنسانية التي يُفترَض أن تكون غير مشروطة، كما تتعرض –وسوف تتعرض حال عدم تحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته– إلى

ضغوط شديدة على مجمل مسار إعادة الإعمار لأسباب سياسية أيضاً. ولسوف تسعى الأطراف المؤثرة لفرض خيارات اقتصادية معينة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب على نحو يعطي الأولوية لمصالح الدول المانحة والشركات العالمية، دون اعتبار فعلي لأولويات البلاد وشعبها.

- ذرائع واهنة قدمتها الدول التي فرضت الإجراءات القسرية أحادية الجانب لامتناعها عن تقديم مساعدات إغاثية طارئة للمتضررين من الزلزال المدمر الذي أصاب سورية يوم 6/2/2023، مع محاولات لتشويه الحقائق والتغطية على جهود الدولة السورية التي عملت بكل مقدراتها للتعامل مع مخلفات الزلزال وتخفيف آثاره على كامل الجغرافية السورية المتضررة.

التنمية المستدامة واستمرار مفرزات الحرب والإجراءات القسرية:

تعمّق تأثير مفرزات الحرب السلبي خلال السنوات الأخيرة وخاصة في ظل استمرار وحدّة الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة من قبل بعض الدول والكيانات على كافة مقومات التنمية، وفيما يلي نستعرض جانبا من آثارها على أهداف التنمية المستدامة،

الجدول رقم (2) أثر الحرب والإجراءات القسرية على أهداف التنمية المستدامة

الهـدف	الأثـــــر
	▪ ارتفاع كبير في معدلات الفقر ▪ ارتفاع كبير بالأسعار ▪ انخفاض القوة الشرائية ▪ زيادة مستمرة في فجوة الفقر (الدخول ومتطلبات العيش) ▪ تضرر منظومة الحماية الاجتماعية لضعف الإمكانات المالية ▪ تفاوت كبير بين الريف والحضر ناجم عن الدمار الواسع للحرب ▪ انخفاض في مستويات الحماية الاجتماعية
	▪ ارتفاع كبير في معدلات انعدام الأمن الغذائي ▪ أضرار كبيرة في البنى التحتية للقطاع الزراعي ▪ استهداف مباشر للبنوك الوراثية السورية ومحاولات تدميرها ▪ انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي ▪ ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة لارتفاع تكاليف النقل ▪ تذبذب في استقرار إمداد الأسواق بالمواد الغذائية
	▪ خروج 31% من المراكز الصحية عن الخدمة ▪ خرج 25% من المستشفيات العامة عن الخدمة ▪ عدد كبير من الوفيات الناجمة عن الحرب ▪ ارتفاع كبير في نسب الإعاقة الناجمة عن الحرب ▪ انخفاض في مستويات الأمن الدوائي ▪ انخفاض في أعداد الخدمات الصحية ▪ صعوبة تامين مستلزمات عمل القطاع من التجهيزات وغيرها ▪ هجرة كبيرة في الأطباء والمواد البشرية الصحية

الهـدف	الأثـــــر
	▪ خروج 48.5% من المدارس عن الخدمة، ▪ 74.7% منها يتعذر الوصول إليها، ▪ 19% منها مدمراً جزئياً، و5.3% مدمراً بالكامل، ▪ ارتفاع كبير في معدلات التسرب من التعليم ▪ تفاوت في مستويات التعليم بين المحافظات ▪ نقص كبير في الموارد البشرية في القطاع
	▪ ارتفاع في مشاركة المرأة بالنشاط الاقتصادي لتغطية جزء من فجوة دخل الأسرة ▪ تضرر مقومات الصحة الإنجابية الناجم عن تضرر البنى التحتية ووسائل تنظيم الأسرة بسبب الإجراءات القسرية ▪ ارتفاع في نسب الزواج المبكر للإناث خاصة اللاجئات منهن ▪ ارتفاع في معدلات العنف ضد النساء والأطفال
	▪ تعرض 8 مرافق لمعالجة النفايات الصلبة للتدمير ▪ لا يمكن الوصول إلى 14 مرفق لوقوعها تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة ▪ تعرضت مرافق تجميع النفايات الصلبة للتدمير ▪ تعرض 146 ضاغطة نفايات صلبة للتدمير
	▪ دمار واسع في الشبكات الكهربائية ومحطات التوليد واستهدافها بشكل متكرر ▪ تأثر إنتاج الطاقة بالإجراءات القسرية واستيراد المشتقات النفطية

الهـدف	الأثـــــر
	▪ صعوبة الحصول على المعدات والتجهيزات بسبب الإجراءات القسرية ▪ ضعف الإمكانات المالية للتحول الى الطاقات المتجددة ▪ صعوبة الحصول على تكنولوجيا الطاقات المتجددة بسبب الإجراءات القسرية
	▪ دمار واسع في مكامن الإنتاج الاقتصادي ▪ هجرة رأس المال بسبب الإجراءات القسرية ▪ ارتفاع مستمر بتكاليف الإنتاج ▪ عدم استقرار الإنتاج بسبب فوضى تكاليف الإنتاج المتأثرة بالإجراءات القسرية ▪ انخفض الإنفاق على السياحة بنسبة 40% ▪ انخفض النقل البحري التجاري بنسبة 25% ▪ انخفضت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج من 41% الى 39% ▪ صعوبة تحويل الأموال بسبب الإجراءات القسرية
	▪ دمار واسع في المنشآت والمشاريع الصناعية ▪ ضعف استقرار أسعار مستلزمات الإنتاج ▪ صعوبة الحصول على التكنولوجيا الصناعية ▪ انخفاض في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي ▪ انخفاض في مساهمة الصناعة في التشغيل ▪ سرقة المعامل والمنشآت وتهريبها إلى بعض دول الجوار

الهـدف	الأثـــــر
	▪ صعوبة استبدال وتجديد خطوط الإنتاج بسبب الإجراءات القسرية ▪ صعوبة الحصول على وسائط النقل بسبب الإجراءات القسرية
	▪ ارتفاع في معامل جيني الذي يقيس المساواة بالدخل ▪ تفاوت تنموي كبير بين المحافظات والمناطق بسبب استمرار مفرزات الحرب ▪ اتساع الفجوات التنموية بين سورية وبقية الدول النامية بسبب مفرزات الحرب والإجراءات القسرية
	▪ دمار واسع في المنازل والمساكن ▪ ارتفاع كبير في تكاليف بناء المساكن ▪ انخفاض المقدرة المالية والمادية لتنفيذ سياسات التوسع الحضري ▪ انخفاض الإنفاق على الثقافة والتراث ▪ خلل في التوزع السكاني بين الريف والحضر ▪ انخفاض المقدرة للتصدي للكوارث (فقدان جزء كبير من الآليات والتجهيزات...)

الهـدف	الأثـــــر
	▪ المئات من المواطنين ضحايا مخلفات الألغام ▪ تلوث كبير بسبب طرق تكرير النفط البدائية التي تستخدمها المجموعات الإرهابية ▪ توقف في البرامج والمشاريع البيئية الممولة من قبل المنظمات البيئية الدولية ▪ ضعف إمكانات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة ▪ عدم المقدرة من الحصول على التكنولوجيا الحديث الضرورية للعمل البيئي ▪ توقف أو تأخر تنفيذ المشاريع البيئية بسبب نقص التمويل ومستلزمات العمل ▪ ارتفاع في أعداد المتوفين بسبب الكوارث لنقص وسائل الإنقاذ ▪ تضرر المناطق المحمية ▪ ضرر كبير في الغابات نتيجةً للحرائق والتعدي عليها نظراً لنقص الوقود المتأثر بالإجراءات القسرية

الهـدف	الأثـــــر
	▪ استمرار بعض الدول بدعم الإرهاب في سورية ▪ استمرار سرقة الموارد والثروات الوطنية من قبل الاحتلالين الأمريكي والتركي ▪ استمرار التعدي على السيادة الوطنية من الاحتلال الإسرائيلي واستهداف البنى التحتية ▪ استمرار احتلال الكيان الإسرائيلي للجولان السوري واستنزاف موارده ▪ ارتفاع في معدلات القتل بسبب الحرب ▪ ارتفاع في معدلات العنف المختلفة
	▪ ضعف الموارد المالية المحلية المتأثرة بضعف النشاط الاقتصادي ▪ توقف كافة اتفاقيات التعاون مع معظم الدول والاتحادات. ▪ صعوبة الاستيراد والتصدير وارتفاع التكاليف بسبب الإجراءات القسرية ▪ عدم استفادة سورية من أي مساعدات إنمائية رسمية ▪ الحصار التكنولوجي كجزء من الإجراءات القسرية أثر في مقومات عمل كافة القطاعات ▪ انخفاض القدرات الإحصائية على تحقيق الشمول الجغرافي للبيانات والمؤشرات

التنمية المستدامة وجائحة كورونا:

مع اقتراب نهاية عام 2021 بدت آثار الجائحة التي تسبب بها فيروس كوفيد19- أقل بروزاً مما كانت عليه في بدايات عام 2020، ولكن يستمر الوضع باعتباره مُهدّدا للعودة إلى مرحلة الخطر مع استمرار ظهور متحوّرات جديدة من الفيروس. وكان للجائحة وانتشار الفيروس تأثيره السلبي على صحة السوريين وكان من شأن ذلك إضعاف سبل عيشهم، مما زاد من هشاشة وضعهم. لذلك شكل فيروس كوفيد19- عاملاً ساهم في مضاعفة آثار التطورات السلبية العديدة على الاقتصاد السوري الذي يعاني من الهشاشة أصلاً بسبب سنوات الحرب ومفرزاتها والإجراءات القسرية أحادية الجانب والكوارث الطبيعية.

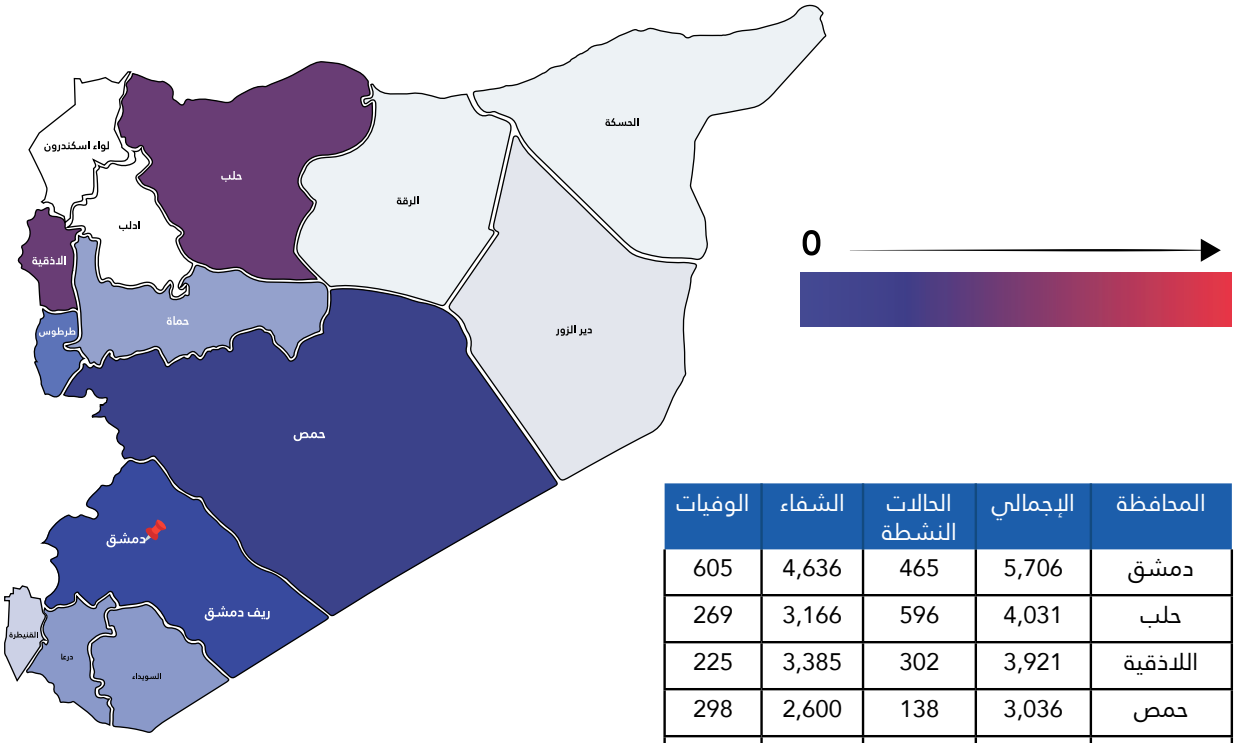

المحافظة	الإجمالي	الحالات النشطة	الشفاء	الوفيات
دمشق	5,706	465	4,636	605
حلب	4,031	596	3,166	269
اللاذقية	3,921	302	3,385	225
حمص	3,036	138	2,600	298
ريف دمشق	2,590	104	2,449	37
طرطوس	1,860	42	1,616	202
درعا	1,334	64	1,206	64
سويداء	1,306	81	1,142	83
حماه	1,190	174	974	42
القنيطرة	495	21	445	29
دير الزور	234	15	175	44
الحسكة	109	8	97	4
الرقة	24	2	20	2

الإجمالي
25,827

الشفاء
21,911

الحالات النشطة
2,012

الوفيات
1,904

الشكل رقم (12) الإصابات بفيروس كوفيد-19 حسب المحافظات

أدت الإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة إلى آثار اقتصادية سلبية مع انخفاض الدخول وارتفاع التكاليف والأسعار، مما أثّر سلباً على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويبين الجدول التالي أهم هذه الآثار،

الجدول رقم (3) أهم آثار فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة

الهدف	الأثر
	▪ انخفاض في دخل 37% من الأسر بسبب إجراءات الإغلاق العام والجزئي بين عامي 2020 و2021 ▪ 36%من الأسر الريفية انخفض دخلها مقابل 39% من الأسر الحضرية خلال نفس الفترة ▪ 40% من الأسر التي يرأسها ذكور انخفض دخلها مقابل 25% لدى الأسر التي ترأسها نساء
	▪ ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة % بسبب تكاليف النقل والإغلاقات العامة والجزئية بين عامي 2020 و2021 ▪ انخفضت خدمات تغذية الأطفال انخفضت بنسبة 27% ▪ ارتفاع مؤشر أسعار الأغذية بنسبة 33.9% ▪ ارتفاع سعر السلة الغذائية المرجحة بمقدار الضعفين

الهـدف	الأثـــــر
	▪ ارتفاع في معدل الوفيات ▪ توقف 17% من الخدمات الصحية الأساسية عام 2020 وارتفعت إلى 27% عام 2021 ▪ انخفضت إمكانية الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأساسية بنسبة 34% بين عامي 2020 و2021 ▪ 8% فقط تلقوا اللقاح ▪ أدت جائحة كوفيد 19 لتراجع هائل بقدرة الأنظمة الصحية في العالم على تدبير المصابين بسبب الأعداد الكبيرة من المرضى الذين راجعوا المشافي. ▪ أصبحت الجائحة في القطاع الصحي العنوان الأساسي لبيئة العمل. ▪ قامت الجائحة بتغيير الخطط والسياسات في المؤسسات الصحية. ▪ تم إيقاف المرضى الخارجيين وإيقاف العمليات الباردة وإيقاف التدريب الطبي المستمر لجميع الأطباء والفنيين في المشافي ▪ تم توقف معظم برامج الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية
	▪ 22.9% من الطلاب تركوا مدارسهم خلال السنة الدراسية 2021-2020 ▪ 59% من المدارس كان فيها قصور في تطبيق أية تدابير للحد من مخاطر كوفيد-19

الهـدف	الأثـــــر
	▪ استخدام المعقمات (43%)، وارتداء الكمامات (33%)، والتباعد الجسدي (21%)، ▪ 6% فقط من الطلاب استخدموا التعلم عن بعد، 6% منهم باستخدام الإنترنت (40%) وعن طريق تطبيق واتساب (33%) والتلفزيون (27%).
	▪ 40% من الأسر التي يرأسها ذكور انخفض دخلها مقابل 25% لدى الأسر التي ترأسها نساء ▪ ارتفاع في نسب العنف الأسري
	▪ 82% من السكان تأثروا بنقص كميات مياه الشرب ▪ 51% من السكان تأثروا بمستلزمات النظافة وخدمات الصرف الصحي.
	▪ انخفض معدل نمو الناتج المحلي من 1.2% الى -3.9% ▪ أكبر القطاعات تضرراً كان الصناعة والنقل والتجارة والخدمات الاجتماعية والشخصية ▪ انخفض الإنفاق على السياحة بنسبة 40% ▪ انخفض النقل البحري التجاري بنسبة 25% ▪ انخفضت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج من 41% الى 39% ▪ توقف 24% من المشروعات بشكل كامل خلال فترة الحظر، بينما توقف 28% منها بشكل جزئي، و17% من المشروعات قلصت ساعات عملها.

الهـدف	الأثـــــر
	▪ 29% فقط من المشروعات استمرت بعملها كالمعتاد، و2% زاد حجم عملها (مشروعات نقل، منظفات، ألبسة /إنتاج كمامات/). ▪ 77 ألف عامل فقدوا عملهم بسبب إجراءات الإغلاق.
	▪ 12% من المشروعات التي توقفت بشكل كامل كانت مشروعات صناعية. ▪ 18% من المشروعات التي توقفت بشكل كلي كانت مشروعات صناعية ▪ انخفاض في عدد الركاب المنقولين بين المحافظات ▪ انخفاض في نقل البضائع والشحنات
	▪ ضعف الموارد المالية المحلية المتأثرة بضعف النشاط الاقتصادي ▪ توقف كافة اتفاقيات التعاون مع معظم الدول والاتحادات. ▪ صعوبة الاستيراد والتصدير وارتفاع التكاليف بسبب الإجراءات القسرية ▪ عدم استفادة سورية من أي مساعدات إنمائية رسمية ▪ الحصار التكنولوجي كجزء من الإجراءات القسرية أثر في مقومات عمل كافة القطاعات ▪ انخفاض القدرات الإحصائية على تحقيق الشمول الجغرافي للبيانات والمؤشرات

اتخذت الحكومة السورية إجراءات عديدة لاحتواء وتخفيف آثار الجائحة في المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمي وغيرها يمكن بيان أهمها على النحو الآتي:

1. ايقاف كلي وجزئي للنشاط الاقتصادي
2. ايقاف الفعاليات السياحية
3. الحد من التنقل
4. منع تصدير بعض انواع السلع
5. السماح باستيراد الكحول الطبي من درجة
6. وقف تصدير بعض أنواع الادوية وخافضات الحرارة
7. وقف تصدير بعض الاصناف الغذائية
8. تأجيل كافة المعارض والمؤتمرات
9. إطلاق برنامج "تعزيز قدرات صغار المنتجين على التصدير"
10. الاستمرار ببرنامج دعم أسعار الفائدة
11. السماح باستيراد المواد الأولية اللازمة لصناعة المعقمات والمنظفات والمطهرات

1. تفعيل نظام إدارة الطوارئ
2. تفعيل مشافي للطوارئ
3. التوسع في التقصي عن الإصابات مخبرياً
4. تخصيص مستشفى مسشفيات لعزل مرضى كوفيد-19
5. إطلاق الخط الساخن لكوفيد-19 في 12 محافظة
6. وضع بروتوكول وطني لتدبير حالات كوفيد-19
7. وضع مبادئ توجيهية لتعزيز الوعي لالعاملين في المرافق الصحية
8. اطلاق لوحة المتابعة (Dashboard) الخاصة بكوفيد-19.
9. تقديم اللقاحات بشكل مجاني
10. تعزيز الوعي الصحي

الشكل رقم (13) الإجراءات المتخذة للتصدي لجائحة كورونا وتخفيف أثرها

التنمية المستدامة والكوارث الطبيعية:

تاريخياً، عرفت سورية أشكالاً عدة من الكوارث الطبيعية التي أثرت سلياً في مقومات التنمية، كموجات الجفاف وحرائق الغابات وغيرها إلا أن أثرها كان يقتصر بشكل رئيس على القطاع الزراعي من خلال أضرار وخسائر مادية، إلا أن الزلزال المدمر الذي أصاب سورية يوم 6/2/2023، كان له الأثر البالغ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يمكن من خلال الجدول التالي استعراض أهم هذه الآثار موزعة على أهداف التنمية المستدامة.

الخسائر والأضرار البشرية بتاريخ 20 أيار 2023

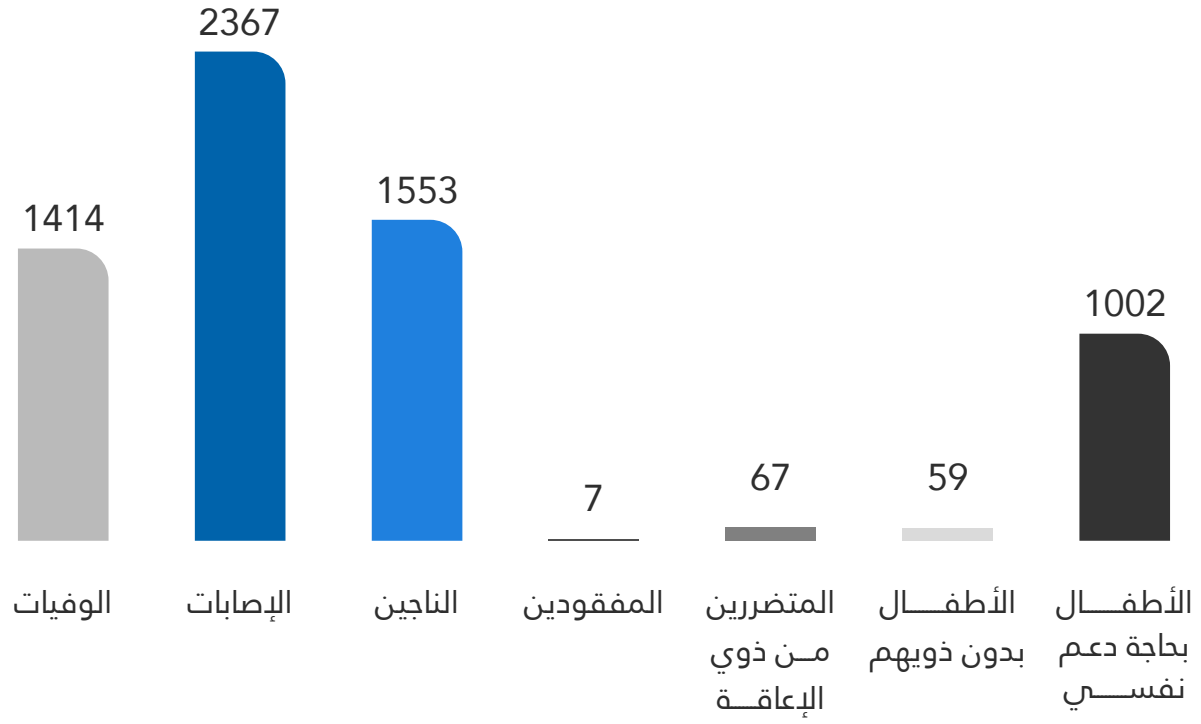

المباني التي انهارت

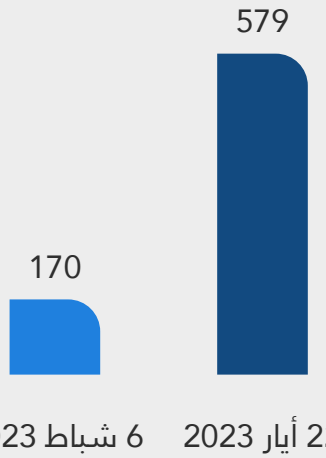

حالة المباني بعد الكشف بتاريخ 22 أيار 2023

بلغ عدد المباني التي تم الكشف عليها هندسياً 269,516 مبنى موزعه على النحو الآتي

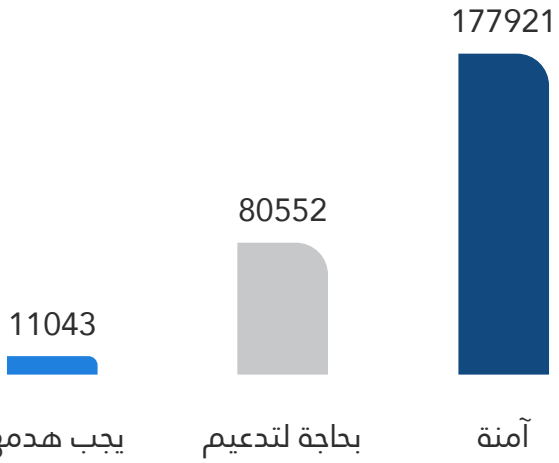

الشكل رقم (14) بعض الخسائر والأضرار التي خلفها زلزال 6 شباط 2023

رابعاً

السياسات والبيئة التمكينية

قدم التقرير الوطني الأول وصفاً وتحليلاً لسياسات التنمية المستدامة المدمجة في متن الخطة الاستراتيجية لسورية 2030، وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة ومحاور البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب الخمسة، كما قدم تحليلاً لبيئة العمل التنموي الحاضن لأهداف التنمية المستدامة ببعديها الوطني الداخلي والدولي، وسيركز التقرير الطوعي الثاني وفقاً لدليل إعداد الاستعراض الطوعي الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2024 على القضايا التنفيذية للسياسات والأدوار التنفيذية للفاعلين في التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

تعزيز الملكية الوطنية للتنمية المستدامة وتوزع الأدوار التنفيذية

تبنت الحكومة السورية أهداف التنمية المستدامة وعملت على تكييفها وتأصيلها وفقاً لخصوصية الحالة السورية وأولوياتها المنبثقة عن الاحتياجات الوطنية، وأدمجتها ضمن السياقات التخطيطية والتنفيذية الوطنية، كل ذلك من منظورين: الأول لما لهذه الأهداف من منافع وعوائد إيجابية متوقعة على المواطنين والمجتمع السوري، والثاني التزاماً منها بالإجماع الدولي على تحقيق تلك الأهداف. ومن هنا فأن التعامل مع هذه الأهداف يأتي مستوفياً لاعتبارات ملكية التنمية ومنطلقاتها وطنيا، وبنفس الوقت اعتبارات التكامل الإنساني العالمي في حرصه للعمل ضمن إطار من العمل التنموي الساعي للاندماج في السياقات التنموي الإقليمية والدولية.

تحكم التشريعات والقوانين الوطنية وأهمها دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 عملية تعريف الأدوار التنموية للفاعلين الوطنيين في عملية التنمية.

01- السلطة التشريعية

مارس مجلس الشعب السوري دوراً محورياً في توفير البيئة التشريعية والقانونية للتنمية، كما لعب دوراً رقابياً على عمل السلطة التنفيذية، تم بين عامي 2020 و2024 إصدار حوالي 102 تشريعاً بهدف تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للتنمية في سورية، وتتصل هذه التشريعات بأهداف التنمية المستدامة بنسب مختلفة، حيث حظي الهدف السادس عشر المعني بالأمن والسلم والمؤسسات بما نسبته 15.5% من اجمالي التشريعات يليه هدفي القضاء على الفقر والتعليم الجيد بنسبة 13.8% لكل منهما، ومن ثم هدف النمو الاقتصادي والعمل اللائق بنسبة 10.3% من التشريعات، وحظي الهدف الحادي عشر الخاص بالمستوطنات البشرية والمدن المستدامة بما نسبته 8.7% من اجمالي التشريعات الصادرة منذ

تقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول عام 2020، ولم تشهد الأهداف البيئية أي إصدار تشريعي. وفيما يلي توزيعاً للقوانين والتشريعات الصادرة بين تقرير الاستعراض الطوعي الأول 2020 وتقرير الاستعراض الحالي 2024،

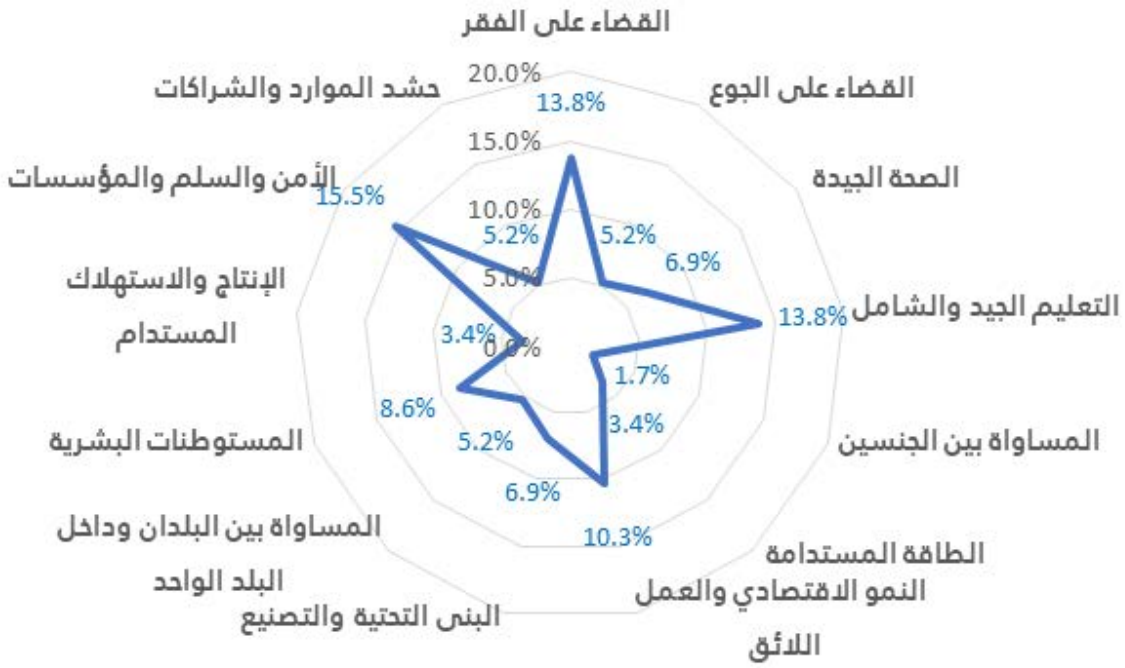

الشكل رقم (15) توزع التشريعات الصادرة خلال فترة ما بين التقريرين 2020 - 2024 وفقاً لأهداف التنمية المستدامة

كما تمارس السلطة التشريعية الأدوار التنموية التالية:

- إقرار الموازنة العامة والحساب الختامي.
- إقرار خطط التنمية.
- مناقشة بيان الوزارة.
- حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء.
- إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة، وهي معاهدات

الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة، أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تُحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها، أو التي تتعلق بعقد القروض، أو التي لا تنسجم مع أحكام القوانين النافذة ويتطلب إنفاذها بالتالي إصدار تشريع جديد.

ويمارس المجلس أدواره من خلال لجان تخصصيه وفقا لما هو مبيّن في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) اللجان المختصة في مجلس الشعب ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة

اللجان	الاختصاص والمهام
الشؤون الدستورية والتشريعية	اختصاصها دراسة مدى اتفاق القوانين القائمة والمقترحة مع الدستور كما يتناول اختصاصها التشريع المدني، الإداري، الجزائي، والتنظيم القضائي والنظر في رفع الحصانة وتعديل النظام الداخلي
الموازنة والحسابات	اختصاصها النظر في جميع الموازنات العادية والملحقة والإنمائية الخاصة ومشروعات قطع حسابات الموازنة
القوانين المالية	اختصاصها النظر في الشؤون ذات الصفة المالية أو التي تتعلق بملاكات الدولة أو التي يترتب عليها أحداث أعباء مالية جديدة
الشؤون العربية والخارجية	النظر في جميع القضايا المتعلقة بوزارة الخارجية والمغتربين.

اللجان	الاختصاص والمهام
التخطيط والإنتاج	اختصاصها النظر في شؤون وزارات الصناعة والاقتصاد والتجارة والنفط والثروة المعدنية والكهرباء وهيئة تخطيط الدولة وجميع الدوائر المرتبطة بهذه الوزارات
الخدمات	اختصاصها النظر في شؤون وزارات الصحة والنقل والإسكان والتعمير والاتصالات والتقانة والشؤون الاجتماعية والعمل وجميع الدوائر المرتبطة بهذه الوزارات.
الأمن القومي	اختصاصها النظر في شؤون وزارة الدفاع وجميع الدوائر المرتبطة بها
الداخلية والإدارة المحلية	اختصاصها النظر في شؤون وزارتي الداخلية والإدارة المحلية وجميع الدوائر المرتبطة بهاتين الوزارتين
الشكاوى والعرائض	تختص بالنظر في العرائض والشكاوى التي ترد المجلس
الزراعة والري	اختصاصها النظر في شؤون وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والري وجميع الدوائر المرتبطة بهاتين الوزارتين
البيئة والنشاط السكاني	اختصاصها النظر في شؤون الهيئة العامة لشؤون البيئة وكل ما يتعلق بأمور البيئة والسكان

اللجان	الاختصاص والمهام
الحريات العامة وحقوق الإنسان	النظر بكل ما من شأنه صيانة الحريات الشخصية للمواطنين وكرامتهم وأمنهم؛ استناداً لأحكام المادة (33) من الدستور. النظر بشؤون مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وكذلك حقهم في الإسهام بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعات والتظاهرات السلمية والإضراب عن العمل وتكوين الجمعيات والنقابات والمنظمات الشعبية، ضمن إطار المبادئ الدستورية والقوانين الناظمة لذلك
حقوق المرأة والأسرة والطفل	النظر في شؤون الأسرة والمحافظة على كيانها وحماية حقوق المرأة وضمان الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع
الشباب	رعاية الناشئين والشباب والاهتمام في شؤونهم وتفعيل دورهم
الصحافة والطباعة والنشر	النظر بكل ما من شأنه عدم الإخلال بمبدأ استقلالية وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلان وفقاً للقوانين الناظمة لذلك،

02- القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة، كما يحظى بدور مقبول في بعض الأهداف الاجتماعية، إلا أنه يُلاحظ محدودية الدور الذي يلعبه في مجال الأهداف البيئية والأهداف ذات العلاقة بالبنى التحتية. بحيث يمكن استعراض مساهمات القطاع الخاص تبعاً للقطاعات وعلى المستوى الكلي وفقا لما هو مُبيّن في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) مساهمة القطاع الخاص في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة

الهـدف	المساهمة
	▪ يساهم بأكثر من 95% من الإنتاج الزراعي ▪ يساهم بأكثر من 95% من تجارة الغذاء
	▪ تمثل أسرة المشافي التابعة للقطاع الخاص حوالي 40% من اجمالي الأسرة. ▪ يساهم بأكثر من 80% من الانتاج الدوائي
	▪ 10% من طلاب التعليم ما قبل الجامعي في المدارس الخاصة ▪ 78% من رياض الأطفال تابعة للقطاع الخاص ▪ 8% من طلاب التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة

الهـدف	المساهمة
	▪ يساهم بحوالي 72% من اجمالي الناتج المحلي ▪ يشغل حوالي 76% من اجمالي المشتغلين ▪ حوالي 13% من اجمالي المشتغلين بالقطاع فقط مشمولين بالتأمينات الاجتماعية
	▪ يساهم بأكثر من 92% من الناتج الصناعي ▪ يساهم بحوالي 85% من اجمالي المشتغلين بالقطاع الصناعي ▪ يستحوذ على أكثر من 90% من اجمالي الركاب المنقولين ▪ يستحوذ على أكثر من 95% من البضائع المنقولة براً

03- المجتمع الأهلي

شهدت منظمات المجتمع الأهلي توسعاً أفقياً ملحوظاً، وهي إحدى السمات التي يُستَدلّ منها على القناعة المتزايدة بأهمية دورها، إلا أن هذا التوسع لا يمكن أن يكون كافياً لتجسيد أدوار حقيقية ومؤثرة للقطاع ما لم يقترن بتوجهاتٍ واضحة وبمنهجٍ عملي لمعالجة الثغرات التي تشوب الواقع الراهن لعمل المنظمات غير الحكومية، وبما يضمن أن يكون توسع القطاع ونموه مواكباً لاحتياجات التنمية وتطوراتها.

يوضح المشهد العام لمنظمات المجتمع الأهلي بأن هذا القطاع هو قطاعٌ واعد، يختزن الكثير من الإمكانات، ويمتلك العديد من المقومات التي تؤهله لأن يكون قطاعاً رئيسياً يشارك بحيوية مع مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في جميع مجالات العمل التنموي، لا سيما في مجال التنمية الاجتماعية والإنسانية.

ساهم المجتمع الأهلي بامتصاص جزء كبير من الآثار السلبية للهزات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت شرائح مختلفة من السكان، والتي نجمت عن مفرزات الحرب

والكوارث الطبيعية التي أدت إلى تضرر مصادر الدخل الناجم عن فقدان فرص العمل وخاصةً في القطاع الخاص، وموجات النزوح واللجوء في المناطق غير المستقرة، وارتفاع أعداد ونسب الفئات الضعيفة من السكان (ذوي الاحتياجات الخاصة، الأرامل، الأيتام،.....)، حيث وصلت خدمات المجتمع الأهلي الداعمة إلى العديد من هذه الفئات.

فجملة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الحرب على سورية جعلت من المتعّذّر تحميل القطاع العام وحده بكافة وظائف ومسؤوليات التنمية، وبالتالي كان لابد من إعادة النظر في توزيع أدوار التنمية بين الفاعلين في الاقتصاد والمجتمع السوري والحرص على تكامل الأدوار مع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي، فانخفاض الإيرادات وضعف الموارد المالية للقطاع العام في مقابل اتساع الاحتياجات المختلفة للمواطنين، كلها عوامل أدت إلى توسيع وتنويع أدوار الأطراف الشريكة في التنمية أفقياً وشاقولياً. فعلى الجانب الأفقي، توسعت نشاطات المنظمات غير الحكومية عبر القطاعات، وعلى المستوى الشاقولي، زادت رقعة التغطية الجغرافية للخدمات المقدّمة. هذه الظروف الجديدة أدت إلى بروز أهمية للمجتمع الأهلي في تغطية وإشباع جانب من مطالب السكان. وهو دور طبيعي وضروري ومكمل لدور الدولة من جانب، إضافة إلى الدور المتعاظم للقطاع الخاص من جانب آخر.

تشير بيانات توزع عمل المجتمع الأهلي الموزعة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة إلى أن العمل والجهود يتركز بشكل أساس في تقديم الدعم والمساعدة في تخفيف حالة الفقر (الهدف الأول)، حيث تجاوزت نسبة جهود منظمات المجتمع الأهلي العاملة الموجّهة لهذا الهدف 55% من الإجمالي، يليها الجهود الهادفة إلى تحسين التعليم (الهدف الرابع) بنسبة 14.7%، ومن ثم الجهود الخاصة بهدف القضاء على الجوع، وقد يكون هذا التوزع لعمل واهتمام المجتمع الأهلي مقبولاً في ظل الحرب إلا أنه يعكس نمطية تقليدية في العمل الأهلي الذي من المفترض والمُستحسن أن تتنوع أعماله وتطال بنسب جيدة الجانب التمكيني والتنموي للفئات المستهدفة.

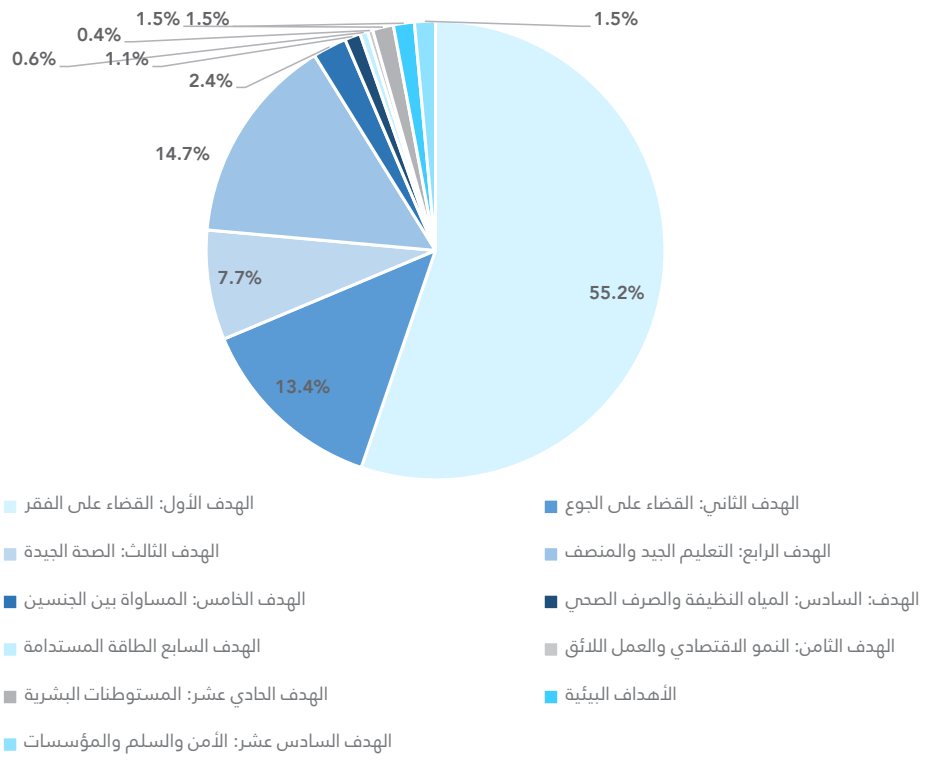

الشكل رقم (16) توزع عمل المجتمع الأهلي وفقاً لأهداف التنمية المستدامة

04- المنظمات الدولية

شكلت خطط الاستجابة الإنسانية منذ عام 2012 إطار التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ووكالات الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومة في توفير المساعدات الإنسانية الطارئة في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية، وهذه الخطط ليست إطاراً للعمل التنموي، بل إطاراً لحشد الموارد المادية وتنفيذ البرامج الإغاثية بما يخفف من الآثار التي أنتجتها الأزمة، لا سيما حالات النزوح الداخلي وما ترافق معها من حالات وظروف طارئة على المتضررين سواء المهجرين أو المجتمعات المضيفة أو المواطنين المتضررين عموماً من الأزمة، وبالرغم من الموازنات المعلنة لهذه الخطط إلا أن حجم التغطية كان متواضعاً، ففي عام 2015 بلغت نسبة التغطية الفعلية لاحتياجات الموارد المالية المطلوبة للخطة ما نسبته 42.9% من الموازنة التقديرية الإجمالية البالغة (2,893,444,593دولار أمريكي) [3]، ووصلت في العام 2023 إلى ما يزيد عن 80%، خاصةً مع إعلان برنامج الأغذية العالمي تخفيض المساعدات الإغاثية عام 2023 وتوقف معظمها عام 2024، علاوة على أن البيانات لا توضح الإنفاق الفعلي على الاحتياجات، بمعنى أنها لا تعطي رقماً دقيقاً عن نسبة الموارد التي

[3] البيانات هي البيانات المنشورة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.

خصصت وأنفقت بشكل مباشر لتلبية الاحتياجات الإنسانية وبالتالي المساهمة في تخفيف حدة الفقر لدى المتضررين نتيجة ظروف الأزمة. كما أن المساعدات بمجملها هي مساعدات تلبي الجانب المعيشي ولا تتضمن برامج ذات أثر تنموي بالمعنى الفعلي، وقد توزع دعم المنظمات الدولية لعام 2023على القطاعات وفق ما يلي:

شكلت خطط الاستجابة الإنسانية منذ عام 2012 إطار التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ووكالات الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومة في توفير المساعدات الإنسانية الطارئة في جميع قطاعات الاستجابة الإنسانية، وهذه الخطط ليست إطاراً للعمل التنموي، بل إطاراً لحشد الموارد المادية وتنفيذ البرامج الإغاثية بما يخفف من الآثار التي أنتجتها الأزمة، لا سيما حالات النزوح الداخلي وما ترافق معها من حالات وظروف طارئة على المتضررين سواء المهجرين أو المجتمعات المضيفة أو المواطنين المتضررين عموماً من الأزمة، وبالرغم من الموازنات المعلنة لهذه الخطط إلا أن حجم التغطية كان متواضعاً، ففي عام 2015 بلغت نسبة التغطية الفعلية لاحتياجات الموارد المالية المطلوبة للخطة ما نسبته 42.9% من الموازنة التقديرية الإجمالية البالغة (2,893,444,593دولار أمريكي) ، ووصلت في العام 2023 إلى ما يزيد عن 80%، خاصةً مع إعلان برنامج الأغذية العالمي تخفيض المساعدات الإغاثية عام 2023 وتوقف معظمها عام 2024، علاوة على أن البيانات لا توضح الإنفاق الفعلي على الاحتياجات، بمعنى أنها لا تعطي رقماً دقيقاً عن نسبة الموارد التي خصصت وأنفقت بشكل مباشر لتلبية الاحتياجات الإنسانية وبالتالي المساهمة في تخفيف حدة الفقر لدى المتضررين نتيجة ظروف الأزمة. كما أن المساعدات بمجملها هي مساعدات تلبي الجانب المعيشي ولا تتضمن برامج ذات أثر تنموي بالمعنى الفعلي، وقد توزع دعم المنظمات الدولية لعام 2023 على القطاعات وفق ما يلي:

- حظي قطاع الأمن الغذائي والزراعة بأكبر حصة من المساعدات المقدمة فبلغت نسبته حوالي 39% من اجمالي المساعدات المقدمة،
- وحظيت المساعدات النقدية والعينية بنسبة 15.8% من اجمالي المساعدات، وقد لعبت الإعانات النقدية المقدمة من قبل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين العامل الأهم الذي رفع هذه النسبة،
- أما قطاع الصحة فقد بلغت نسبة ما تلقى من مساعدات 10.2% من اجمالي المساعدات المقدمة،
- وحظي قطاع الحماية الاجتماعية بنسبة 8.7% من اجمالي المساعدات، ويركز

القطاع جهوده في تخفيف أثر الحرب على الفئات الضعيفة من السكان كالأطفال والنساء،

- بلغت نسبة المساعدات المقدمة لقطاع التعافي المبكر ودعم سبل العيش 6.7% من اجمالي المساعدات، وتركزت في جهود إعادة مصادر الدخل وخلق فرص العمل في بعض المناطق،
- أما قطاع التعليم فقد حظي بحوالي 4.8% من المساعدات المقدمة،
- بلغت نسبة المساعدات المقدمة لقطاع المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة 8.6% من اجمالي المساعدات، وتركزت الجهود في مجال إعادة ترميم شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وتحويل بعضها على الطاقات المتجددة بالإضافة إلى مساعدات قدمت لترميم قنوات الري وتحسين جمع القمامة،
- حظيت خدمات دعم التغذية للأطفال والنساء بنسبة 2.66% من اجمالي الدعم المقدم،
- بينما حظيت خدمات دعم المأوى حوالي 2.36% من اجمالي الدعم المقدم لعام 2023.
- حظي قطاع الكهرباء بنسبة 1.1% من اجمالي الدعم.

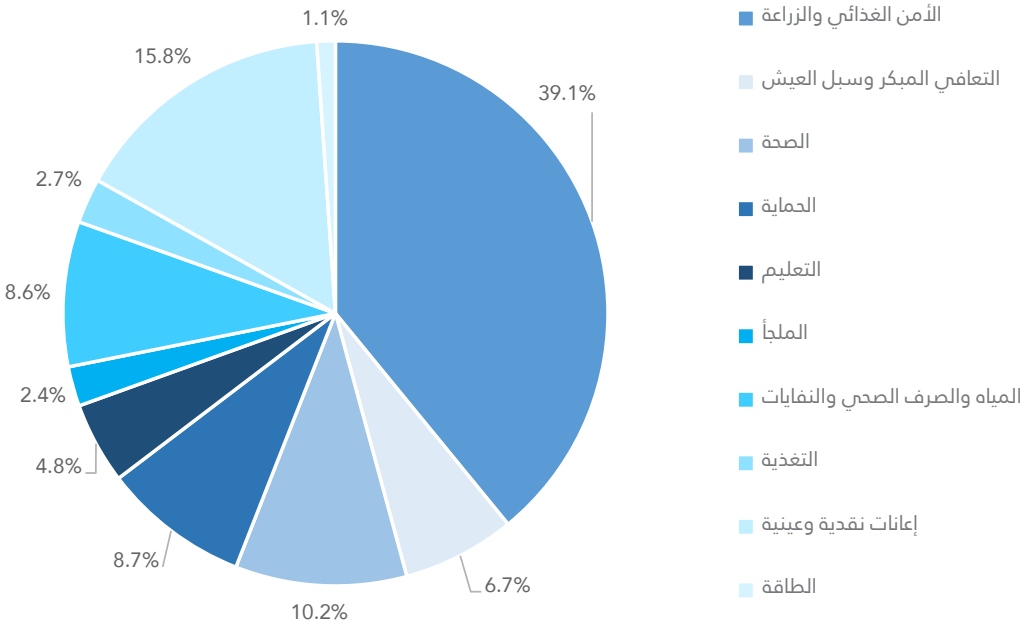

الشكل رقم (17) توزع مساعدات المنظمات الدولية حسب القطاعات لعام 2023

التنمية المستدامة والبرنامج الوطني التنموي لسوية في ما بعد الحرب:

أ- مقاربة الإدماج والتكامل والترابط بين الأبعاد

كما سبق وأن تمت الإشارة إليه، فقد أقرت حكومة الجمهورية العربية السورية "البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب"، كخطة استراتيجية لسورية حتى عام 2030، يهدف البرنامج إلى تعزيز وتطوير مسارات التنمية المستدامة للوصول إلى الشكل المنشود للمجتمع والاقتصاد السوريين، وذلك في عالمٍ متغيرٍ تسعى فيه كل دولة لتوسيع نطاق هيمنتها، مع ما يرافق ذلك من عدم التيقن من مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على تحقق مصالحها التنموية. وانطلاقاً من ذلك قام هذا البرنامج على مبدأ هام، هو الاندماج الفاعل والواعي بالعالم، مثلما قام على ركيزة أساسية هي خطة التنمية المستدامة 2030 (تحويل عالمنا)، مع مراعاة المصالح العليا والقومية والوطنية لسورية. وتعي الحكومة السورية أنه ليس ثمة انفصال بين خطة التنمية المستدامة والخطط الوطنية الأخرى. وقد بني البرنامج على وجود علاقة عضوية بين أربع مراحل لما بعد الحرب، هي: مرحلة الإغاثة، مرحلة التعافي، مرحلة الانتعاش، مرحلة الاستدامة التنموية.

وقد تم تصميم البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب بما يتيح في حال تمكين تنفيذه إعادة تأهيل المجتمعات المحلية المتضررة، وتأهيل شبكات النقل والاتصالات، وبنى التعليم والصحة والإسكان، ونظم الطاقة والمياه، وكذلك البنى الاجتماعية عبر استرجاع التماسك الاجتماعي، التي تمكن من استعادة جميع الخدمات المطلوبة لعودة النازحين واللاجئين ومساعدتهم في عملية استقرارهم استقراراً نهائياً، وتسهم في تعزيز جهود بناء السلام والمصالحة على المستويين المحلي والوطني.

وقد بُني البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب على خمسة محاور أساسية مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة، وهي:

- محور البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة.
- محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات.
- محور النمو والتنمية المتوازنة والمستدامة).
- محور التنمية الإنسانية (وفيه البعدين الاجتماعي والمعرفي/ الثقافي).
- محور الحوار الوطني والتعددية السياسية.

ويمر تنفيذ البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب في أربع مراحل، هي: مرحلة الإغاثة، ومرحلة التعافي، ومرحلة الانتعاش، ومرحلة الاستدامة التنموية. ولحظ البرنامج وجود علاقة عضوية بين هذه المراحل، بحيث تكون مخرجات كل مرحلة مدخلات للمرحلة التي تليها، مع وجود استجابة راجعة وعمليات تأثير وتأثر فيما بينها. ومن دون شك، فإن لكل مرحلة من هذه المراحل متطلباتها ومستويات لمعالجاتها، ولها كذلك عدساتها في رؤية الواقع؛ وهي متشابكة، إي إنها غير منفصلة زمنيّاً، بمعنى ضرورة الانتهاء من المرحلة الأولى للبدء بالثانية، أو تأجيل الرابعة حتى الانتهاء من الثالثة، فالوزن الذي يعطى لأهمية كل مرحلة وأولوياتها يعتمد على تحليل نتائج كل مرحلة.

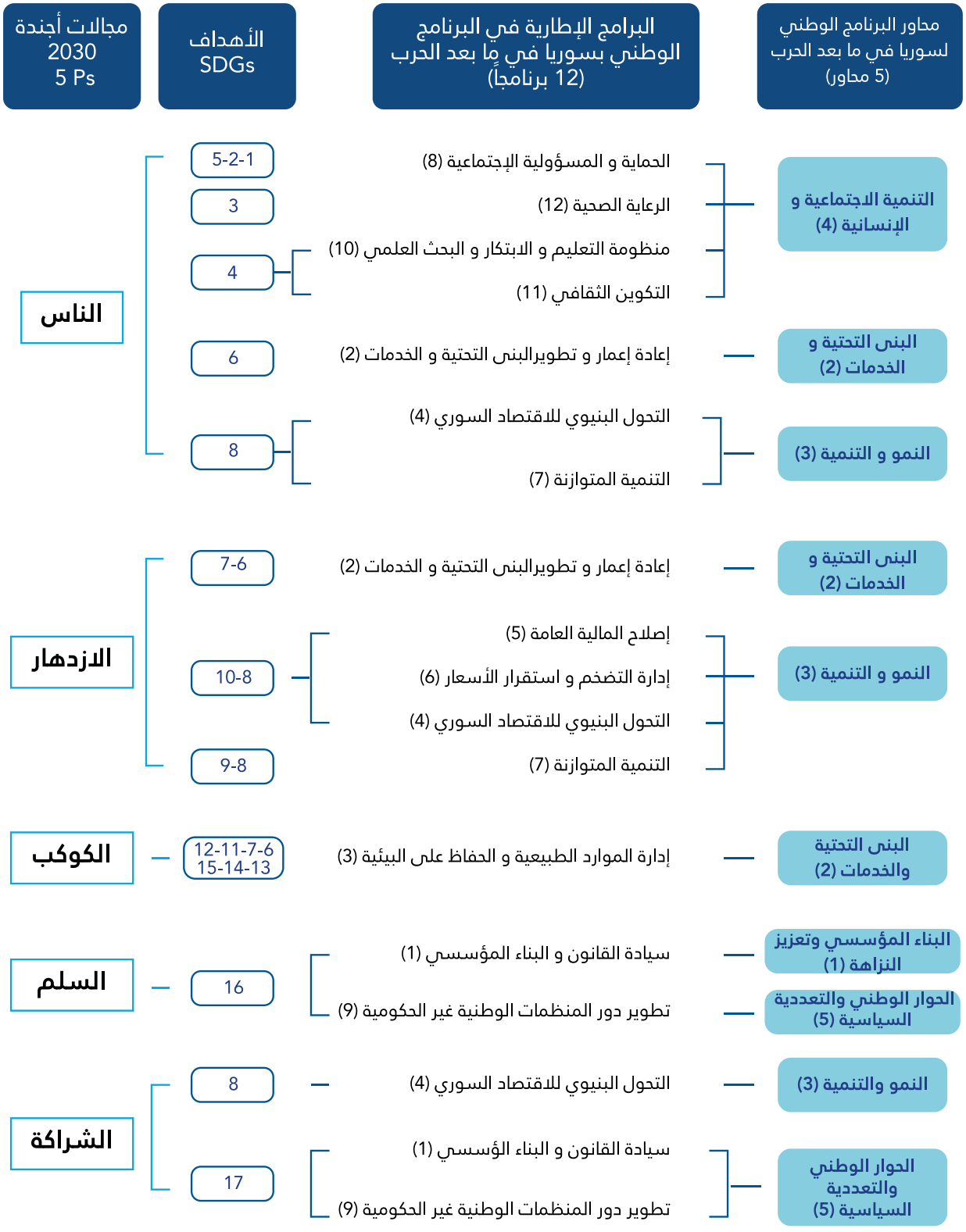

الشـكل رقم (18) الترابط بين محاور البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب وأهداف التنمية المستدامة

كان من المفترض أن تدخل معظم القطاعات التنموية عام 2024 مرحلة التعافي التنموي وبدء تجاوز مفرزات الحرب، إلا أن استمرار التحدّيات سابقة الذكر، حالت دون الانتقال الى هذه المرحلة وبقيت معظم القطاعات التنموية في مرحلة الاستجابة الاحتياجات الإنسانية، بنما شهدت أخرى تراجعاً حتى عن تلك السنوات التي كانت الحرب على سورية في أوجها.

ب- تمويل التنمية المستدامة

اعتمدت سورية على منهجية إدماج أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في متن البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، ومن ثمّ فإن منهجية تمويل تدخلات تحقيق الأهداف وربطها بالاستثمارات والموازنات هي نفسها المخطّط استخدامها في تمويل البرنامج الوطني. وبالتالي فإن نقص التمويل سينعكس بشكل مباشر على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة نظرا لدور التمويل كمحدد رئيسي لنجاحها؛ والحاجة لمقابلة متطلبات استدامة تغطية النفقات -الاستثمارية منها على وجه الخصوص- وتغطية فجوة الموارد وضمان عدم اتّساعها، ذلك أنّ عدم ضمان توفر مصادر التمويل ذات الموثوقية سيكون من شأنه وضع الوقوف أمام اثنين من الخيارات، يتمثّل الأول منها بالقبول بإبقاء عملية التنمية محتجزة عند مستويات منخفضة، في حين قد يتمثّل الخيار الثاني باللجوء إلى مصادر التمويل عالية المخاطر بالنسبة للحالة السورية، سواءً المحلية منها عبر إحداث توسع كبير في طريق الإصدار النقدي الجديد والدين العام، أو الخارجية منها عبر الاقتراض الخارجي، لما لذلك من تبعات سلبية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تتصل بمخاطر استدامة المالية العامة وعجز ميزان المدفوعات.

من جهة أخرى، يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامته على المدى الطويل رفع مستوى الادخار المحلي لتجنيب الاقتصاد حالة "استرخاء الادخار"، وتحقيق كفاءة تخصيص الموارد؛ وهو ما يتطلّب توفير الهيكل المالي السليم لتعبئة المدخرات واستخداماتها، وبما يضمن استخدام "التوليفة" المناسبة من اقتصاد الاستدانة التي تأخذ بالاعتبار إدارة الحيّز المالي بكفاءة، متضمّنةً استخدام أدوات الكبح المالي، وتطوير وتعزيز دور الأسواق المالية بما يضمن تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، وبخاصة في المديين المتوسط والطويل.

تسعى السياسات الكلية والقطاعية للبرنامج لزيادة معدلات الادخار الوطني، والحد من جوانب الإنفاق غير المنتجة، والعمل على زيادة الإيرادات، والإبقاء على الزيادات

في الإنفاق الاستثماري ضمن حدود الاستدامة المالية. حيث تضمّن المخطط مساهمة الادخار الوطني بما يزيد عن نسبة 32% من إجمالي حجم النفقات الاستثمارية للقطاعين العام والخاص، إضافةً إلى النفقات الجارية للقطاع العام ولكامل المدة (حتى العام 2030). مع تغطية المتطلبات الأخرى من مصادر تتركز في القروض الداخلية من المصرف المركزي مباشرة، ومن القطاع الخاص المحلي عن طريق سندات وأذون الخزينة، إضافةً إلى الاستثمار الخارجي الذي يتوقع له أنّ يغطي ما يقارب 12% من حجم الاستثمار الخاص (أي أكثر من 5% من إجمالي حجم التمويل خلال 2019-2030).

وكان البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب قد قام بتقدير احتياجات سورية التمويلية لتحقيق الأهداف التي تضمنها البرنامج -التي تعد أهداف التنمية المستدامة جزءاً منها- حتى عام 2030 بنحو 86 تريليون ليرة سورية بتاريخ إطلاق البرنامج، منها نحو 6 تريليون ليرة للأعمال الإغاثية والحاجات الإنسانية الملحة، ونحو 32 تريليون لإعادة الإعمار المادية، وفق الأولويات المخططة.

بعد مرور حوالي خمس سنوات على بدء تنفيذ البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب لم يتوفر تمويل استثماري كاف لتنفيذ البرامج والمشاريع، حيث كانت الحاجة من الموارد المالية للإنفاق الاستثماري خلال الفترة بين عامي 2019 و2023 لمبلغ 18 تريليون ليرة سورية منها 14.4 تريليون ليرة سورية إلا أن ما تم توفيره وإنفاقه فعلاً هو مبلغ 3.2 تريليون ليرة سورية، منها حوالي 1.7 تريليون ليرة من القطاع العام، وبالتالي تشكل نسبة الاستثمار المحقق حوالي 16.7% فقط من المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما يضع تأمين التمويل المطلوب في مقدمة التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية.

ت- المساعدات الإنمائية الرسمية

تقر خطة عمل الأمم المتحدة 2030 أن الشراكة العالمية ضرورية لنجاحها. وقد خُصص الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (وهو من أكبر الأهداف) للشراكة ووسائل التنفيذ، لا بل أنها أدرجت الشراكة نفسها ضمن وسائل التنفيذ.

تشير بينات المساعدات الإنمائية الرسمية حتى تلك الصادرة عن البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة المعنية إلى أن سورية من أقل الدول النامية تلقياً للمساعدات، وأن كل ما يقدم لها منذ عام 2011 –كما تمت الإشارة إليه سابقا- هي مساعدات إنسانية هادفة للاستجابة لبعض الاحتياجات الإنسانية الطارئة لتخفيف أثر

مفرزات الحرب على قضايا الأمن الغذائي والصحي للمواطنين، وبالتالي تكتسب هذه المساعدات طبيعة آنية استهلاكية في الأجل القصير، أكثر من كونها مساعدات تنموية هادفة لبناء الهياكل اللازمة في الأجل المتوسط والطويل.

وفي هذا السياق، فإن العائق الرئيسي يتمثل في الحصار الاقتصادي والتنموي الذي تتعرض له سورية بمستويات مختلفة، والذي يبلغ أقصاه في الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي اتخذتها بعض الدول والمنظمات على العديد من القطاعات في سورية، مع ممارستها العديد من الضغوط على الدول الأخرى للالتزام بهذه العقوبات غير الشرعية، بحيث تضمّنت هذه العقوبات في جانب منها فرض قيودٍ شديدة الضرر على قطاعات حساسة تلعب دورا أساسيا في توفير متطلبات عيش المواطنين السوريين، بالإضافة لتقييد عملية إعادة الإعمار والتنمية المستقبلية. ومن أهم القيود الموضوعة: التحويلات المالية ومحاصرة المصارف، والقيود على الاستثمارات، وعلى قطاع النفط، والتكنولوجيا، وقطع الغيار، والسفر وقطاع الطيران، الخ.

إن الوضع الحالي لا يشير إلى ضعف الشراكة والتعاون الدوليين فحسب، بل يشير إلى قيود قسرية تعيق الحق في التنمية، وتسببت حتى الآن بخسائر فادحة لا يمكن تعويضها، وهي القيود التي يدفع ثمنها الشعب السوري والدولة السورية حاضرا ومستقبلاً. لذلك شددت الفصول الأولى من هذا التقرير على أهمية رفع هذه الإجراءات فوراً.

أكثر من ذلك يحذر التقرير الطوعي الثاني من احتمال استمرار حالة الإغلاق والحصار، إذ أن إبقاء القيود على التحويلات المالية والمصرفية والقيود على الاستثمار وعلى كل القطاعات الحساسة مثل النفط والتكنولوجيا والسفر والطيران المدني والأدوية والمعدات الطبية وسواها، سيزيد الأمور صعوبة وتعقيداً وسيرخي بظلاله السلبية على إمكانية تحقيق الأهداف التنموية سواء على صعيد زمن الوصول إلى الأهداف، أو على صعيد كيفية تحقيقها.

ث- الرصد والتقييم:

تتطلّب عملية مراقبة ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة توفّر منظومة وطنية للرصد والتقييم تتيح عملية التّتبع المستند على ربط البرامج والمشاريع بالأهداف المتوخّاة على مستويات البرنامج الوطني وأهداف التنمية المستدامة، في هذا السياق، هناك محاولات مستمرة تقوم بها سورية حالياً لبناء هذه المنظومة على الرغم من أن العديد من المحاولات السابقة كانت قد اصطدمت بعوائق عدة أهمها

ما يتصل منها بالحصار التكنولوجي المفروض من قبل بعض الدول تبعا للإجراءات القسرية أحادية الجانب، فضلاً عن نقص التمويل المتاح وغياب الدعم اللازم من المنظمات الدولية المطلوب لبناء وتشغيل هذه المنظومة وبناء القدرات عبر نقل خبرات وتجارب الدول، جميعها عوامل تلعب دوراً سلبياً في هذا المجال.

وبالتالي، تقتصر المنهجية المُتّبعة حاليا لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة على استخدام وسائل وآليات عمل تقليدية في جمع وتحليل البيانات والمؤشرات اللازمة لإنتاج تقارير المتابعة والتقييم، وذلك بالرغم من إدراك عدم دقة الصورة المُتحّل عليها باستخدام مثل هذه الأدوات، لا سيما ما يتصل منها برصد جدوى الإنفاق والاستثمار المُتضمّن في التدخلات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثرها على تحقيق هذه الأهداف.

ج- البيانات والمؤشرات الإحصائية

استمرت الحكومة السورية خلال سنوات الحرب بإنتاج بعض البيانات الضرورية لبناء الخطط الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها وفقاً للقضايا ذات الأولوية، فهي تجري وبشكل سنوي مسحاً للأمن الغذائي الأسري الذي يعتبر ضرورة قصوى في ظل الحالة السورية، كما وتعمل وبصورة دورية على إنتاج بيانات ومؤشرات سوق العمل وبعض المسوح الاقتصادية كمسح المنشآت. بالإضافة الى البيانات الحيوية المنتجة من قبل الوزارات والجهات المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العمل الإحصائي في سورية يعاني من صعوبات عديدة أهمها:

- نقص التمويل اللازم لإجراء المسوح الإحصائية التي تمكّن من توفير صورة كاملة وشاملة ومفصّلة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- نقص التجهيزات وبرمجيات العمل الإحصائي اللازمة لإنتاج وتوفير بعض المؤشرات النوعية عن أهداف التنمية المستدامة.
- ضعف الجانب المتصل بالتدريب اللازم لبناء القدرات الوطنية القادرة على التعامل مع بيانات وأهداف التنمية المستدامة من حيث الكفاية والمحتوى، لا سيما على المستويات ما دون الوطنية.

- وأخيراً وكمحصّلة لما سبق، عدم شمولية البيانات والمؤشرات اللازمة وعدم تغطيتها للمستويات الجغرافية كافة، وبالتالي غياب المؤشرات التفصيلية لبعض الأهداف وفقاً للنوع الاجتماعي وبعض الفئات السكانية.

الآليات المؤسسية للتنفيذ

تبنت الحكومة السورية إطاراً متوازناً لتوزيع الأدوار التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يوسّع قاعدة المشاركة ويتجنّب حصر المسؤوليات والصلاحيات بالحكومة المركزية فقط، وذلك عبر تعريف المهام اللازمة للنهوض بعملية تنفيذ التدخلات المطلوبة من كل طرف لتحقيق الأهداف تبعاً لكل مرحلة تنموية؛ وذلك على مستويات الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص، إضافةً إلى الحكومة المركزية، وذلك على النحو الآتي:

أ- دور الحكومة المركزية

يتطلّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجود دولة قوية ذات مؤسسات فاعلة ومستقرة، تمتلك رؤية واضحة، لا سيما من حيث المهام والمسؤوليات والعلاقة مع بقية الأطراف الشريكة، بما يضمن كفاءة الجهود المبذولة في تنفيذ وتمويل عملية التنمية المستدامة وعدم ازدواجيتها. في هذا السياق يركّز دور الحكومة المركزية على المهام الآتية:

- إعادة الاستقرار والحفاظ على الأمن وتطبيق القانون.

- قيادة عملية إعداد خطط ومخططات إعادة الإعمار وفقاً للإمكانات المتاحة، عبر إعداد وإقرار وتتبّع تنفيذ الخطة التنموية الوطنية وفقاً للأهداف الاستراتيجية الموضوعة والمتكاملة مع أهداف التنمية المستدامة وبرامجها الرئيسية، وتيسير الإجراءات ذات الصلة وضمان اتّساقها على كافة المستويات والأبعاد (الوطنية/ المحلية، الكلية/ القطاعية،..).

- توفير الأطر التشريعية والتنظيمية المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة.

- توجيه وإدارة الموارد وتوزيعها بين القطاعات والمحافظات بوجه أمثل يحقق أعلى عوائد اقتصادية واجتماعية.

- تعزيز الاستثمار وتسهيل مهام إقامة المنشآت الاقتصادية وتوفير الإجراءات التسهيلية.
- رعاية عملية بناء مراكز وأقطاب نمو، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة.
- توفير الإطار الداعم للوصول إلى شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، بما يتيح عملية تمكين تنفيذ مشاريع حيوية إنتاجية وخدمية مشتركة.
- ضمان شروط المنافسة ومنع الاحتكار، ومراقبة المعايير الصحية ومستويات الجودة للمنتجات.
- إدارة الجوانب البيئية والثقافية بما يضمن الحفاظ على البيئة والمواقع السياحية والأثرية والطبيعية والانتفاع منها بطرق مستدامة.

ب- دور الإدارات المحلية

- تقييم أضرار وخسائر القطاعات على المستوى المحلي في المحافظات.
- تفعيل الخطة الوطنية التنموية على المستوى للامركزي، وضمان انسجامها مع الخطة الوطنية المُقرّة على المستوى المركزي.
- وضع خطط التنمية المحلية لكل محافظة من خلال صياغة الرؤى التنموية ومساراتها فيها من منظور تكاملي مع إطار التخطيط الوطني والإقليمي.
- تحفيز الادخار والاستثمارات على المستوى المحلي، بما يتكامل مع الأهداف والبرامج المقرّة على المستوى الوطني، والحرص على عدم ازدواجية النفقات، وإتاحة الإيرادات وشفافية الموازنات في سياق العلاقة مع المركز.
- النهوض بمستوى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتوفير البيئة التمكينية الملائمة للمعاملات والإجراءات الإدارية.
- النهوض بالإجراءات التنفيذية المتصلة بالمكان على المستوى المحلي، لا سيما من حيث إدارة الأراضي وتخصيصاتها على المنشآت والمراكز الصناعية والتجارية والسكنية وفقا للأطر والخطط المقرّة على المستوى الوطني، بغية إيجاد مدن ومراكز خدمات حديثة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ت- دور القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في العملية التنموية، إلا أن تفعيل هذا الدور وإمكاناته الكامنة تتطلب وضوح التوجهات لناحية إشراكه وفقا لمنهج يوفّق بين أهدافه الخاصة وأهداف الدولة التنموية. ومن ثم يتم النظر إلى هذا الدور بالتركيز على المهام الآتية:

- الالتزام بما يُتفق عليه في سياق مناقشة الأهداف والغايات على أسس تأشيرية.
- المساهمة في إعادة إعمار القطاعات الاقتصادية والخدمية.
- زيادة الاستثمار والإنتاج الخاص، وتحقيق أنماط مختلفة من التشارك مع القطاع العام في تنفيذ مشاريع التنمية.
- المساهمة في الاستثمار في البنية التحتية والاجتماعية، بالاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومة.
- زيادة المساهمة في إيرادات الدولة والالتزام بالقانون والقواعد الضريبية والإقرار الضريبي.
- توفير الشفافية في السوق لضمان حقوق جميع الأطراف (المنتج والمستهلك والوسيط وموفري الخدمات الاقتصادية) في إطار قانوني وقضائي واضح.
- المشاركة في تحمّل جانب من المسؤولية المجتمعية محلياً، عبر دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإسهام في المشاريع المخصصة لتطوير المناطق المتضررة والأقل نمواً.

ث- دور القطاعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي بما فيها المنظمات الشعبية

- المساهمة في إعادة إعمار المناطق المتضررة ودعم وتسهيل عودة النازحين داخلياً واللاجئين.
- المساعدة في إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية وبرامج التدريب وبناء القدرات الشعبية وبرامج القروض الصغيرة الميسرة، إضافة إلى برامج المناصرة والدعم لحقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة وغير ذلك من البرامج الاجتماعية.

- تنفيذ برامج للتعبئة الاجتماعية لتوليد فرص جديدة للعمل وتحسين أوضاع المناطق المتضررة والفقيرة والنهوض بالأوضاع المعيشية للأسر.

- تفعيل دور المجتمع الأهلي لتطوير الرقابة على الأسواق ورصد ممارسات الفساد والاستغلال وتوثيقها والإبلاغ عنها وفق المنهجية المتاحة بموجب القوانين، والمشاركة بفعالية في الرقابة على مختلف المؤسسات، لا سيما منها المؤسسات وثيقة الصلة بالمواطن وحياته اليومية.

- المساهمة في تنفيذ خطط التنمية المحلية والإقليمية، والمشاركة في اجتماعات المجالس المحلية لأجل الرقابة على تنفيذ المشاريع وتطوير استهداف المناطق الأقل نمواً.

المسائل الهيكلية والبنيوية

01- المشكلات الخارجية

بناءً على ما سبق تناوله عند الحديث التحديات الخارجية، فإن السياقين الإقليمي والدولي يحكمان إلى حد بعيد قدرة سورية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالحرب المستمرة على سورية منذ أكثر من ثلاثة عشر عاما، أدت إلى آثار سلبية على كافة مقومات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وانعكس أثرها بشكل مباشر على مقدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الحياتية اليومية وضمان مستويات الأمن الغذائي والصحي والتعليمي والسكني والخدمي، وتعمق هذا الأثر السلبي بفعل الإجراءات القسرية التي كان من شأنها تعميق فجوات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما فرضته من قيود تحدّ من عملية تطوير كافة القطاعات، كما لعبت الأزمات الدولية دوراً كبيراً في ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والأسعار، مع تعطل جزئي في عمل القطاعات، لينتقل تأثيرها السلبي ليطال كافة أهداف التنمية المستدامة.

02- المشكلات الهيكلية والبنيوية الداخلية

انعكست المشكلات السابقة بشكل مباشر على الموارد المالية والمادية المتاحة لاستثمارها وتسخيرها في خدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أظهرت عملية المراجعة الطوعية هذه النقص الكبير في الموارد والإمكانيات وارتفاع في فجوات التمويل المطلوبة، ومن هنا أصبحت الضرورة ملحة لتطوير كفاءة استخدام الموارد المحلية وترتيب الأولويات نظراً لعدم كفايتها لتلبية الاستثمارات المطلوبة لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة، كل ذلك بالتزامن مع ضرورة السعي لدى

المجتمع الدولي لرفع الإجراءات القسرية وتمكين سورية من استثمار كافة مواردها، ومساعدتها في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك إيمانا بأهمية توفر النوايا الصادقة للمجتمع الدولي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد أفراداً ودولاً خلف الركب. ذلك أن عدم القيام بذلك سيكون من شأنه استمرار وتعمّق مظاهر الخلل والقصور التنموي لا سيما منها الآتي:

بطء وتعثر التحول البنيوي للاقتصاد السوري وفقا للاتجاهات التنموية المستهدفة.

عدم استقرار المالية العامة وضعف المقدرة على تمويل أهداف التنمية المستدامة.

استمرار هجرة الكوادر والكفاءات الذي سيكون من شأنه مستقبلاً إضعاف المؤسسات الوطنية.

صعوبة إحراز تقدم متوازن في تحقيق وقياس أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية.

خامساً

(موجـــز التقـدم المحـرز ومعوقات تحقيق الأهداف)

يتضمن هذا الجزء عرضاً لتطور أهم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأهم المعوقات والمتطلبات الخاصة بكل هدف بالإضافة إلى إمكانية تحقيق الهدف.

كما يتضمن المعوقات الرئيسة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية وهي المعوقات التي كان لوجودها تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كافة؛ إذ تبين من خلال عرض تطور مؤشرات الأهداف وتحليل هذا التطور المستند إلى تقرير التقدم المحرز، أن هناك مجموعة من المعوقات المشتركة تخص جميع الأهداف حالت دون تحقيقها، أو حالت دون إنجاز تقدم ملموس فيها منها معوقات سياسية واقتصادية خارجية، ومنها معوقات اقتصادية داخلية، ومنها ما هو مرتبط بالطبيعة والمناخ.

وأخيراً يستعرض هذا الجزء وبإيجاز لأهم الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمجتمع السوريين في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

موجز التقدم المحرز:

الهدف الأول

القضاء على الفقر

أهم مؤشرات الهدف:

تشير مؤشرات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية أن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني الشديد في عام 2010 كانت حوالي 8.5 بالمئة من إجمالي السكان، واستمر معدل الفقر الشديد بالارتفاع حتى وصل إلى حدود 58 بالمئة في عام 2022.

كما تظهر البيانات أنّ حجم الإنفاق العام على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) يأخذ اتجاهاً متناقصاً كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، وذلك على الرغم من الزيادات بالقيم المطلقة في حجم هذا الإنفاق. فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم حوالي 8.6 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2023 مقارنة مع أكثر قليلاً من 18 بالمئة، و23 بالمئة في العامين 2010 و2015 وعلى التوالي. وبلغت نسبة الإنفاق على الصحة حوالي 6.1 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2023 مقارنة مع حوالي 5 بالمئة، و6 بالمئة في العامين 2010 و2015 وعلى التوالي. بينما بلغت نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية 28.4 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2023 مقارنة مع حوالي 10 بالمئة، وحوالي 43 بالمئة في العامين 2010 و2015 وعلى التوالي.

ازداد عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعية من (1.95) مليون مسجل في عام 2010 إلى أكثر قليلاً من مليوني مسجل في عام 2022 فيما تطور عدد المستفيدين من خدمات التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات من (543) ألف مستفيد عام 2010 إلى (874) ألف مستفيد عام 2023. وتطورت نسبة الأسر المشمولة بخدمات الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية من 6 بالمئة في عام 2010 إلى 11 بالمئة من الأسر في عام 2022.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية لبعض الفئات الاجتماعية فقد زاد عدد دور المسنين من (12) دار في عام 2010 إلى (20) دار في عام 2023، فيما انخفض عدد دور الأيتام من (32) دار في عام 2010 إلى (22) دار عام 2023، بينما حافظ عدد معاهد ذوي الإعاقة على عدده عند (31) دار. في المقابل تطور عدد المستفيدين من معونات الشلل الدماغي من (25829) مستفيداً عام 2013 إلى حوالي (32000) مستفيد في عام 2023.

أهم معوقات الهدف:

1. خلل جغرافية التنمية (التنمية غير المتوازنة).
2. تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع عدد فرص العمل الجديدة.
3. ضعف البيئة الناظمة لقطاع الأعمال والاستثمار، وتركز الاستثمارات في محافظات دمشق وريف دمشق وحمص.
4. ضعف الإمكانات المالية للحكومة ومحدودية مقدرتها على ردم الفجوة بين مستويات الدخول من جهة، وتكاليف المعيشة من جهة أخرى.
5. اتساع فئة السكان الذين يعانون من الضعف والهشاشة وضعف إمكانات شبكات الحماية الاجتماعية ومحدودية القدرة بالتالي على دعمهم.
6. الدمار الواسع في البنى التحتية الريفية والبنى التحتية التي تقدم خدماتها للفئات الضعيفة من السكان بسبب الحرب، والحاجة إلى موارد كبيرة لإعادة الترميم والتأهيل والاستثمار.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. إصلاح بيئة الأعمال والاستثمار.
2. تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية في المجالات التي تمس مقومات عيش المواطنين من بنى تحتية خدمية واقتصادية.
3. ردم الفجوة بين مستويات الدخول وتكاليف المعيشة ورفع حصة الرواتب والأجور بالتالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
4. متابعة إصلاح منظومة الدعم، والانتقال من الدعم الآني محدود الأثر الى سياسات تنموية مستدامة (كفاية الدخل، فرص العمل).
5. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وإجراء إصلاحات مالية ونقدية لتسهيل وصول الفقراء الى الخدمات المالية.

إمكانية تحقيق الهدف الأول:

تشير اتجاهات مؤشرات هذا الهدف، والتحديات التي تواجه تحقيقه بالأخذ في الاعتبار محدودية الإمكانات المتاحة مقارنةً بالمستويات اللازمة للاستثمار في مقومات القضاء على الفقر، إلى تعذّر تحقيق الهدف بحلول عام 2030 ما لم تطرأ تطورات من شأنها تمكين عملية تجاوز هذه التحدّيات.

الهدف الثاني

القضـاء على الجـوع والزراعة المستدامة

أهم مؤشرات الهدف:

تعمقت ظاهرت انعدام الأمن الغذائي منذ إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول عام 2020، فارتفعت نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً من حوالي 30 بالمئة عام 2019 إلى حوالي 56 بالمئة عامي 2020 و2021، واستمرارها عند مستوى مرتفع على الرغم من انخفاضها إلى حوالي 47 بالمئة من إجمالي الأسر عام 2023.

وحيث أن مؤشر نقص الوزن لدى الأطفال يُعَدّ من المؤشرات الهامة التي تعبر عن الوضعي التغذوي والصحي في البلد، فقد شهد معدل نقص الوزن عند الأطفال استقراراً بين عامي 2015 و2023 عند حدود نسبة 2.2% من اجمالي الأطفال دون الخامسة من العمر، وذلك بالرغم من التراجع الكبير في مستويات الأمن الغذائي للأسر، وهو ما يمكن إرجاعه بالتالي إلىً إعطاء الأولوية لتغذية الأطفال، وتحسن ثقافة الاستهلاك الغذائي لدى جزء من الأسر، وتحسن إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية.

وفيما يتعلق بحالة الإنتاج الزراعي، فقد تباينت قيمة الإنتاج الزراعي لكل وحدة عمل (ل.س/يوم عمل) باختلاف المجموعات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني خلال الفترة 2010-2020، حيث حققت هذه القيمة لكل من مجموعتي الحبوب والبقوليات الجافة معدلات نمو موجبة بلغت 3.16 بالمئة لمجموعة الحبوب و7.27 بالمئة لمجموعة البقوليات.

في حين حققت قيمة الإنتاج لكل يوم عمل لكل من مجموعتي المحاصيل الصناعية والفاكهة معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2010-2020 بلغت - 0.06 بالمئة لمجموعة المحاصيل الصناعية، و - 1.92 بالمئة لمجموعة الفاكهة. أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد حققت قيمة الإنتاج ليوم العمل معدل نمو سلبي خلال الفترة 2010-2020 وصل إلى 0.8- بالمئة بالنسبة لمجموعة اللحوم والحليب ومشتقاته.

وانخفضت نسبة المساحة المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة في سورية من 5.53 بالمئة في عام 2010 إلى 4.68 بالمئة عام 2021 واستمرت بالانخفاض حتى وصلت عام 2023 إلى حدود 3.3%.

ارتفع عدد الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط من (5,427) في عام 2015 إلى (9,191) في عام 2022؛ بينما بقي عدد الموارد المودعة في مرافق للحفظ على المدى الطويل مستقرا عند

مستوى (7,500) مورداً حتى تاريخه. وبقيت نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة لخطر الانقراض مستقرة عند مستوى 60 بالمئة.

كما زاد الرقم القياسي لأسعار الأغذية بنسبة 5689 بالمئة في عام 2022 مقارنة مع عام 2010 كعام أساس؛ وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 44.7 بالمئة خلال الفترة 2010-2022.

أهم معوقات الهدف:

1. الارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة والمحروقات.
2. ضعف القدرة على استخدام التقنيات الحديثة لارتفاع تكاليفها.
3. هجرة الفلاحين من الريف بسبب تداعيات الحرب.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. دعم الإنتاج العلمي البحثي في قطاع الزراعة وتوجيهه نحو الزراعات المستدامة.
2. استعادة المساحات الزراعية التي ما تزال واقعة تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة.
3. إعادة تفعيل حركة التجارة الخارجية الزراعية السورية الخارجية مع دول الجوار بشكل أساسي.
4. وقف تسييس المسائل المتصلة بالأمن الغذائي.

إمكانية تحقيق الهدف الثاني:

تشير حالة استمرار الظروف والمحددات التي كانت سائدة بين عامي 2020 و2023 إلى تعذّر تحقيق الهدف الثاني حول الأمن الغذائي والزراعة المستدامة عام 2030 في حال استمرت التحديات القائمة، إلا أن إمكانية تحقق بعض مقاصده تبقى قائمة في حال تم توفير متطلبات العمل اللازمة والتي منها مقصد تطوير الإنتاجية الزراعية ومقصد التنوع الجيني.

الهدف الثالث

الصحة الجيدة والرفاه

أهم مؤشرات الهدف:

ارتفع معدل وفيات الأمهات من (58) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 2013 إلى (67) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 2015، ومن ثم انخفض ليصل إلى (62) وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في العام 2019، واستمر التحسن في المؤشر مع انخفاض معدل وفيات الأمهات حتى وصل إلى (60.4) حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام 2023.

وبعد الانخفاض الذي سجلته نسبة الولادات على أيدي مدربة من 96.2 بالمئة في عام 2010 إلى 81 بالمئة عام 2015، فقد عاودت الارتفاع لتسجل نسبة 99.1 بالمئة عام 2023.

من جهة أخرى، فإن معدل وفيات الأطفال الرضع وبعد أن ارتفع من 17.9 بالألف إلى 27 بالألف بين عامي 2010 و2015، فقد انخفض في عام 2019 الى 18.7 بالألف، إلا أنه عاود الارتفاع ليسجّل عام 2023 إلى 18.7 بالألف.

وفي سياق مشابه، فإن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وبعد ارتفاعه من 21.4 بالألف عام 2010 إلى 32 بالألف عام 2015، انخفض ليسجل نسبة 23.7 بالألف عام 2019، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع لتصل إلى 23.7 بالألف عام 2023.

وفيما يتعلق بالأوبئة والأمراض، فقد تراوح معدل الإصابة بمرض الإيدز في سورية بين 0.33 و0.52 لكل مئة ألف شخص خلال سنوات 2010–2019، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 0.4 لكل مئة ألف في عام 2023. فيما انخفض معدل انتشار مرض السل بين السكان من 19.44 إصابة لكل 100 ألف حالة عام 2010 إلى حوالي 11.28 إصابة لكل 100 ألف حالة عام 2019؛ لكنه عاود الارتفاع ليصل إلى 15 إصابة لكل من 100 ألف حالة في عام 2023.

كما انخفض عدد الإصابات بأمراض الكبد الوبائي من 2.05 حالة لكل 100 ألف من السكان في عام 2010 إلى 1.13 حالة في عام 2015 ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 2.58 عام 2019، لتعاود الانخفاض إلى 0.65 حالة لكل 100 ألف شخص في عام 2023، في حين خلت سورية من انتشار مرض الملاريا.

وبعد أن بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر المحصنين ضد الأمراض التي لها لقاحات 99 بالمئة في عام 2010، فإنها شهدت تراجعاً كبيرا لتسجل في عام

2015 نسبة 57 بالمئة من إجمالي الأطفال، ولترتفع بعدها لتسجل نسبة 70 بالمئة في العام 2019 و74 بالمئة عام 2023.

وقد شهدت نسبة النساء اللواتي تمّت تلبية حاجاتهن إلى تنظيم الأسرة بالطرق الحديثة انخفاضاً كبيراً من 73 بالمئة في عام 2010 إلى48 بالمئة في عام 2015 ولترتفع إلى 48.6 بالمئة في عام 2023، فيما بلغت نسبة السكان المستهدفين المشمولين بالخدمات الصحية الأساسية 100 بالمئة من السكان.

أهم معوقات الهدف:

1. تضرر البنى الطبية التحتية كمشافي وعيادات الصحة الإنجابية.
2. تناقص عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية.
3. هجرة الكوادر الطبية.
4. نقص التمويل اللازم لتلبية احتياجات تطوير القطاع.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. دعم الاستثمارات العامة والخاصة اللازمة لتطوير البنية الطبية التحتية.
2. دعم قطاع الصناعات الدوائية بكل الطرق المتاحة لتوفير الإمدادات الدوائية بكل أنواعها.
3. دعم إمكانات نشر الوعي الصحي لدى المواطنين وخاصة عن الأمراض المعدية وطرق الوقاية.

إمكانية تحقيق الهدف الثالث:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف القابلة التحقيق بحلول عام 2030، لما يمتلكه من مقومات كالانتشار الجيد للبنى التحتية الصحية، والموارد البشرية الصحية المشهود لها بالكفاءة، فضلا عن وجود قطاع صناعات دوائية فاعل. بالإضافة إلى أن القطاع من القطاعات ذات الأولوية للمنظمات الدولية التي تقدم دعم للحكومة السورية في هذا المجال.

الهـدف الرابـع

التعليـم الجيـد والشـامل

أهم مؤشرات الهدف:

وصل معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي عام 2010 إلى حدود 97 بالمئة لكنه انخفض إلى 75 بالمئة عام 2015 ومن ثم ارتفع إلى 80 بالمئة في عام 2019، لكنه عاد لينخفض إلى حوالي 67 بالمئة في عام 2023.

كما شهد معدل إكمال الدراسة في مرحلة التعلم الأساسي تراجعاً من 100 بالمئة في عام 2010 إلى 59 بالمئة في عام 2019، وليرتفع بعدها إلى 73 بالمئة في عام 2023. فيما تراجع معدل إكمال التعليم الإعدادي من 67 بالمئة في عام 2010 إلى 43 بالمئة في عام 2019، ليرتفع بعدها إلى 60 بالمئة في عام 2023. أمّا معدل إكمال الدراسة الثانوية فقد انخفض من 31 بالمئة في عام 2010 إلى 24 بالمئة في عام 2019، وليرتفع بعدها إلى 32 بالمئة في عام 2023.

وفي حين وصلت نسبة التسجيل في برامج تنمية الطفولة المبكرة إلى حوالي 9.6 بالمئة قبل الحرب، إلا أنها انخفضت خلال السنوات 2013-2019 إلى حوالي 5.2 بالمئة، ولترتفع بعدا لتسجل نسبة 10.3بالمئة في عام 2023.

وفيما يتعلق بالأمية بين السكان، فقد انخفضت نسبة الأمية بين الذكور من 8.6 بالمئة عام 2010 إلى 4 بالمئة عام 2015 وصولاً إلى 3.29 بالمئة عام 2021، فيما انخفضت الأمية عند النساء من 22.6 بالمئة عام 2010 وصولاً إلى 8.6 بالمئة عام 2023.

وبهدف استعادة المسار الصحيح لتحقيق شمولية التعليم الجيد والمنصف للجميع ولمواجهة الآثار السلبية لمفرزات الحرب والحفاظ على استمرار التعليم، انتهجت الحكومة السورية منهجاً جديداً لعب دوراً هاماً في إعادة جزء كبير من الطلاب المتسربين من التعليم ركز هذا المنهج على: الاستفادة القصوى من المدارس المستثمرة والبالغة حوالي 14000 مدرسة، والمبادرة إلى إصلاح المدارس المتضررة جزئياً، وتزويد المدارس ذات الكثافة العالية بغرف صفية جديدة حيث تم إضافة 447 غرفة صفية مسبقة الصنع، وتحويل بعض المدارس إلى دوام نصفي (أي دوامين في اليوم الواحد). كما تم تأمين التجهيزات المدرسية من مقاعد ووسائل تعليمية وأطر تربوية من معلمين ومدرسين وإداريين، ولم تستثنى من هذه التدابير المناطق الساخنة، وإنما تم تشميلها بذلك بحيث تم إنجاز ذلك في البعض منها من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية، وبذلك استمر طيف واسع من مدارس المناطق الساخنة بتقديم الخدمات التعليمية.

كما تبنّت الحكومة السورية أنماطاً عدة من التدخلات لتحسين استمرارية الالتحاق بالتعليم وتعويض الأثر السلبي للأزمة، ومن أهم هذه التدخلات:

1. التعليم المكثف (منهاج الفئة ب):

يستهدف هذا النوع من التعليم الأطفال المتسربين من التعليم لسنة دراسية أو أكثر أو الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس، أي الذين ما زالوا أميين وذلك من عمر ثماني سنوات إلى خمس عشرة سنة، وقد تم تأليف هذه المناهج وطنياً، وفق أربعة مستويات يضم كل منها صفين دراسيين.

2. التعلّم الذاتي:

يشمل أوراق عمل جرى تصميمها، بتحويل مفردات المناهج النظامية إلى أنشطة تعلّم ذاتي يقوم بها المتعلّم من دون وجود معلّم أو كتاب مدرسي، حيث تقود هذه الأوراق بإرشاد المتعلّم خطوة بخطوة من أجل تحقيق أهداف التعلّم واكتساب المهارات المطلوبة، ويجري حالياً توزيع هذه الأوراق بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري. ويجري تطبيق التعلم الذاتي في الأماكن صعبة الوصول حيث تتواجد العصابات المسلحة.

3. التعليم التعويضي ودروس الأندية المدرسية:

يستهدف المتعلمين الذين فقدوا مدداً زمنية دراسية تتراوح بين الشهرين إلى فصل دراسي بسبب الظروف الراهنة، حيث يلتحق هؤلاء المتعلمون بدورات تقوية في المدارس خارج أوقات الدوام الرسمي لتعويض الدروس التي فاتتهم.

4. دورات المكملين:

انطلقت في صيف 2015 بالتعاون بين وزارة التربية ومنظمة اليونسكو لطلاب سورية الذين رسبوا في بعض المواد لأسباب ذاتية، ناجمة عن التنقل والنزوح وعدم الاستقرار والقلق.

كما عملت وزارتي التربية والتعليم العالي على تعويض المعلمين والمدرسين عبر العديد من المسابقات لتحسين مؤشرات الكفاءة الداخلية للقطاع التعليم.

أهم معوقات الهدف:

1. خروج قسم كبير من المدارس عن الخدمة بسبب التدمير اللاحق بها.
2. تحول قسم كبير من المدارس إلى مراكز للإيواء في الكثير من المناطق.
3. نزوح الكثير من الأسر إلى المناطق الآمنة وعدم التحاق أولادها بالمدارس.
4. الوضع الاقتصادي الصعب للأسر الذي عزز من عمالة الأطفال.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. إعادة تأهيل البنية التحتية للتعليم من مدارس وتجهيزات.
2. تأمين التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي لدعم العملية التعليمية.

إمكانية تحقيق الهدف الرابع:

يعد هذا الهدف من الأهداف ممكنة التحقيق بحلول عام 2030 نظراً لتوفر انتشار جيد للبنى التحتية ووجود موارد بشرية جيدة تساهم في تحسين نوعية التعليم واعتماده بصورة رئيسة على مستلزمات عمل محلية.

الهدف الخامس

المساواة بين الجنسين

أهم مؤشرات الهدف:

انخفض معدل التكافؤ حسب النوع الاجتماعي في التعليم الأساسي، الذي يحسب بقسمة معدل التحاق الإناث إلى معدل التحاق الذكور، من 96.2%عام 2010 إلى 94.4% عام 2015 وبعد عام 2015 بدأ بالارتفاع حتى وصل عام 2023 إلى 97%، ويشير مؤشر التكافؤ في التعليم الثانوي إلى وضع أفضل لدى الإناث من الذكور فقد بلغ مؤشر التكافؤ عام 2010 حوالي 102% واستمر عند هذا الحدود عام 2015 ثم ارتفع عام 2023 بصورة كبيرة إلى حدود 114%، وهو ما يعزى إلى عدة أسباب من أهمها تسرب الذكور من التعليم إلى سوق العمل.

أما في مرحلة التعليم الجامعي فيشير مؤشر التكافؤ بين الإناث والذكور إلى أن الإناث يتابعن التحصيل العلمي أكثر من الذكور، حيث ارتفع المعدل من 115% عام 2010 إلى 122% عام 2023، وتظهر الفجوة بوضوح أكبر اذا ما قمنا بتحليل الفجوة الجندرية في الانتساب إلى الكليات الأدبية والتطبيقية على الرغم من مبدأ المساواة والتكافؤ في الدخول إلى الكليات والفروع تبقى المسائل الاجتماعية والثقافية والمتصلة بالقيم بالمتوارثة الأخرى هي التي تؤثر في اختيارات الإناث لمستقبلهن العلمي بارتباطه بمستقبلهن المهني، ولكن الحواجز النفسية والاجتماعية بدأت تتقلص مع ارتقاء وعي الإناث بأدوارهن وزيادة ثقتهن بأنفسهن وقدراتهن، كما أن النجاح الذي حققنه قد عزز النجاح المستقبلي والذي ينعكس في استمرار تقليص الفجوات باتجاه تحقيق العدالة والإنصاف والمساواة في الحقوق.

ومن ثم ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل من 12.9 عام 2010 لتصل إلى 35.9% في عام 2019، لتتراجع إلى حدود 27.8% عام 2023. ويعتبر قطاع الخدمات المشغل الأكبر للنساء بما نسبته 69% من اجمالي المشتغلات في عام 2019، بعد أن كانت هذه النسبة في عام 2010 تشكل ما يقارب 57.6%، مع انخفاض واضح معدل مشاركة الإناث في قطاع الزراعة من 22% في العام 2010 لتصل حوالي 11% فقط عام 2023، وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثالثة بنسبة 9% والملاحظ هو الضعف الشديد لمشاركة النساء في أعمال البناء والتشييد حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 1% عام 2010 وانخفض إلى ما دون ذلك عام 2023.

في سياق آخر متصل، أصدرت الحكومة السورية قانوني الانتخابات والأحزاب بهدف تعزيز البناء الديمقراطي والحريات العامة وإشراك جميع شرائح المجتمع بمن فيهم

النساء في إدارة مؤسسات الدولة وبناء الوطن. إلا أن نسبة الإناث في مجلس الشعب بقيت ثابته خلال الأدوار التشريعية الثلاثة السابقة بحدود12.4%. إلا أنه قد تبوأت سيدة لأول مرة في سورية منصب رئيس مجلس الشعب.

كما أن صدور قانون الأحزاب أسهم في ارتفاع ملحوظ في نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب الجديدة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 15% عام 2010 إلى حوالي 30% عام 2023 من إجمالي الأفراد المنتسبين للأحزاب السياسية.

كما تمّ تعيين سيدة نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية منذ العام 2009، وبصورة عامة تبقى مشاركة المرأة في المناصب القيادية في الحكومة منخفضة حيث لم تتجاوز حدود 10% من الوزراء خلال الفترات الماضية، أما في المجال الدبلوماسي فقد بلغت نسبة الإناث عام 2023 حوالي 27.8% بعد أن كانت بحدود 20% عام 2013. وعلى صعيد السلطة التنفيذية فقد بلغت نسبة النساء من مجموع الذين يشغلون المناصب الإدارية حوالي 15.4% عام 2023 بعد أن كانت 19% في عام 2010.

تم انتخاب المرأة في المجالس المحلية والبلدية، وحصلت على نسبة (2.6%) في انتخابات مجالس المدن ومراكز المحافظات عام 2011، وارتفعت عام 2022 إلى حوالي 12.5%، أما في السلطة القضائية فقد ازدادت نسبة مشاركة المرأة في السلطة القضائية من 21.4% عام 2019 إلى 22.4% عام 2023، كما شغلت المرأة منصب عضو محكمة دستورية عليا بالمرسوم رقم (173) لعام 2012.

وعلى مستوى الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة السورية التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد وصلت تلك الاتفاقيات إلى (11) اتفاقية، كما قامت سورية بالمصادقة على (49) اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما فيها الاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بالمرأة في القوة العاملة.

أهم معوقات الهدف:

يواجه تحقيق هذا الهدف معوقات كثيرة وهي نفس المعوقات التي تواجه تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة نظراً لطبيعة الهدف باعتباره عابر للقطاعات والأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. إدماج قضايا التمكين السياسي والقيادي للمرأة في الخطط والبرامج الوطنية.
2. تطوير السياسات الرامية للحد من قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ومجابهة التمييز ضد المرأة.
3. تطوير الأطر التشريعية المتعلقة بضمان حقوق المرأة والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها.

إمكانية تحقيق الهدف الخامس:

تحققت مقاصد عديدة من مقاصد هذا الهدف وبخاصةً تلك المرتبطة بالإنصاف التعليمي، ويمكن تحقيق مقاصد أخرى حتى عام 2030، مع الإشارة أنه حيث تتعلق بعض المقاصد بجانب الوعي والثقافة، فإنها تحتاج إلى جهود أكبر وفترة أطول للتحقق، وبخاصةً تلك المقاصد المتعلقة بالتمكين السياسي والإداري، فعلى الرغم من توفر البيئة التشريعية والتنظيمية لذلك، إلا أن جانب الوعي المجتمعي بمشاركة فاعلة للمرأة ما يزال دون الطموح ويتطلب نضجه مزيدا من الوقت.

الهدف السادس

المياه النظيفة والنظافة الصحية

أهم مؤشرات الهدف:

انخفضت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الآمنة من 94 بالمئة عام 2010 إلى 92 بالمئة عام 2019، لتعاود هذه النسبة ارتفاعها إلى 94 بالمئة عام 2023.

انخفضت نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية المعالجة بطريقة آمنة في المناطق الحضرية من العام 2010 وحتى العام 2015 ثم عاودت هذه النسبة الارتفاع تدريجياً حتى وصلت إلى حدود 41.8%عام 2023، أما في المناطق الريفية فقد أظهر المؤشر انخفاضا تدريجيا خلال السنوات الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2013، وهو ما يعود إلى الضرر والتخريب الحاصل من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة الذي استهدف محطات المعالجة، بالإضافة إلى نتائج الحرب والحصار المفروض على سورية الأمر الذي أدى إلى صعوبة تامين التجهيزات اللازمة للصيانة وإعادة التأهيل والبناء، وإن كانت الجهود المبذولة بالموارد المتاحة قد أسهما في معاودة الصعود التدريجي للمؤشر خلال السنوات التالية حتى عام 2022.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد انخفضت نسبة المصادر المائية ذات نوعية المياه الجيدة والمتاحة للاستخدام من 76 % عام 2010 إلى 75% عام 2015 ولتستقر هذه النسبة عند هذا المستوى حتى عام 2019 ومن ثم تعاود الانخفاض وبشكل كبير حتى وصلت إلى 66% عام 2022، وهو ما يُعزى إلى تراجع الهطولات المطرية وعدم انتظام توزعها زمانياً ومكانياً، بالإضافة إلى نتائج الحرب والحصار المفروض على الجمهورية العربية السورية والذي حال دون إعادة تأهيل منظومات السدود وصعوبة الوصول إلى البعض منها.

من ناحية أخرى، يشير مؤشر التغير في كفاءة استخدام المياه إلى تذبذب كبير خلال سنوات الحرب حيث سجل قيم سالبة عام 2013 بحوالي 71-% عام 2013، ومن ثم تحسنت القيم المسجّلة لتصبح موجبة عامي 2015 و2019، ولتعاود تسجيل قيمةً سالبة عام 2022 عند حدود 26-%.

وسجّل مؤشر كفاءة استخدام المياه الإجمالي في عام 2010 قيماً متدنية حيث كانت بحدود (3$/ 3m) مقارنة بالمتوسط العالمي بحدود (19$/m3). وليتجه لاحقا للانخفاض حيث سجل (920.$ / 3m) في عام 2013 موزعاً على الأنشطة الرئيسية، من حيث انخفاض كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي (من 0.353 إلى 0.147 $ / 3m)، فضلا عن الانخفاض الأكبر في القطاع الصناعي (من 30.222 إلى 7.137 $

/ 3m)، وفي قطاع الخدمات فقد انخفض (من 19.731 إلى 5.666 $ / 3m).

وبذلك يتّضح الأثر السلبي الكبير للحرب على سورية وانعكاسها على انخفاض الكفاءة الإجمالية في استخدام المياه بشكل كبير بمعدل 71% في عام 2013 عن عام 2010 (النشاط الزراعي انخفضت كفاءة استخدام المياه فيه بمعدل 58% نظراً لخروج جزء من الأراضي الزراعية عن الخدمة، وتوقف نشاط المجتمع الريفي وتهجيره بسبب أعمال الإرهابية والأضرار في البنى التحتية لشبكات الري وغيرها .أما النشاط الصناعي فتأثر بشكل أكبر بمعدل 76% نتيجة اعتماد النشاط الصناعي في سورية على مدخلات من النشاط الزراعي بالإضافة إلى تراجع إمدادات الطاقة وارتفاع كلفتها وخروج عدد كبير من المصانع بسبب أعمال التخريب التي حصلت من قبل المجموعات الإرهابية، يليه قطاع الخدمات حيث انخفضت كفاءة استخدام المياه بمعدل 71%).

لاحقا في عام 2015 أظهرت الأرقام ارتفاعاً طفيفاً بقيمة كفاءة استخدام المياه الإجمالي عن عام 2013 حيث سجل المؤشر قيمة (1.188 $/ 3m) مع استمراره دون قيمته عام 2010 بمعدل 62 %، وجاءت موزعة على الأنشطة الرئيسية من حيث: كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي (0.199 $ / 3m) والقطاع الصناعي (7.586 $ / 3m) أما قطاع الخدمات (7.289$ / 3m).

استمر التحسن في قيمة كفاءة استخدام المياه في عام 2019 مقارنة مع عام 2015 بقيمة إجمالية (1.482 $ / 3m)، موزعة على: قطاع الزراعة (0.352 $ / 3m) – قطاع الصناعة تحسن بشكل أكبر نسبيا مقارنةً بعام 2015 حيث سجّل 13.711 $ / 3m –أما قطاع الخدمات فقد بقيت نسبة كفاءة استخدام المياه متقاربة مع عام 2015 حيث سجل المؤشر قيمة 7.307 $ / 3m.

في عام 2022 تراجعت قيمة المؤشر عن مستوياتها المسجّلة في عامي (2015-2019) حيث سجلت (1.091 $ / 3m) موزعة على: قطاع الزراعة 0.233 $ / 3m - قطاع الصناعة كانت كفاءة استخدام المياه بـ 11.800 $ / 3m – أما قطاع الخدمات فقد سجل انخفاضاً واضحاً بقيمة 4.599 $ / 3m. وهو ما يقابل نسب انخفاض 65% في قيمة كفاءة استخدام المياه الإجمالية عن عام 2010 وبنسب تتقارب مع عام 2013 من حيث القيمة الإجمالية.

يرصد مؤشر الإجهاد المائي كمية المياه العذبة المستجرة في جميع الأنشطة الاقتصادية مقارنة بمجموع موارد المياه العذبة المتجددة المتاحة، في هذا السياق

سجّل المؤشر في عام 2010 نسبة 100% ومن ثم انخفض في السنوات اللاحقة حيث وصل إلى حوالي 97% في عام 2013 وتابع الانخفاض حيث وصل إلى حوالي 90% في عام 2015 وإلى حوالي 86% في عام 2019، بعد ذلك ارتفع الإجهاد المائي إلى حوالي 109%في العام 2022 واستمر بالارتفاع إلى 116.8% عام 2023. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تباين معدلات الهطول المطري من عام إلى آخر. ويعتبر القطاع الزراعي المساهم الأكبر في الإجهاد المائي حيث يشكل ما نسبته 85% من اجمالي المياه العذبة المسحوبة، يليه القطاع الخدمي بنسبة 13% في حين لم تتجاوز نسبة الاستجرار الصناعي من المياه العذبة حدود 3% من اجمالي المياه العذبة المسحوبة.

تم احتساب مؤشر درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال أداة المسح القطرية، وهي تُحسَب اعتماداً على النتائج المُحصّلة من 30 سؤالاً تقريباً تغطي مختلف جوانب الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ ويتضمن المسح أربعة أقسام يغطي كلٌّ منها بُعداً أساسياً من أبعاد الإدارة المتكاملة للموارد المائية وهي:

-البيئة المؤاتية: السياسات والقوانين والخطط الداعمة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

-المؤسسات والمشارَكة: نطاق وأدوار المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية وغيرها من مجموعات أصحاب المصلحة التي تساعد على دعم التنفيذ.

-أدوات الإدارة: الأدوات والأنشطة التي تمكِّن صانعي القرار والمستخدمين من اعتماد اختيارات رشيدة ومستنيرة من بين إجراءات بديلة.

-التمويل: توفير ميزانية وتمويل من مصادر شتى واستخدامهما لتنمية الموارد المائية وإدارتها (بصرف النظر عن توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي).

أظهرت قيم المؤشر انخفاضا في درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية من 76% في العام 2010 إلى 71%في العام 2013 واستمر الانخفاض إلى 66% في العامين 2015 و2019 إلى أن وصل إلى 64% في العام 2023، ويعود الانخفاض الحاصل خلال الفترة إلى الحرب على سورية والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة عليها التي أدت إلى محدودية استخدام أدوات الإدارة وتراجع في الموارد البشرية والقدرات وخروج عدد من المناطق عن السيطرة بسبب المجموعات

المسلحة وضعف التمويل.

تعد النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه مجموعة فرعية من جميع النظم الإيكولوجية. والتي تحتوي على موارد المياه العذبة، وقد تم تأطير المؤشر حول مراقبة أنواع مختلفة من النظم البيئية المتعلقة بالمياه بما في ذلك البحيرات والأنهار والأراضي الرطبة والمياه الجوفية والأجسام المائية الاصطناعية مثل الخزانات. تحتوي هذه النظم البيئية ذات الصلة بالمياه على مياه عذبة ويمكن قياس النظم الإيكولوجية باستخدام واحد أو أكثر من المعاملات الفيزيائية التالية للتغيير: المساحة المكانية، وكمية (أو حجم) المياه، وجودة المياه ولقياس مدى التغيير يتم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في المنطقة المكانية، ونوعية المياه، والتغيرات في كمية المياه في نهاية كل عام هيدرولوجي.

من خلال تعريف المؤشر تم احتساب نسبة حجم المياه في المسطحات المائية على الحجوم التصميمية (كون المسطحات المائية هي عبارة عن بحيرات سدود اصطناعية)، وحساب الفروقات الحاصلة تبعا للأعوام المطلوبة واتجاهاتها وفقاً لحجوم التخزين المرتبطة بواقع امتلاء تلك المسطحات وكانت النتائج على النحو الآتي:

انخفضت قيمة المؤشر بنسبة 4% ما بين العام 2010 و2013 ثم انخفضت 2% ما بين العام 2013 و2015 إلا أنها ازدادت في العام 2019 إلى 21% حيث شهد هذا العام هطولات مطرية جيدة مقارنة مع السنوات السابقة واللاحقة ومن ثم عادت إلى الانخفاض ففي العام 2022 بنسبة 19% وعام 2023 بنسبة 2%، ومن أهم الأسباب التي ساهمت في الانخفاض قلة الهطولات المطرية وعدم انتظام توزعها زمانياً ومكانياً وارتفاع معدلات التبخر بالإضافة إلى الحرب والإجراءات القسرية التي أعاقت جهود إعادة تأهيل منظومات السدود وصعوبة الوصول إلى البعض منها.

أهم معوقات الهدف:

1. تضرر قطاع الصرف الصحي من محطات وتجهيزات.
2. عدم إمكانية تأمين التجهيزات والمواد اللازمة لصيانة شبكات الصرف الصحي.
3. صعوبة تأمين التجهيزات اللازمة للصيانة وإعادة التأهيل والبناء.
4. تراجع الهطولات المطرية وعدم انتظام توزعها زمانياً ومكانياً.
5. تسييس بعض الدول لموضوع المياه وتدفقاتها وحرمان الدول الأخرى – ومنها

سورية- من الاستفادة من الموارد المائية، في انتهاك للاتفاقيات الثنائية والدولية.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. تنفيذ إدارة متكاملة للموارد المائية.
2. زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة لزيادة كميات المياه المنتجة لأغراض الشرب.
3. تطبيق تكنولوجيات المياه النظيفة الحديثة والاستثمار فيها.
4. تطوير وتوفير مستلزمات التعامل مع التغيرات المناخية.

إمكانية تحقيق الهدف السادس:

يمكن تحقيق بعض مقاصد هذا الهدف وبخاصةً تلك المرتبطة بمياه الشرب، على أن مقاصد أخرى مرتبطة إلى حدٍ كبيرٍ بالتغيرات المناخية، ومدى توفر مستلزمات التعامل مع مفرزاتها، وبالتالي لا يمكن التأكد من قابلية تحققها.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف السابع

الطاقة المستدامة والمتاحة للجميع

أهم مؤشرات الهدف:

انخفضت نسبة الطلب الذي تمّت تلبيته من إجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية من 99% عام 2010 إلى 70% عام 2019، واستمر بالانخفاض بشكل كبير حتى وصل عام 2023 حدود 32%، ويؤثر هذا الانخفاض بشكل كبير على إمكانات تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ازدادت كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي بالدولار من 42 ميجا جول/ ألف دولار PPP 2017 في عام 2010 إلى أكثر من 78 ميجا جول/ ألف دولار PPP 2017 في عام 2021.

وتراجعت نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين في كامل القطر من 100 بالمئة في عام 2010 إلى 60 بالمئة في عام 2023، وازدادت نسبة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في كامل القطر من 2.6 بالمئة عام 2019 إلى 4.3 بالمئة عام 2021.

وانخفضت نسبة الطاقة الكهرومائية من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة من 3 بالمئة عام 2010 إلى 1 بالمئة عام 2021. بينما ازدادت قدرة توليد الطاقة المتجددة بالواط لكل فرد من (0.28) في عام 2015 إلى (8.94) في عام 2022.

أهم معوقات الهدف:

1. دمار قسم كبير من منظومة الطاقة من محطات وشبكات نقل وأبراج وخروجها عن الخدمة بسبب الحرب.
2. خروج عدد كبير من آبار النفط والغاز عن الخدمة بسبب الحرب ووقوع بعضها تحت سيطرة القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، والتي تستمر مع الميليشيات المتحالفة معها بسرقة النفط وتهريبه إلى خارج سورية بشكل غير شرعي.
3. ضعف الاستثمار في الطاقات المتجددة على مستوى القطاعين العام والخاص.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية وتشجيع القطاع الخاص مالياً وتشريعياً

للاستثمار في الطاقات المتجددة.

2. تأمين مصادر تمويل لإعادة بناء ما تم تدميره من بنى تحتية في قطاع الطاقة.
3. استعادة السيطرة بالدرجة الأساسية على منابع النفط وحقول الغاز بشكل كامل من أجل تقليل عمليات الاستيراد.

إمكانية تحقيق الهدف السابع:

يعد هذا الهدف من الأهداف صعبة التحقق في ظل استمرار ظروف العمل الحالية من نقص في مستلزمات العمل، واستمرار لسرقة واستنزاف موارد النفط السورية من قبل القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية ومن قبل المجموعات الإرهابية المسلحة المتعاملة معها.

الهدف الثامن

النمو الاقتصادي والعمل اللائق

أهم مؤشرات الهدف:

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (6.8-) بالمئة خلال الفترة 2010-2021. وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنا بدءاً من عام 2014 وحقق معدلات نمو سنوية موجبة قدرت بحدود 1.5 و1.2 بالمئة في عامي 2018 و2019 على التوالي؛ ولكنه سجل معدل نمو سالب في عام 2020 بلغ (- 0.15) بالمئة، وتحسن في عام 2021 ليصبح 1.3 بالمئة ومن ثم تراجع إلى (0.58-%) عام 2022 وتحسن عام 2023 ليسجل حوالي 1.4%.

كما تراجع معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج من 2.7 بالمئة عام 2010 إلى 0.4 بالمئة عام 2011، وإلى (28.1-) بالمئة عام 2013، ثم بدأ بالتحسن حتى وصل إلى (4.9-) بالمئة عام 2015، و(2.6-) بالمئة عام 2017، وأصبح موجباً بمقدار 0.1 بالمئة عام 2019، وتراجع إلى (2-) بالمئة عام 2022 وتحسن حتى اقترب من حدود (0.4-%) عام 2023.

لقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 2.24 بالمئة عام 2010 إلى 0.83 بالمئة عام 2011، وواصل التراجع إلى 0.02 بالمئة خلال الفترة 2013-2018، وعاد وارتفع بشكل بسيط إلى 0.03 بالمئة خلال أعوام 2019–2023.

ارتفع معدل البطالة من 8.6 بالمئة عام 2010 إلى 40.8 بالمئة في عام 2013، وإلى 48.4 بالمئة عام 2015 ومن ثم بدأت معدلات البطالة بالانخفاض حتى وصلت إلى 32.6 بالمئة عام 2017، وتراجعت إلى 31.54 بالمئة عام 2019، ومن ثم إلى 21.85 بالمئة عام 2021 وارتفع عام 2023 إلى حدود 23.6%.

وانخفض معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل من 5 بالمئة عام 2011 إلى (15.2-) بالمئة عام 2013، وازداد إلى 17.5 بالمئة عام 2015 ومن ثم بدأ هذا المعدل بالتراجع ليصل إلى (7.6-) بالمئة عام 2017 متحسناً إلى 2 بالمئة عام 2019 ليتراجع إلى (5.9-) بالمئة عام 2021 ومن ثم إلى حوالي (4.7-%) عام 2023.

وبالنسبة لعمالة الأطفال فقد ارتفعت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5 – 17) سنة المنخرطين في سوق عمل الأطفال من هذه الفئة من 6.37 بالمئة عام 2020 إلى 6.88 بالمئة عام 2021، أما نسبتهم من إجمالي

المشـتغلين فكانـت 4.68 بالمئـة عـام 2020 وارتفعـت إلـى 5.36 بالمئـة عـام 2021. وقـد ازداد عـدد فـروع المصـارف العاملـة فـي الاقتصـاد السـوري مـن (501) فـرع عـام 2010 إلـى (544) فـرع عـام 2015، وإلـى (554) فـرع خـلال الفتـرة 2019-2023 فيمـا اسـتقر عـدد الصرافـات لـكل 100000 عنـد (9.6) صـراف فـي الفتـرة 2018-2023.

أهم معوقات الهدف:

1. خروج جزء كبير من مكامن الثروة الوطنية عن سيادة الدولة.
2. النقص الحاد في الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
3. النقص الحاد في مصادر القطع الأجنبي.
4. الضرر الكبير الذي لحق بالبنى التحتية.
5. تبعات جائحة كورونا وما ارتبط بها من نتائج اقتصادية.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. إجراء التحول البنيوي للاقتصاد السوري.
2. رفع حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي.
3. تحسـين بيئـة الأعمـال والاسـتثمار، خاصـة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر وريـادة الأعمـال.
4. تنظيم القطاع الزراعي والتركيز على حل مشكلاته.
5. توفير حوامل الطاقة بشكل أفضل للقطاعات الاقتصادية.

إمكانية تحقيق الهدف الثامن:

إن هـدف النمو الاقتصادي والعمل اللائق من الأهـداف التي يصعب تحقيقها بحلول عـام 2030 مـا لـم تتوفـر مقومـات تطويـر الاقتصـاد السـوري وتحسـين بيئـة الأعمـال، وأهـم مـن ذلـك توفـر بيئـة دوليـة مواتيـة تقـوم علـى رفـع الإجـراءات القسـرية والقيـود الماليـة والتكنولوجيـة ووقـف دعـم الإرهـاب وتمكيـن الحكومـة مـن السـيطرة علـى كافـة المـوارد والمقـدرات الاقتصاديـة.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف التاسع

البنى التحتية والتصنيع المستدام

أهم مؤشرات الهدف:

تراجعت حركة نقل الركاب في قطاع النقل الجوي خلال الفترة 2010-2022 بنسب متفاوتة كان أكبرها في عام 2013 بنسبة تراجع بلغت 80 بالمئة عن عام 2010، كما تراجعت حركة نقل الركاب في قطاع النقل السككي بنسبة 96 بالمئة عام 2013 عما كانت عليه عام 2010.

فيما تراجع حجم الشحنات المنقولة بنسبة 68 بالمئة في عام 2013 مقارنة بعام 2010، وبنسبة 28 بالمئة في عام 2015، إلا أنها حققت ارتفاعاً بنسبة 70 بالمئة في عام 2019، لتعود وتتراجع بنسبة 14 بالمئة في عام 2021.

وفيما يتعلق بالعمالة الصناعية فقد انخفضت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع العمالة من 0.16 بالمئة في عام 2010 إلى 0.1 بالمئة في العام 2013 ثم ارتفعت في عام 2015 إلى 0.11 بالمئة، و0.13 بالمئة في العام 2021.

وقد شهدت نسبة الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً من 0.11 بالمئة في عام 2010 إلى 0.028 بالمئة عام 2021، كما شهد عدد العاملين في مجال البحث تراجعاً من (281) عامل لكل مليون في عام 2010 إلى (263) في عام 2015، ومن ثم ارتفع في عام 2019 إلى (315) عامل، ثم عاود الانخفاض في عام 2021 إلى (273) عامل.

كما شهدت نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول تطوراً من 78 بالمئة من مجموع السكان عام 2015 إلى 97.5 بالمئة عام 2022.

وانخفضت نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال من 15 بالمئة في عام 2010 إلى 11 بالمئة عام 2013، ومن ثمّ تحسنت تلك النسبة في عام 2015 لتصل إلى 17 بالمئة إلى أن استقرت في عامي 2019 و2021 عند حدود 14 بالمئة لترتفع إلى 18 بالمئة في عام 2022.

أهم معوقات الهدف:

1. نقص الموارد المالية المطلوبة لتطوير البنى التحتية لقطاعات الطرق والاتصالات والصناعة.
2. تراجع حجم الأسطول الجوي وانخفاض عدد الطائرات العاملة وضعف القدرة على تجديد الأسطول الجوي.
3. صعوبة إبرام عقود خارجية لازمة وضرورية لتعويض النقص الحاصل في المعدات والآليات الخاصة بأنماط النقل المختلفة.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. زيادة الإنفاق على البحث العلمي.
2. عودة اليد العاملة الخبيرة المؤهلة.

إمكانية تحقيق الهدف التاسع:

يعد هذا الهدف من الأهداف صعبة التحقيق نظراً لما يعانيه قطاع النقل من دمار واسع في البنية التحتية، إضافة إلى تدهور أوضاع الكثير من شركات النقل، وقدم البنية التقنية لأسطول النقل (قطارات، طائرات، سيارات)، وغياب البنى التحتية لوسائل النقل النظيفة، وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة وعدم تحقيقها للمعايير العالمية، وضعف استخدام التقنيات الذكية والتكنولوجيا الحديثة.

الهدف العاشر

المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد

أهم مؤشرات الهدف:

تراجع معدل نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية من 0.7 بالمئة عام 2009 إلى (9.4-) بالمئة عام 2015، و(15.2-) بالمئة عام 2017، وتحسن في عام 2019 فبلغ 6.5 بالمئة، ومن ثمّ تراجع إلى حوالي 18- بالمئة في عام 2022.

وتوافق هذا التراجع مع تراجع معدل نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية ضمن أدنى 40 في المئة من السكان، فبعد أنّ بلغ 8.4 بالمئة في عام 2009 تراجع إلى 9.2- بالمئة في المتوسط خلال الفترة 2015-2022.

وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من نصف وسيط الدخل قبل الحرب، ومن ثم تزايدت هذه النسبة خلال سنوات الحرب، وعلى الرغم من تحسن هذه النسبة في عام 2019 حيث بلغت 11 بالمئة، إلا أنها بقيت ضعف ما كانت عليه قبل سنوات الحرب، وتزايدت تدريجياً لتصل إلى 18.2 بالمئة في عام 2022. وتختلف هذه النسبة إذا ما تم تناولها حسب الجنس، حيث يُلاحظ ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور ضمن هذه الفئة في جميع السنوات، وعلى الرغم من انخفاض نسبة ذوي الإعاقة ضمن هذه الفئة من السكان إلا أنّ نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من نصف وسيط الدخل من ذوي الإعاقة بلغت 0.6 بالمئة في عام 2022، أيّ ضعف ما كنت عليه في العام 2015.

وبالنظر إلى حصة العمل من الناتج الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج؛ يُلاحظ تدهور هذه النسبة خلال سنوات ما بعد الحرب كونها لم تتجاوز 20 بالمئة خلال وسطي الفترة من 2011 إلى 2021، بعد أن تجاوزت الـ 30 بالمئة في عام 2010.

أهم معوقات الهدف:

1. صعوبات التمويل واستمرار العقوبات.
2. التحديات الطبيعية، المتمثلة أساساً في الظروف المناخية والطبيعية غير المستقرة التي تؤدي إلى كوارث واتساع الفئات الهشة والمتضررة.
3. تحدي النمو السكاني الذي يشكل ضغوطاً كبيرة على الخدمات وسوق العمل.
4. تحدي تطوير الوعي المجتمعي تجاه قضايا التنمية المستدامة، وأهمية دمج فئات المجتمع كافة في المسار التنموي.
5. الضرر الحاصل في رأس المال البشري والاجتماعي اللازم لإعادة البناء.

6. التحدي الإحصائي، وتحدي الرصد والتقييم، وهي المتطلبات اللازمة من أجل تطبيق معايير الاستهداف بالاعتماد على بيانات موثوقة.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. توسيع وتعزيز شبكة المؤسسات القائمة على الرعاية الاجتماعية بأنواعها المختلفة، وتطوير ودورها التنموي والتمكيني.
2. متابعة إصلاح منظومة الدعم والانتقال من الدعم آني ومحدود الأثر إلى سياسات تنموية مستدامة (كفاية الدخل، فرص العمل).
3. ردم الفجوة بين الدخول وتكاليف العيش ورفع حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي.
4. إصلاح نظام الضرائب والرسوم، وتفعيل دور السياسات المالية في تحسين عدالة توزيع الدخل.
5. تخفيض التفاوت التنموي بين المحافظات والمناطق وتفعيل اللامركزية.
6. محاولة السير قدماً في تنفيذ البرامج الإطارية والرئيسية التي أقرها البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب والتي تتضمن استكمال بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية تبدأ بالتقصي والرصد والبحث عن الاحتياجات، وتنتقل إلى خطط للتدخل الإسعافي أو الوقائي، وتنتهي بالمتابعة والتقييم واستدامة الخدمات.
7. تنظيم التحويلات المالية وتسهيل إجراءاتها.
8. ضمان المشاركة الفاعلة والعادلة للدول النامية وبشكل مساوٍ للدول المتقدمة، في إدارة مؤسسات الحوكمة الدولية، لاسيما الاقتصادية والتجارية والمالية.

إمكانية تحقيق الهدف العاشر:

تحقيق عدالة التوزيع مسألة عبر قطاعية ويرتبط تحقيقها بتحقيق غايات العديد من الأهداف الأخرى، إضافةً إلى وجود برامج استهدافية خاصة، وتشير بيانات التقدم المحرز في هذا المجال إلى صعوبة تحقيق الهدف العاشر، نتيجة تعميق التفاوت التنموي إن كان بين المناطق، أو بين شرائح السكان، نتيجة اتساع الفئات الهشة، بفعل توالي الكوارث والأزمات وتداعيات الحرب وآثارها المدمرة، والقيود التي فرضها الحصار في ظل محدودية الموارد واستنزافها، وعدم الخروج من مرحلة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

الهدف الحادي عشر

المدن والمجتمعات المستدامة

أهم مؤشرات الهدف:

انخفضت نسبة السكان اللذين يعيشون في مناطق وتجمعات السكن العشوائي من 15 بالمئة عام 2010 إلى 12 بالمئة عام 2015، واستقرت هذه النسبة عند حدود 11 بالمئة من إجمالي السكان بين عامي 2019 و2023.

كما انخفضت نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة من 27.3 بالمئة عام 2010 لتصل إلى 24.8 بالمئة في عام 2019 ومن ثم ارتفعت في عام 2023 لتصل إلى 26 بالمئة.

وفيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، فقد ارتفع عدد مطامر النفايات الصلبة من (4) مطامر عام 2010 إلى (13) مطمر عام 2015، وخرجت (4) مطامر عن الخدمة، لينخفض العدد عام 2019 إلى (9) مطامر ومن ثم ارتفع العدد عام 2023 إلى (11) مطمر.

ولم يتواجد أي معامل للفرز والسماد في عام 2010 في حين ارتفع العدد إلى معملين للفرز ومعملين للسماد عام 2015 وبقي هذا العدد ثابتاً حتى 2023.

وتتيح الهياكل الإدارية والتنظيمية للوحدات الإدارية مشاركة المجتمع المحلي بكافة أطيافه بما في ذلك المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية، وذلك بموجب أحكام الدستور وقانون الإدارة المحلية النافذ، وتعتبر الوحدات الإدارية والبالغ عددها /1470/ خاضعة للسياسات الوطنية التي تم إقرارها، ولديها بموجب القوانين والأنظمة النافذة الحق بوضع خططها الإنمائية محلياً وبما ينسجم مع السياسات الوطنية وخطط التنمية الإقليمية المتوازنة، وضمن إطار يضمن استجابة تلك الوحدات للاحتياجات السكانية وزيادة إيراداتها المالية محلياً ضمن الإمكانات المتاحة.

كما تقوم المحافظات بتنفيذ استراتيجية الحد من أخطار الكوارث ضمن حدود الموارد المتاحة من خلال الخطط الموضوعة لهذه الغاية سنوياً، ويقوم بتنفيذ هذه الخطط في كل محافظة أفواج ووحدات ومراكز الإطفاء الموزعة إضافة إلى متابعة أعمال إخماد الحرائق وإنقاذ الأرواح والممتلكات العامة والخاصة والتعامل مع كافة الحالات الطارئة واتخاذ الإجراءات الاحترازية تحسباً لوقوع المخاطر والكوارث (فيضانات- سيول.... الخ).

أهم معوقات الهدف:

1. النزوح السكاني الكبير بسبب ظروف الحرب.
2. 2ضعف تنفيذ منظومة التخطيط الإقليمي بسبب ظروف الحرب.
3. 3محدودية الإمكانيات وعدم توفر المعدات والتجهيزات الأساسية للحد من الكوارث والتعامل معها حال حدوثها، جراء الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، وهو ما تجلى إثر كارثة الزلزال.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. إعادة بناء المناطق المدمرة بطريقة تنظيمية أفضل.
2. التحديث الآلي الدوري والمؤتمت للبيانات السكنية والإسكانية عبر آليات إحصاء رقمية وقاعدة بيانات متعددة المصادر.
3. تأمين الأراضي الملائمة للمشاريع السكنية وتقييم المخططات التنظيمية.
4. تقييم وتطوير التشريعات ذات التأثير على القطاع السكني.
5. تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية لتحسين القدرات الوطنية في مجال البيئة.

إمكانية تحقيق الهدف الحادي عشر:

يعد هذا الهدف من الأهداف صعبة التحقيق نظراً لضخامة حجم العمل المطلوب مقارنةً مع الإمكانات المالية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع، فتوفير السكن اللائق صعب التحقيق في ضوء الارتفاع المستمر في التكاليف وما زاد الأمر صعوبة ما دمره الزلزال الذي أصاب سورية وقاد إلى خسارة آلاف الأسر مساكنها. ويعتبر قطاع النقل من القطاعات المتأثرة بشدة من الإجراءات القسرية ونقص الموارد. وقد حولت الحرب وترتيب الأولويات الوطنية القطاع البيئي إلى قطاع ثانوي من حيث دائرة التركيز نظراً لوجود احتياجات أكثر أهمية وتأثيراً على المواطنين.

12

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الهدف الثاني عشر

الإنتاج والاستهلاك المستدام

أهم مؤشرات الهدف:

بلغت حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة (0.141) طن مكافئ في عام 2016، لترتفع إلى (0.440) طن في 2017، ثم إلى (0.477) في 2018، لكنها عادت للانخفاض إلى حدود (0.402) عام 2022.

وفيما يتعلق بكفاءة استخدام المياه فقد سجلت قيمة كفاءة المياه الإجمالية (1.188 $/ 3m) إلا أنها لا تزال دون قيمتها في عام 2010 بنسبة 63 بالمئة، وقد استمر التحسن في قيمة كفاءة استخدام المياه في عام 2019 مقارنة مع عام 2015 بقيمة إجمالية (1.482 $ / 3m)، وتراجعت كفاءة استخدام المياه في العام 2022 لتصبح (1.09 $ / 3m).

شهدت السنوات الماضية ثباتاً في نسب تنفيذ المخطط التوجيهي (تريفالور) الهادف إلى تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات، فقد بلغت نسبة تنفيذ محطات النقل (مراكز وسيطة) 12 بالمئة، وارتفعت نسبة تنفيذ معامل السماد ومراكز الفرز من 0 بالمئة عام 2016 إلى 3 بالمئة في عامي 2019 وبقيت ثابته عام 2023. وبقيت نسبة تنفيذ وحدات معالجة النفايات الطبية ثابتة عند حدود 16 بالمئة بين عامي 2015 و2023، وبالنسبة للمطامر الصحية فقد كانت نسبة تنفيذها 27 بالمئة عام 2016 ارتفعت إلى 30 بالمئة عام 2019، وإلى 31 بالمئة عام 2022، أما مراكز تخزين النفايات الخطرة فقد ثبتت نسبة تنفيذها عند حدود 7 بالمئة خلال الخمس سنوات الماضية. ووصلت نسبة تنفيذ المطامر الصحية إلى حوالي 27 بالمئة عام 2016 لترتفع إلى 30 بالمئة في عام 2019، وإلى 31 بالمئة عام 2022.

لقد أفرد قطاع التعليم في سورية حيزاً هاماً سواء تعلق الأمر بالسياسات التعليمية، أو بالمناهج الدراسية، أو في تدريب المعلمين، أو في تقييم الطلاب، بما يسهم في تعزيز الوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة، وقيم المواطنة، ويغرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية لكلا الجنسين، والعدالة بينهما في الحقوق والواجبات والشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطن والعالم، والتي تشكل بمجملها الركيزة الأولى للتنمية المستدامة.

أهم معوقات الهدف:

1. خروج الكثير من محطات التوليد وتجهيزات وخطوط النقل عن الخدمة بسبب العمليات الإرهابية.
2. استهداف قطاع الطاقة ومستلزماته بالتدابير القسرية الأحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والحد من إمكانية توفير الطاقات البديلة وتوريد مستلزماتها.
3. ضعف الاستثمار العام والخاص في الطاقات البديلة.
4. ضعف الإدارة المتكاملة لمنظومة الطاقة.
5. ضعف الوعي البيئي بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. توفير التمويل اللازم لتحسين كفاءة استخدام الموارد.
2. إقامة مشاريع للطاقات المتجددة على المستوى الوطني.
3. تعزيز الوعي البيئي بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام.

إمكانية تحقيق الهدف الثاني عشر:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف التي يصعب بلوغها نظراً لنقص مستلزمات تحقيقه، فالإجراءات القسرية تحد من قدرة سورية على توفير مستلزمات تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، كما يحتاج تحقيق هذا الهدف إلى تمويل كبير وخاصةً للتحول نحو الطاقات المستدامة.

الهدف الثالث عشر

التصدي للتغيرات المناخية

أهم مؤشرات الهدف:

أعدت الحكومة السورية استراتيجية وطنية للتعامل مع أخطار التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، واتخذت العديد من الإجراءات منها إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية وإعداد البلاغ الوطني الأول للتغيرات المناخية لعام 2010 وبما يشمل حصر انبعاثات غازات الدفيئة وسبل الحد منها، بالإضافة إلى إعداد وتعديل استراتيجية للاستفادة من آلية التنمية النظيفة.

والتزمت الحكومة السورية دولياً بمعظم المؤتمرات والاجتماعات والاتفاقيات الدولية حول التغير المناخي، وانضمت إلى الاتفاقية الإطارية الدولية للتغيرات المناخية عام 1995 كما صادقت على بروتوكول كيوتو عام 2005، وانضمت إلى اتفاق باريس للمناخ.

كما التزمت الحكومة السورية محلياً بإصدار التشريعات والإجراءات التي تساهم في الحد من آثار التغير المناخي، وتم إعداد مصفوفة مشاريع عام 2014 لتحسين نوعية الهواء والمنظومة البيئة وتم إحداث عدد من المزارع الريحية وتنفيذ مشاريع توليد الكهرباء باستخدام اللواقط الكهروضوئية في العديد من المناطق السورية.

كما عملت الحكومة السورية من خلال المناهج الدراسية الحديثة على نشر المفاهيم البيئية الهادفة إلى ترسيخ احترام قوانين الطبيعة وترسيخ القيم وأنماط السلوك الداعمة للمحافظة على البنى التحتية وترشيد الموارد والثروات الوطنية، وفهم وتنمية الوعي بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة والنظم البيئية.

أهم معوقات الهدف:

1. ضعف الإمكانات المالية ونقص في مستلزمات التكيف مع التغيرات المناخية.
2. ارتفاع حدة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على سورية (الجفاف، الزلازل، حرائق الغابات...).

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. تطوير وتعزيز القدرات البيئية وإدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط لعملية التنمية على المستوى الوطني.
2. استجابة فورية من قبل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، ومن خلال الاتفاقيات والصناديق الدولية المعنية لدعم الجهود والخطط الوطنية في مجال مواجهة التغير المناخي.
3. تطوير وتفعيل برامج الاستجابة للكوارث في كافة المحافظات السورية.
4. تطوير وتفعيل برامج مكافحة التصحر والحد من التصحر في كافة المحافظات السورية.

إمكانية تحقيق الهدف الثالث عشر:

يعد هدف التصدي للتغيرات المناخية من الأهداف التي يصعب بلوغها نظراً لارتباطه بعوامل ذات أبعاد دولية وإقليمية وعوامل خارجة عن إرادة إدارة التنمية الوطنية، وخاصةً مع اقترانه بضعف الإمكانات الوطنية لاتخاذ الإجراءات الاحترازية ومستلزمات التكيف، وضعف الاستفادة من المعونات الرسمية التي تقدمها الدول والمنظمات والصناديق المختصة في هذا المجال وخاصةً أن سورية تقع في منطقة تعاني من تغيرات مناخية حادة تؤثر في إمكانات تنمية عدد من القطاعات.

14 الحياة تحت الماء

الهدف الرابع عشر

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية

أهم مؤشرات الهدف:

تراوحت درجة الحموضة البحرية في عام 2010 من (7.81-7.34) بينما تراوحت في عام 2019 من (7.97-7.64) لتتراوح في عام 2022 بين (8.00-7.44).

وانخفضت نسبة الأرصدة السمكية من (7654) طن في عام 2015 إلى (4561) في عام 2019 لترتفع إلى (10414) عام 2022.

وقد بلغ عدد الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بحماية الحياة والتي انضمت سورية إليها (6) اتفاقيات حتى عام 2010، وارتفع العدد إلى (8) اتفاقيات عام 2019 وبقي هذا العدد ثابتاً حتى عام 2023.

كما تعاني سورية من عدم القدرة على دفع المساهمات المترتبة عليها في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وبخاصة مع تعذر تحويل المساهمات بسبب التدابير القسرية الأحادية الجانب التي فرضت على سورية، إضافة لعدم توفر الإمكانات المادية والتقنية لإعداد الأبحاث المتعلقة بالبيئة والأحياء البحرية وموائلها.

وينظم القانون رقم (30) لعام 1964 لحماية الأحياء البحرية عملية الصيد، وتم تحديثه ليشمل الأحياء المائية إضافة للأسماك، إذ يحدد هذا القانون مناطق الصيد –رخص الصيد-وسائل الصيد-مرافق الصيد إضافة لحماية البيئة المائية –الأرصدة السمكية المهاجرة- رقابة الثروة السمكية.

أهم معوقات الهدف:

1. التلوث بأنواعه حيث تواجه المياه البحرية والسّاحليّة السوريّة خطر التلوث من مصادر متعددة (المجاري السطحية والصرف الصحي للمدن، المخلفات الصلبة، الدفق الصناعي بما في ذلك معالجة البترول، التحول إلى الطابع الحضري الذي يشهده خط السّاحل، وفرة المغذيات، تعرية الرمال، النقل البحريّ، الازدهار الطحلبي الضار).
2. الصيد الجائر وغير المستدام الناتج عن الطلب الكبير على الموارد البحرية في سوريّة وزيادة كثافة عمليات الصيد، وزيادة عدد وقدرات قوارب الصيد، مما شكل ضغطاً على المخزونات السمكية واستنزاف العديد منها في أغلب المصايد.

3. التغيرات المناخية التي حدثت في العقود الماضية كان لها تأثيرات كبيرة على النظم البيئيّة، ومن المرتقب أن تتفاقم هذه التأثيرات نتيجة التغيرات المناخية المتوقعة.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. تطوير الخطط الخاصة بالمناطق الأيكولوجية البحرية من خلال التنسيق بين كافة المؤسسات المعنية بالمناطق البحرية.
2. تحديث تخطيط الحيز البحري ليتم إدارة النظم الأيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام.

إمكانية تحقيق الهدف الرابع عشر:

يعد هذا الهدف من الأهداف التي يصعب بلوغها نظراً لاعتماد التقدم في مؤشراته على الجهود الإقليمية والدولية لحماية البحر الأبيض المتوسط.

الهدف الخامس عشر

الحياة في البرّ

أهم مؤشرات الهدف:

زادت مساحة الأراضي المتدهورة في عام 2019 عن عام 2015، حيث بلغت نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة في عام 2019 حوالي 23.8 بالمئة مقابل 12 بالمئة في عام 2015، وبزيادة قدرها حوالي 98 بالمئة عن قيمة المؤشر في العام 2015، فيما لم تشكل مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة أكثر من 2.9 بالمئة خلال الفترة 2010-2023.

كما ارتفع مؤشر القائمة الحمراء لعدد الأنواع المهددة بالانقراض من الكائنات الحية البرية النباتية والحيوانية من (60) نوع حيواني ونباتي عام 2010 بشكل كبير ليصل إلى (369) نوع عام 2022.

وقد تراجع الكربون العضوي في ترب سورية بشكل متدرج من حوالي (33) ألف طن عام 2010 وصولاً إلى حوالي (28.5) ألف طن في عام 2022.

انضمت سورية إلى اتفاقية التنوع البيولوجي في العام 1995 وعملت على تطبيق أهدافها الثلاثة الرئيسة والتي منها التقاسم العادل والمنصف عن المنافع الناتجة من استخدام التنوع البيولوجي، وبعدها شاركت سورية في المفاوضات الخاصة بصياغة بروتوكول "ناغويا" بشأن الحصول على المصادر الوراثية البرية النباتية والحيوانية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عنها، وانضمت إليه فيما بعد، كما أنجزت سورية خطة العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي للفترة 2001-2010.

كما انضمت سورية إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في العام 1994، وقد التزمت بإعداد وتنفيذ استراتيجية وبرامج عمل لمكافحة التصحر والجفاف وإدارة الأراضي بشكل مستدام، وقد أعدت عام 2019 التقرير الوطني لتحييد آثار تدهور الأراضي، كما أعدت الاستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف عام 2020

وقد تلقت سورية مساعدات دولية بشأن حفظ التنوع البيولوجي منذ تاريخ الانضمام إلى اتفاقية التنوع وصلت في العام 2010 إلى (86) ألف دولار أمريكي، ومن ثم توقفت هذه المساعدات نهائياً خلال الفترة بين 2013-2019، وعادت المساعدات خلال الفترة 2020-2023 لتصل إلى 55 ألف دولار أمريكي.

أهم معوقات الهدف:

1. التغيرات المناخية سيما عملية انزياح الفصول والمواسم المطرية والظواهر المتطرفة من موجات الحرارة والهطولات المطرية الشديدة أو احتباس الهطولات لفترات طويلة،
2. زيادة شدة وتكرار موجات الجفاف،
3. الإدارة غير الرشيدة للموارد الطبيعية،
4. ضعف الوعي بأهمية الحفاظ على النظم الإيكولوجية،
5. ضعف التمويل المتاح.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي ومكافحة التصحر،
2. تحسين الإدارة المستدامة للأراضي،
3. رفع الوعي البيئي وبناء القدرات،
4. تعزيز التعاون والشراكات الإقليمية والعالمية،
5. تمكين المجتمعات المحلية.

إمكانية تحقيق الهدف الخامس عشر:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف التي يصعب بلوغها فهو يتعلق بصورة كبيرة بالتغيرات المناخية والإمكانات المالية والتقنية لتنفيذ الخطط الوطنية الهادفة إلى الحفاظ على التنوع البري النباتي والحيواني.

الهدف السادس عشر

الأمن والسلم والمؤسسات

أهم مؤشرات الهدف:

ارتفع عدد ضحايا القتل العمد من 213 حالة عام 2010 إلى 3096 حالة عام 2013، لتبدأ بالتناقص إلى 905 حالة عام 2015 و520 حالة عام 2019، و432 حالة عام 2023، لتبقى أعلى من عام 2010 بمقدار أكثر من الضعف. كما زادت عدد حالات الإصابة الناجمة عن العنف البدني من 164 حالة عام 2010 إلى 518 حالة عام 2013 ومن ثم بدأت بالتراجع لتصل إلى 277 حالة عام 2019، وإلى 157 حالة عام 2023. كما زادت حالات الاعتداء الجنسي للشباب والشابات تحت سن الـ 18 من 16 حالة عام 2010 إلى 37 حالة عام 2013 وإلى 59 حالة عام 2015، ومن ثم تراجعت إلى 44 حالة عام 2019، وإلى 19 حالة عام 2023. أما بالنسبة لعدد حالات الشابات فوق سن الـ 18 فقد انخفضت من 134 حالة عام 2010 إلى 57 حالة عام 2015 ثم بدأت بالارتفاع لتصل إلى 72 حالة عام 2019، و101 حالة عام 2021. وبخصوص الشباب فوق سن الـ 18 فقد انخفضت عدد الحالات من 416 حالة عام 2010 إلى 61 حالة عام 2015، ومن ثم بدأت بالارتفاع إلى 151 حالة عام 2019، وعاودت الانخفاض إلى 42 حالة عام 2023.

أما بالنسبة لعدد حالات الاتجار بالأشخاص فقد انخفضت من 116 حالة عام 2010 إلى 55 حالة عام 2013، ومن ثم الارتفاع إلى 123 حالة عام 2015، و216 حالة عام 2019، ولتصل عام 2021 إلى 451 حالة.

وارتفع عدد حالات التدفقات المالية غير المشروعة من (541) حالة في عام 2016 وبالتدريج إلى (836) حالة في عام 2018، ما لبث أن انخفض في عام 2019 إلى (564) حالة متراجعاً بنسبة 32.5 بالمئة عن عام 2018 لكنه بقي أعلى من مستواه عن عام 2016.

وشهد عدد حالات تهريب الأموال المضبوطة تراجعاً واضحاً خلال الفترة 2016-2019، فقد تراجعت هذه الحالات من (27) حالة عام 2016 إلى (25) حالة في عام 2018 وصولاً إلى (7) حالات عام 2019، أي أن عدد هذه الحالات انخفضت بنسبة 74 بالمئة في عام 2019 عما كانت عليه في عام 2016.

وارتفعت نسبة شكاوى المواطنين للجهات المختصة بنسبة 1.17 بالمئة عام 2019 مقارنة بعام 2015 لتنخفض بنسبة 0.07 بالمئة عام 2022 مقارنة بعام 2019.

كما بلغ عدد المطلوبين الذين استفادوا من آلية رسمية أو غير رسمية لتسوية

أوضاعهم (1446) شخصاً في عام 2010، ثم زاد هذا العدد في عام 2019 ليصل إلى (201056) شخصاً، ثم انخفض العدد في عام 2023 ليصل إلى (70778) شخصاً.

اتجهت الحكومة السورية إلى إعادة هيكلة المؤسسات الرقابية، وسن المزيد من التشريعات والقوانين المتعلقة بتكريس الشفافية ومحاربة الفساد، وتشكيل لجان تدقيق وتحقيق مهمتها تحديد مكامن الخلل والضعف، ورفع المقترحات والتوصيات إلى صناع القرار والجهات المختصة، والعمل المكثف على تطوير القدرات والمعارف الشخصية للكوادر التنفيذية في مختلف المؤسسات والأجهزة الرقابية، وذلك عن طريق برامج التدريب والتأهيل والدورات التخصصية.

أقرت الحكومة السورية وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي تتضمن إجراءات تنفيذية بهدف الارتقاء بالأداء المؤسساتي للجهات المعنية وتقديم خدمات عامة بمرونة وجودة عالية؛ كما تهدف إلى تفعيل آليات الشفافية والنزاهة في الإدارات الحكومية وإشراك المواطنين في مكافحة الفساد. كما عملت على إعداد قانون الكشف عن الملاءة المالية الذي يهدف إلى تهيئة البيئة التشريعية لضبط حالات الكسب والإثراء غير المشروع والحد من استخدام المواقع الوظيفية في تحقيق المصالح الشخصية.

وعلى المستوى الدولي، تشدد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تفعيل عنصر المساءلة من قبل المجتمع الدولي ومنظماته المعنية للحكومات والمنظمات والأشخاص التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ومن بين هذه الانتهاكات: تمويل ودعم الإرهاب في الجمهورية العربية السورية وتحويله كورقة ضغط سياسية لتدمير مؤسسات الدولة السورية وابتزازها سياسياً، وفرض تدابير اقتصادية أحادية الجانب على قطاعات حيوية، كالغذاء والصحة والتعليم والطاقة والتحويلات المالية، بدلاً من دعم سورية في مواجهة ظروف الحرب، والتدخلات الخارجية السلبية في الشأن السياسي السوري، وذلك من خلال دعم الإرهاب وزرع بذور الفتنة والطائفية والمذهبية والعرقية في الشعب السوري، والإيقاف أحادي الجانب للمشاريع التنموية الدولية المخصصة للجمهورية العربية السورية، وحرمان الجمهورية العربية السورية من عضويتها في بعض المنظمات الدولية، وتجميد أصول سورية في الخارج، وحرمان المؤسسات السورية، خاصة المصارف السورية وقطاع الأعمال، من القيام بدورها في تأمين مستلزمات عيش المواطنين، وفرض شروط على تقديم المساعدات الإنسانية وتقليص مخصصات خطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وحرمان سكان الجولان

السوري المحتل من حقهم في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي والعودة إلى وطنهم الأم، ومن حقوهم المشروعة كاملة، خاصة حقّهم في الحياة والعمل والصحة والتعليم والتنقّل والملكية والعيش بمستوى معيشة لائق.

أهم معوقات الهدف:

1. انتشار الإرهاب في أجزاء واسعة من أراضي الجمهورية العربية السورية، مستفيدا من الدعم الذي توفره حكومات أجنبية.
2. أعمال العدوان التي شنّها ما يُسمّى "التحالف الدولي" فاقد الشرعية والميليشيات المتحالفة معه على مناطق سوريّة عدّة، خاصة الشمالية والشرقية منها.
3. احتلال قوات عسكرية أجنبية لأجزاء من أراضي الجمهورية العربية السورية.
4. خروج جزء كبير من الحدود الوطنية عن سيطرة الدولة وانتشار المعابر غير الشرعية على طول تلك الحدود.
5. التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تعرقل الجهود الوطنية الرامية لخلق بيئة مواتية لعودة طوعية وآمنة وكريمة للاجئين والنازحين السوريين إلى مناطقهم الأصلية.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. وقف تمويل المجموعات الإرهابية المسلحة والعمليات الإرهابية.
2. إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية.
3. بسط سلطة الدولة على كافة أراضيها.
4. التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم التهريب والاتجار بالشر.

إمكانية تحقيق الهدف السادس عشر:

يرتبط تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير على توفر بيئة دولية مساندة وداعمة لجهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وإعادة الاستقرار والأمان لكافة الأراضي السورية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ووقف اعتداءاتها على الأراضي السورية، وإنهاء الوجود اللاشرعي للقوات الأمريكية والتركية، ووقف دعمها للمجموعات الإرهابية والميليشيات المتحالفة معها، كما يتطلب تحقيق هذا الهدف دعم جهود الحكومة في توفير مقومة العودة الطوعية، والآمنة، والمستدامة للنازحين، واللاجئين. (انظر الإطار 1)

17

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف السابع عشر

الشراكات وحشد الموارد

أهم مؤشرات الهدف:

انخفض إجمالي الإيرادات الحكومية منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب إلى أقل من نصف ما كان عليه في عام 2010 (من 22 بالمئة في عام 2010 إلى 10 بالمئة في عام 2013)، وتحسن بشكل طفيف خلال العامين اللاحقين إلى 14 بالمئة، ومع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسب أكبر من زيادة الإيرادات تراجعت نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي في السنوات اللاحقة ووصلت إلى 9 بالمئة في عام 2020، ثمّ تحسنت في عام 2022 إلى حوالي 13.5 بالمئة، وكان الانخفاض الأكبر في حجم الإيرادات الضريبية التي تراجعت من 10 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2010 إلى أقل من 4 بالمئة في عام 2015 لتتحسن تدريجياً في السنوات اللاحقة وتصل إلى 7.4 بالمئة في عام 2022، وبالمقابل انخفضت نسبة الموازنة الممولة من الإيرادات الفعلية من 91 بالمئة في عام 2010 إلى أقل من 35 بالمئة في عام 2013، وبعد أن تحسنت في السنوات اللاحقة ووصلت إلى حدود 50 بالمئة في عام 2019، عادت إلى التراجع مجدداً في عامي 2021 و2022. وبعد أن كانت تمول الضرائب المحلية ما يقارب 42 بالمئة من الموازنة العمومية للدولة تراجعت هذه النسبة خلال وسطي سنوات الحرب إلى أقل من 23 بالمئة، وتحسنت بشكل طفيف في عام 2022 لتبلغ حوالي 25 بالمئة.

تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الموازنة المحلية من حوالي 10 بالمئة في عام 2010 إلى أقل من 2 بالمئة خلال وسطي سنوات الحرب، وعلى الرغم من ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات ما قبل الحرب بحدود 2.5 بالمئة، تراجعت هذه النسبة إلى أقل 1 بالمئة خلال سنوات الحرب.

ازداد إجمالي تدفقات التحويلات المالية الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب، لترتفع هذه النسبة عشرة أضعاف ما كانت عليه في عام 2010 وتصل إلى حوالي 22 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

بالنسبة لمؤشر خدمة الدين من الصادرات السورية، فقد انخفضت هذه النسبة تدريجياً من 2.2 بالمئة في عام 2010، إلى أقل من 1 بالمئة خلال سنوات الحرب وأصبحت شبه معدومة في عام 2022.

وفيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت، فعلى الرغم من الضرر الحاصل في البنية التحتية لقطاع الاتصالات، إلا أنّ عدد مشتركي الإنترنت في سورية شهد زيادة متسارعة خلال سنوات الحرب وبعد جائحة كوفيد، ووصل عدد مشتركي الإنترنت

ADSL إلى أكثر من 1.8 مليون مشترك في عام 2023، بعد أن كانت حوالي 70 ألف مشترك فقط في عام 2010.

تشير لوحة متابعة الاقتصاد الكلي في سورية التي تغطي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي في سورية وتذبذب مؤشراته، والتي تعكس المحصلة النهائية لنتيجة رصد التقدم المحرز في الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والمؤشرات المهمة التي تنطوي عليها كما أنها في نفس الوقت تساعد في تفسير بعض المؤشرات السابقة.

أهم معوقات الهدف:

1. استمرار الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول على جميع مكونات ومفردات التنمية في سورية.
2. القيود المالية الخارجية وتحدي تمويل التنمية.
3. تقييد حركة التجارة الخارجية.
4. استمرار نهب وسرقة الموارد الطبيعية والثروات في سورية على نحو يخالف كافة المبادئ والمعايير الدولية.
5. عدم استقرار المالية العامة وضعف المقدرة على تمويل أهداف التنمية المستدامة.
6. بطء وتعثر التحول البنيوي للاقتصاد السوري.

أهم متطلبات تحقيق الهدف:

1. الرفع الفوري غير المشروط للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.
2. تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بحيث تكون شراكات متكاملة على جميع المستويات، بما يضمن بلورة التزام جميع الشراكات والأطراف الفاعلة بشأن تحقيق غايات التنمية المستدامة في سورية وتعزيزها على جميع المستويات.

3. توفير شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع حيوية إنتاجية وخدمية مشتركة.
4. تعزيز سبل الوصول إلى التجارة الخارجية وتوفرها لسورية.
5. الإصلاح المالي والنقدي بمختلف مستوياته، بغية ضمان حشد الموارد المالية والاقتصادية المحلية على النحو الأمثل.
6. تعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة والواعدة التي تحفز زيادة الإنتاجية ونقل التكنولوجية.
7. تعزيز القدرات الإحصائية وتطويرها في سورية، وتعزيز شمولية التغطية وتوزعها الجغرافي.

إمكانية تحقيق الهدف السابع عشر:

ترتبط إمكانية تحقيق هذا الهدف بإمكانية تحقيق الأهداف السابقة من جهة، وبمدى الالتزام الدولي برفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب كلياً من جهة ثانية، إضافةً إلى الالتزام الدولي بمبدأ الشراكة عالمياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا يعد من الأهداف التي يصعب بلوغها بحلول عام 2030. في ظل غياب توفر مقومات تحقيق الأهداف السابقة. (انظر الإطار 1)

معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية (المعوقات العامة):

- فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، حزماً متواصلة من التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب غير المشروعة على الجمهورية العربية السورية وبشكل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، لتستهدف استقرار الاقتصاد السوري وفاعلية عمل مؤسساته وملحقة خسائر كبيرة ولتمثّل انتهاكاً كبيراً بحقوق السوريين الأساسية.

- استمرار بعض الدول بسياساتها غير المشروعة القائمة على العدوان ودعم الإرهاب والاستثمار فيه لخدمة مصالحها، واحتلالها أجزاء من المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية من السورية ونهب ثرواتها، واستمرار احتلال "إسرائيل" الجولان السوري واعتداءاتها المتكررة على الأراضي السورية الذي يهدد ويزعزع استقرار المنطقة.

- استمرار وجود مناطق خارج سيطرة الدولة الأمر الذي يعوق العملية التنموية في تلك المناطق، بل يعوق وصول المساعدات الإنسانية إليها.

- سرقة موارد الطاقة في سورية من قبل القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية والميليشيات المتحالفة معها، مما أثر في الإمكانات الوطنية وتوظيفها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

- ضعف النشاط الاقتصادي الإنتاجي نتيجة خروج قسم كبير من المنشآت والبنى التحتية خارج الدورة الاقتصادية بسبب ما أصابها من تدمير وسرقة خلال سنوات الحرب على سورية.

- نقص الموارد المالية اللازمة لإعادة إعمار السكن والبنى التحتية، وتنشيط الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي.

- التقلبات الحادة في سعر صرف العملة الوطنية الناتجة عن تراجع مصادر القطع الأجنبي في الاقتصاد.

- نقص مصادر الطاقات التقليدية الداعمة للنمو الاقتصادي وضعف منظومة الطاقات الأخرى.

- ازدياد حدة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي أثرت سلباً على قطاع الزراعة والغطاء النباتي وضعف الإمكانات المالية ونقص مستلزمات التكيف مع التغيرات المناخية.

المتطلبات الرئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سورية:

- الوقف الفوري للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.
- إنهاء الاحتلال بكافة أشكاله.
- وقف عرقلة جهود الدولة السورية الرامية لاستعادة الأمن والاستقرار، وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، ومكافحة الإرهاب.
- وقف نهب واستنزاف الموارد والثروات الوطنية التي تمثل الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.
- إلغاء تعليق عضوية سورية في بعض المنظمات الدولية.
- تقديم الدعم الدولي لخطط التنمية في سورية، لاسيما من خلال التمويل الكافي والقابل للتنبؤ وغير المشروط لدعم التنمية والتعافي المبكر، بما في ذلك التعافي من آثار كارثة الزلزال.
- دعم مشاركة سورية وسائر الدول النامية، في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية بشكل عادل ومنصف، وتفعيل دور المؤسسات الدولية في دعم الأولويات الوطنية للدول الأعضاء.
- العمل على تيسير تقديم المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية للتمويل الطارئ والدعم للدول الأعضاء التي تواجه كوارث طبيعية دون إبطاء أو تسييس.

يعرض الشكل 19 ملخصا لتصنيف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر حسب إمكانية تحققها وذلك بناء على التقدم المحرز، والتحديات والمعوقات.

الشـكل رقم (19) تصنيف الأهداف حسب إمكانية تحققها

الجهود المبذولة من قبل سورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

استمرت الحكومة في تسخير كافة إمكانياتها المالية، والبشرية لمواجهة التحديات والتبعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي فرضتها سنوات الحرب الجائرة، والإجراءات القسرية الأحادية الجانب، والاحتلال الأجنبي، وسرقة الموارد، والكوارث الطبيعية والصنعية والتي كان آخرها الزلال الذي ضرب البلاد في السادس من شباط 2023؛ ناهيك عن التبعات التي خلفها اضطراب الأسواق العالمية والإقليمية.

وفي ظلّ هذا المشهد القاسي، كان مستوى معيشة المواطن العنوان الأساس للعمل الحكومي، فعلى الرغم من قلة الموارد المالية استمر الدعم الاجتماعي للسلع والمواد، بل جرى تطوير آليات إيصاله إلى مستحقيه. وأُطلقت عدة مبادرات استهدفت قطاع التشغيل كبرنامج دعم الخريجين الجدد، وبرنامج دعم وتمكين الريف السوري، ومركز الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال، وربط برنامج التدريب المنتهي بالتشغيل مع برنامج دعم المسرحين من خدمة العلم.

وشكل الأمن الغذائي أحد أهم الأهداف والأولويات التنموية التي حضت عليها البيانات الوزارية للحكومة فاستمرت عملية المراقبة ورصد مستويات الأمن الغذائي الأسري، واستمر دعم المنتجات الزراعية، والتعويض عن الأضرار التي أصابت بعض المحاصيل نتيجة الكوارث الطبيعية، وجرى تعديل الخرائط والخطط الزراعية بما يتناسب مع تحقيق أولويات الأمن الغذائي.

ولم يتوقف تقديم الخدمات الصحية، أو إعادة ترميم وتأهيل البنى التحتية الصحية المتضررة، أو تنمية وتطوير الموارد البشرية والكوادر الصحية، بل استمر توفير مستلزمات العمل، والتوسع في التحصين ضد الأمراض، وتطوير القطاع الدوائي.

وتواصل تقديم الخدمات التعليمية؛ فتبنت الحكومة أنماطاً عدة من التدخلات لتحسين استمرارية الالتحاق بالتعليم كالتعليم المكثف، والتعليم التعويضي ودروس الأندية المدرسية، ودورات المكملين، إضافة إلى الاستفادة القصوى من البنية التحتية المتوفرة لقطاع التعليم.

ويجري العمل باستمرار على تطوير البيئة التشريعية والقانونية لتعزيز المساواة بين الجنسين كان آخرها التعديلات التي طالت قانون الأحوال الشخصية السوري. كما تبنت الحكومة استراتيجية مناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

وحظي قطاع الموارد المائية بأهمية كبيرة، فقد جرى إعادة تأهيل عدد من شبكات ومحطات مياه الشرب المتضررة، وتحويل جزء من الآبار للعمل بالطاقة المستدامة، وتأهيل عدد من السدود لتعظيم الاستفادة من المياه المتاحة، إضافة إلى تعزيز الإدارة المستدامة والرصد والرقابة. وفي مجال الطاقة جرى إصلاح وترميم جزء من محطات إنتاج الكهرباء والغاز وآبار النفط وخطوط النقل المتضررة، وجرى إعادة الكهرباء لأجزاء واسعة من المناطق المحررة، وإنشاء عدة معامل لمعالجة الغاز في عدد من المحافظات، وإنشاء خط الغاز العربي للمساهمة بتزويد محطات توليد الكهرباء بالغاز وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة. وازداد الاهتمام بالأمور المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها وزيادة نسبة مساهمتها في ميزان الطاقة.

واستمر تأهيل مرافق النقل بأنواعها كافة، وترميم وإعادة تأهيل بعض الطرق المتضررة، وتوفير بيئة تشريعية لتنشيط الاستثمار الصناعي وتقديم الميزات والحوافز لعودة رأس المال الصناعي المهاجر، كما عملت على إعادة تأهيل البنى التحتية لعدد من المدن والمناطق الصناعية.

واستمر تطوير البنية الأساسية لقطاع المعلوماتية، وتوسيع إيصال خدمات تقانة المعلومات والاتصالات والنفاذ إلى المعلومات والمعرفة مثل الإنترنت وغيرها إلى المناطق الريفية والبعيدة عبر مجموعة من المبادرات، إضافة إلى توفير البيئة التمكينية والتشريعية لتعزيز استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في التعاملات والخدمات الإلكترونية.

وفي مجال التغيرات المناخية تبنت الحكومة مشروع تعزيز قدرة المجتمع المحلي في الغوطة الشرقية على مواجهة التغيرات المناخية وتحديات ندرة المياه من خلال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وتدخلات التكيف الفورية عام 2021، كما تبنت مشروع الاستعداد والجاهزية للوصول لموارد الصندوق الأخضر للمناخ عام 2019.

تمتلك الجمهورية العربية السورية جملة من التشريعات الوطنية الهادفة إلى الحفاظ على المياه الإقليمية البحرية، وأتى معززاً لهذه القاعدة التشريعية الوطنية انضمام سورية إلى عددٍ من المعاهدات والاتفاقات الإقليمية والدولية المتعلقة بمسائل بيئيةٍ ذات بعدٍ إقليمي وعالمي. كما جري ويجري تعميم مفهوم التنوع البيولوجي وأهمية خدمات النظم البيئية، وجرى إعداد دراسات تتعلق بتكاليف التدهور البيئي.

استمرت الحكومة السورية في جهودها الهادفة لتعزيز الأمن والاستقرار في المناطق السورية، وهي ماضية في تحرير كافة المناطق من المجموعات الإرهابية المسلحة والدول التي تدعمها، وأطلقت برامج تنفيذية لتوفير العودة الطوعية والمستدامة للسكان المتضررين من الحرب إلى مناطق سكنهم المعتادة، وأجرت الكثير من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لتعزيز كفاءة وقدرة المؤسسات الوطنية على إدارة التنمية، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام 2019 وشكلت اللجان الخاصة بتنفيذها والإشراف على هذا التنفيذ.

منذ فجر الاستقلال، لم تتوان الجمهورية العربية السورية عن مد يدّ التعاون الثنائي، والتعاون مع المنظمات الدولية بكافة أنواعها. ذلك أنّ التعاون الدولي يحظى بأهمية بالغة في ردم الفجوات المالية، والمعرفية، والتقنية والتكنولوجية، ويؤدي دوراً مهماً في تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي. ولذلك، عمدت الجمهورية العربية السورية إلى تطوير شراكاتها مع بعض دول الجوار والدول الصديقة، على النحو الذي يضمن السيادة الوطنية والندية والحفاظ على المبادئ والمصالح الوطنية.

وتجدر الإشارة أنّ الظروف التي مرت وتمر بها الجمهورية العربية السورية لم تمنع أجهزتها الإحصائية من متابعة العمل، فاستمر العمل على جمع ونشر البيانات، وتطوير أدوات ومنهجيات جمعها وتصنيفها؛ بل عملت على متابعة تصميم نظام للرصد والتقييم (نظام معلومات التنمية) يتمتع بالمرونة الكافية لإصدار تقارير مختلفة عن حالة الإنجاز والأداء المرتبطة بجهود التنمية.

سادساً

الخاتمة والخطوات القادمة

وفرت سورية في إطار سعيها لبناء مستقبلها التنموي، رؤية إجمالية تضمنها البرنامج التنموي لسورية في ما بعد الحرب تعتمد على تحقيق ثلاث مهام كبرى هي: وقف الحرب، واستعادة السلم والاستقرار، وصولاً إلى تجاوز آثار الحرب عبر عملية إعادة إعمار مجتمعية واقتصادية شاملة تعبر عن تطلعات الشعب السوري من خلال إطار تشاركي لمسارات التنمية تضمن استدامتها وملكيتها الوطنية لأجندة التنمية العالمية.

ففي مجال وقف الحرب، واستعادة السلم والاستقرار ستستمر سورية في جهودها الهادفة لتعزيز الأمن والاستقرار في المناطق السورية، وإنهاء الاحتلال، وتحرير كافة المناطق من المجموعات الإرهابية المسلحة والدول التي تدعمها.

وفي المجال التنموي؛ إنّ لدى سورية كم كبير من العمل في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها التنموية، نذكر فيما يأتي أهم محاورها:

على المستوى الدولي والإقليمي:

تتابع الجمهورية العربية السورية على المستوى الدولي جهودها في تحقيق التنمية من خلال تعزيز علاقات التعاون وإبرام الشراكات الاقتصادية مع الدول الصديقة لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في كافة المجالات الزراعية والصناعية والطاقة والبنى التحتية، على النحو الذي يضمن سيادتها ومصالحها الوطنية؛ فقد بات من الضروري تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين سورية ودول الإقليم في المجالات التي تتمتع بأبعاد إقليمية ودولية، وقد بدأت سورية حديثاً في هذا المجال من خلال اتفاقية تعزيز الزراعة والأمن الغذائي مع دول الجوار، العراق ولبنان والأردن.

وفي هذا الإطار، تبرز مجموعة من المسائل تمثل روافع نجاح جهود العمل التنموي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس في سورية وحسب، بل في جميع دول العالم وفي مقدمتها:

- أهمية وفاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزامها بالعمل على الرفع الفوري للتدابير القسرية المفروضة على الجمهورية العربية السورية بشكل كامل وغير مشروط إنقاذاً لمضمون أجندة التنمية 2030- الفقرة 30.

- تقديم الدعم الدولي لخطط التنمية في سورية، لاسيما من خلال التمويل الكافي والقابل للتنبؤ وغير المشروط لدعم التنمية والتعافي المبكر، بما في ذلك

التعافي من آثار كارثة الزلزال.

◊ دعم مشاركة سورية وسائر الدول النامية، في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية بشكل عادل ومنصف، وتفعيل دور المؤسسات الدولية في دعم الأولويات الوطنية للدول الأعضاء.

◊ العمل على تيسير تقديم المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية للتمويل الطارئ والدعم للدول الأعضاء التي تواجه كوارث طبيعية دون إبطاء أو تسييس.

على المستوى الوطني:

1. مراجعة الخطة الاستراتيجية "سورية 2030"

نص القرار رقم 29/م.و تاريخ 19/5/2020 الذي اعتمد البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب وفي المادة 5 منه "تقوم هيئة التخطيط والتعاون الدولي، بالتنسيق مع الجهات المعنية، بإعداد تقرير مراجعة للخطة الاستراتيجية كل ثلاث سنوات، يتضمّن المقترحات اللازمة لتعديل هذه الخطة بحسب المستجدات وتقدّم التنفيذ."

◆ وفي هذا الإطار، يشكل تقرير التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة، والاستعراض الوطني الطوعي، إضافة إلى الدراسات الأخرى التي يجري، وسيجري إعدادها بشأن تقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2030 بمكوناتها المختلفة، دليل عمل يوجه إعداد تقرير مراجعة هذه الخطة وبخاصة في المجالات الآتية:

◆ المستجدات المرتبطة بآثار الكوارث الطبيعية وبخاصة زلزال 6 شباط 2023.

◆ التحديات والمستجدات الدولية والوطنية، وبخاصةً تلك الواردة في متن هذه المراجعة.

◆ تعزيز نهج الإدماج: بالتركيز على أهداف التنمية المستدامة، ومقاصدها، ومؤشراتها وبإبراز ترابطاتها مع البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب بكافة مكوناته.

◆ تطوير الشراكات من اجل التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بتطوير نماذج تمويل التنمية تأخذ باعتبارها حشد الوارد المحلية، وعودة رأس المال الوطني المهاجر.

2. تأصيل أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي:

عملت الحكومة على تأصيل أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، من خلال إعداد تقارير التنمية المستدامة المحلية لكافة المحافظات، كما ستعمل على نشر ثقافة التنمية المستدامة بين المجتمعات المحلية، وبناء القدرات المحلية في مجال إدماج أهداف التنمية المستدامة في متن خطط التنمية المحلية في المحافظات.

3. الرصد والتقييم، والإحصاء:

سيجري العمل على متابعة تصميم وتشغيل نظام وطني للرصد والتقييم (نظام معلومات التنمية)، يتمتع بالمرونة الكافية لإصدار التقارير المختلفة عن حالة الإنجاز والأداء المرتبطة بجهود التنمية، وبما يساهم في قياس أثر تنفيذ البرامج والمشاريع على مؤشرات الأهداف، ويسهل عملية إعداد التقارير ومراقبة التقدم المحرز.

كما ستتابع الحكومة تطوير منظومة الإحصاء الوطنية، وصولاً إلى ردم فجوة البيانات، وبخاصة ما تعلق منها ببيانات مؤشرات التنمية المستدامة، وعلى المستويات الجغرافية كافة، وستعمل على تطوير أدوات ومنهجيات جمع وتصنيف البيانات لتحسين الإبلاغ عن التقدم المحرز في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وستستمر في إصدار النشرات الإحصائية، وكتب الإحصاء السنوية بشكل يعزز شفافية البيانات والمعلومات، ويسهل وصولها إلى مستخدميها.

4. تطوير حوكمة التنمية وتعزيز الأطر المؤسسية:

ستعمل الحكومة على المضي قدماً في تطوير الهياكل والبنى المؤسسية لتحسين إدارة التنمية من خلال تطوير الهياكل التنظيمية وبناء القدرات، كما ستعمل على استكمال مشاريع وتدخلات البرنامج الوطني للإصلاح الإداري بهدف تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الشفافية والنزاهة. وستستكمل إصلاح النظام القضائي والأجهزة الرقابية، وبناء المؤسسات القوية والفعالة، وإصلاح القطاع العام الاقتصادي. وقد تبنت العديد من البرامج في هذا المجال، أهمها: برنامج تعزيز المواطنة وسيادة القانون، برنامج تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، برنامج مكافحة الجريمة المنظمة، برنامج تطوير منظومة التشريع السوري، برنامج الإصلاح القضائي، برنامج الإصلاح الإداري، برنامج الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرقمي، برنامج تطوير منظومة السياسات العامة والتخطيط والإحصاء، برنامج إدارة واستثمار أملاك الدولة، برنامج إعادة هيكلة قطاع الإعلام، الخطة الوطنية للامركزية المحلية.

5. تطوير التشريعات الوطنية:

تعمل الحكومة وبشكل مستمر على تطوير التشريعات الوطنية بهدف توفير بيئة تمكينية لعمل القطاعات المختلفة وقد أصدرت خلال الفترة الماضية منذ تقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول عام 2020 عشرات القوانين والمراسيم في هذا المجال. وستعمل خلال المرحلة القادمة على استكمال تطوير التشريعات وخاصةً تلك المتعلقة بتطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية لإدارة التنمية في سورية وتشريعات تعزيز المساواة وحشد الموارد، وغيرها.

6. تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية:

تبنت الحكومة خطة وطنية لإعادة اعمار المناطق المتضرر بالزلزال الذي أصاب سورية يوم 6-2-2023، وستعمل على حشد الموارد لتنفيذ مكونات الخطة في مختلف القطاعات وستقوم بتنسيق المبادرات الوطنية والدولية في هذا المجال.

كما تبنت الحكومة برنامج تطوير إدارة الكوارث في المحافظات السورية: يهدف البرنامج إلى تطوير العمل في مجال إدارة الكوارث، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الخسائر المادية والبشرية باتّباع أحدث منظومات التعامل مع الكوارث، وبناء نظام معلومات وطني لإدارة الكوارث، ووضع خطط عمل للاستجابة لحالات الكوارث الطبيعية والصنعية. ويُعنى البرنامج أيضاً بمجالات تخطيط وتقييم المخاطر، والمراقبة والكشف والوقاية والحماية والتأهب وتقييم الأضرار والاستجابة وعمليات السلامة العامة والتعافي عبر جميع مستويات الحكومة (المركزية والمحلية)، بالتعاون مع القطاع الخاص. وقد تضمن البرنامج المكونات التالية:

- الإطار المؤسسي والتنظيمي لإدارة الكوارث والطوارئ.
- نظام المعلومات الوطني لإدارة الكوارث.
- خطط العمل للاستجابة لحالات الكوارث الطبيعية والصنعية.
- دعم الوحدات الإدارية والمجتمع المحلي في التخفيف من مخاطر الكوارث.

7. تطوير الشراكات من اجل التنمية:

انطلاقاً من مبدأ التشاركية في التخطيط والتنفيذ والتقييم، تعمل الحكومة على توزيع وتحديد المسؤوليات لجميع الفاعلين حيث تتولى الحكومة المركزية مسؤولية إعادة الاستقرار والحفاظ على الأمن وتطبيق القانون، وقيادة عملية إعداد خطط

ومخططات إعادة الإعمار، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة أقطاب النمو وتعزيز الاستثمار وخلق الشراكة مع القطاع الخاص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والمحافظة على البيئة وضمان شروط المنافسة ومنع الاحتكار. وجرى تحديد مسؤوليات الإدارات المحلية بتقييم أضرار وخسائر قطاعات التنمية المحلية، وتفعيل الخطة الوطنية للامركزية، ووضع خطط تنمية محلية لكل محافظة، والنهوض بمستوى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي وتوزيعها. وأعطي للقطاع الخاص الدور الأساسي في المساهمة في إعادة إعمار القطاعات الاقتصادية والخدمية، وزيادة الاستثمار والإنتاج، وزيادة مساهمته في إيرادات الدولة والالتزام بالقانون، وتحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية. أما دور القطاعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي، فتحدد في المساهمة في إعادة إعمار المناطق المتضررة، ودعم وتسهيل عودة النازحين داخلياً واللاجئين، والمساعدة في إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية وبرامج التدريب وبناء القدرات الشعبية وبرامج القروض الصغيرة الميسرة، وتنفيذ برامج للتعبئة الاجتماعية، والرقابة على الأسواق، والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية.

8. تعزيز التكامل الإقليمي:

بات من الضروري تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين سورية ودول الإقليم في المجالات التي تتمتع بأبعاد إقليمية ودولية، وقد بدأت سورية حديثاً في هذا المجال من خلال اتفاقية تعزيز الزراعة والأمن الغذائي مع دول الجوار، العراق ولبنان والأردن.

9. التحول الرقمي:

استكمال العمل على برنامج الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرقمي الذي يهدف البرنامج إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية لرفع كفاءة وفعالية الجهات الحكومية وكفاءتها، وتعزيز الحكم الرشيد، مع توسيع نطاق العمل من مجاله الضيق المرتبط بتحويل الخدمات التقليدية إلى خدمات الكرتونية إلى مجال أوسع يشمل بناء نماذج أعمال أكثر فعالية وخدمات مبتكرة، إضافة إلى تعزيز تجربة المستخدم وإشراك المواطن وسائر المكونات المجتمعية. ويتم التركيز على المكونات الآتية:

برنامج البيانات الحكومية المفتوحة (البيئة التشريعية، المنصات/البوابات التخصصية، تهيئة وبناء مجموعات البيانات.

برنامج العمليات الحكومية الإلكترونية وتحسين مستوى تقديم الخدمات (برامج فرعية

لخدمات محددة: أتمتة العمل القضائي، الصحة الإلكترونية، أتمتة الخدمات التجارية، برنامج لخدمات ومعاملات منتقاة من عدة جهات).

برنامج البنى الداعمة-الخدمات المشتركة (التوقيع إلكتروني، الشبكة الحكومية الآمنة، مراكز المعطيات، بناء "مسرى التكامل"، ...).

10. حشد الموارد وتمويل التنمية:

استكمال العمل على بناء نموذج تشاركي لتمويل التنمية في هاتين المرحلتين يقوم على ثلاث ركائز:

الأولى: حشد الموارد المحلية التي هي خارج دورة النظام المصرفي (والتقديرات تشير إلى ضخامة هذه الموارد)، وتحويلها إلى استثمارات عبر إقراضها. ولا يقتصر ذلك على تحريك أسعار الفائدة فقط؛ فمع أن تعديل سعر الفائدة هو أحد العوامل في زيادة الادخار والاستثمار، فإن العوامل التي هي أكثر أهمية هي وجود مؤسسات مالية متنوعة، ووجود مجموعة من المنتجات والأدوات والأصول المالية تناسب الشرائح المختلفة من المدخرين، التي سيكون لها أكبر الأثر في زيادة الادخار ثم الاستثمار. إن عدد المؤسسات المالية، وتنوعها لتخدم المدخرين مهم، لكن حجم الأصول المالية يبقى أكثر أهمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع التأمين ما زال يعاني من معوقات عملية تحدّ من إمكانات توسيع نطاق الخدمات التي يجب أن يوفرها للاقتصاد السوري، حيث ما زال ثمة غياب للربط بين قطاع التأمين والقطاع المالي ككل، باعتبار التأمين وسيطاً مالياً ووسيلة للادخار وتوجيه الاستثمار، ومن ثمّ تظهر ضرورة أن يكون قطاع التأمين هو قطاع رديف للقطاع المصرفي، لذلك فإن تطوير هذا القطاع سينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي خاصة والقطاع المالي على وجه العموم.

الثانية: تشجيع رأس المال الوطني المهاجر على العودة، وإعادة تأهيل مكامن إنتاجه، وهنا تظهر الحاجة إلى أنواع مختلفة من التسهيلات الإدارية والخدمية، وإعادة النظر في البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار من منظوري القيم المضافة والتوازن الجغرافي المستند إلى الميزات النسبية للإقليم والمحافظات.

الثالثة: تتعلق بالإنفاق الاستثماري الحكومي. فمن الضروري ترتيب أولويات الإنفاق لتخدم تحقيق أهداف كل مرحلة من مراحل البرنامج، بين القطاعات وضمن القطاع الواحد، مع أخذ المنظور المكاني في الحسبان. ومن الضروري العمل على زيادة الكفاءة الانتفاعية برأس المال أو الكفاءة الاستثمارية نتيجة للإصلاحات الهيكلية

والإدارية التي يتضمنها محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أهمية الانتقال من موازنات البنود إلى موازنات البرامج لما لها من أثر بالغ في رصد وتقييم جدوى تنفيذ البرامج والمشروعات وتخطيطها ككلٍ متصل مترابط مع الأهداف.

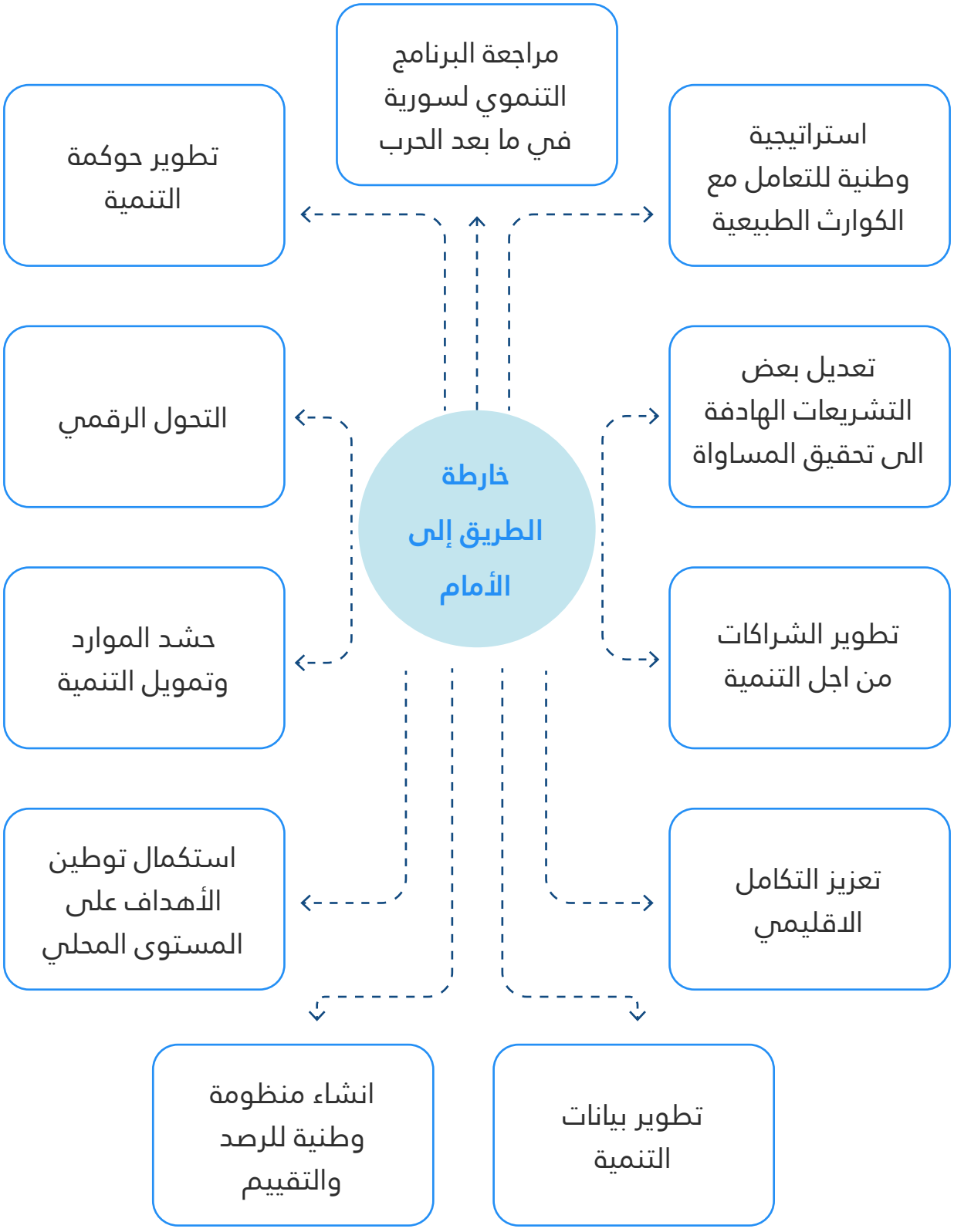

سابعاً

الملحـــق الإحصائـــي

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف الأول: القضاء على الفقر										
1_2_2_	معدل الفقر الشديد (خط الفقر الوطني)	نسبة مئوية	8,5		18,8	38,9	39,9	54,5	58.1	
1_3_1_	عدد المسجلين في التأمينات الاجتماعيه	الف فرد	1,949	1,995	1,979	1,854		2,027		2,028
1_3_1_	عدد المستفيدين من خدمات التامين	ألف فرد	543	572	667	635			749	
1_3_1_	نسبه الاسر المستفيدة من خدمات صندوق المعونة	نسبة مئويه	6	6	7	10			11	11
1_3_1_	عدد دور المسنين	عدد	12	13	17	19	20	20	20	20
1_3_1_	عدد دور الايتام	عدد	32	15	13	19			21	22
1_3_1_	معاهد ذوي الاعاقه	عدد	31	30	20	27	31	31	31	31
1_3_1_	عدد المستفيدين من معونات الشلل الدماغي	ألف شخص		26	27	30			31	31.8
1_1_2__	الانفاق العام على التعليم من اجمالي الإنفاق العام	نسبة مئويه	18,1	24,3	23,4	8,6	8,9	7,3	8,7	8.6
1_1_2_	الانفاق العام على الصحة من اجمالي الإنفاق العام	نسبه مئويه	4,7	2,4	5,6	3,2	5,6	6,8	5,4	6.1
1_1_2_	الانفاق العام الاجتماعي من اجمالي الإنفاق العام	نسبة مئويه	9,9	28,2	42,9	26,4	20,7	45,5	29,2	28.4
الهدف الثاني: القضاء على الجوع والزراعة المستدامة										
2_1_2_	الاسر الآمنة غذائياً	نسبة مئوية			15,6	35,8	5,1	11,2	11,2	9.4
2_1_2_	الاسر المعرضة لانعدام الامن الغذائي	نسبه مئويه			51,1	35,3	39,4	33,3	40,4	43.6

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
2_1_2_	الاسر متوسطة انعدام الامن الغذائي	نسبة مئوية			33,4	28,9	47,2	51,5	46,3	45.4
2_1_2_	الاسر شديدة انعدام الامن الغذائي	نسبة مئويه					8,3	4,0	2,1	1.6
2_3_1_	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل مجموعة الحبوب	ل.س/يوم عمل أسعار 2000 الثابته	1,934	2,410	1,714	3,104	2,640	1,273		
2_3_1_	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل مجموعة البقوليات	ل.س/يوم عمل أسعار 2000 الثابته	456	621	634	648	917	616		
2_3_1_	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل مجموعة المحاصيل الصناعية	ل.س/يوم عمل أسعار 2000 الثابته	1,670	1,621	1,879	1,372	1,660	1,507		
2_3_1_	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل مجموعة الفواكه	ل.س/يوم عمل أسعار 2000 الثابته	1,003	890	893	823	826	678		
2_3_1_	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل مجموعة انتاج حيواني	ل.س/يوم عمل أسعار 2000 الثابته	313	271	298	253	289	279		

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
2_4_1_	نسبةالمساحة الزراعيه المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	نسبة مئوية	5,5	5,6	6,3	4,5	4,5	4,7	3.64	3.78
2_5_1	عدد الموارد الجينية النباتية للاغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى االمتوسط	عدد	13,360	5,427	8,852	8,937	8,937	9,085	9,191	9,456
2_5_1_	عدد الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى الطويل	عدد	7,500	7,500	7,500	7,500	7,500	7,500	7,500	9,000
2_5_1	عدد الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى الطويل أو المتوسط	عدد	4	4	4	4	4	3	3	3
2_5_2_	نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة لخطر الانقراض	نسبة مئوية	60	60	60	60	60	60	60	60
2_أ_1_	مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية	نسبة مئوية	44	30	20	11	16	19		
2_ج_1_	الرقم القياسي لاسعار الأغذية	نسبة مئوية	100	313	510	1082	2484	5522	5689	

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف الثالث: الصحة الجيدة										
3_1_1_	الوفيات النفاسية	حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة حية	52	58	67			60,4		60.4
3_1_2_	نسبة الاولادات التي يشرف عليها أخصائيونصحيون مهره	نسبة مئوية	90		81	99		99		99.3
3_2_1_	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	بالالف	21,4		32	23,7		24,2	23,4	23.7
3_2_2_	معدل وفيات الأطفال الرضع	بالالف	17,9		27,0	18,7		20,1	18,3	18.7
3_2_2_	معدل وفيات حديثي الولادة	بالالف	11,0			11,8		10,9		11.9
3_3_1_	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية	إصابة لكل مائة ألف شخص	0,33	0,00	0,05	0,52		0,17	0.52	0.04
3_3_2_	معدل انتشار داء السل	إصابة لكل مائة ألف شخص	19.5	13	13	11.3		14	11.3	15
3_3_3_	عدد حالات الإصابة بالملاريا	إصابة لكل مائة ألف شخص	0	0	0	0	0	0	0	0
3_3_4_	عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي	إصابة لكل مائة ألف شخص	2,05	1,8	1,13	2,58		0,36	0,81	0.65

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
3_7_1_	نسبة النساء اللاتي في سن الانجاب (15-49-سنة) واللاتي لبين حاجتهن الى تنظيم الأسرة بطرق حديثة	نسبة مئوية	73,0		48,0	60,4		60,4		60.4
3_8_1_	نسبة السكان المستهدفين المشمولين بالخدمات الصحية الأساسية	نسبة مئوية	100	100	100	100	100	100	100	100
3_ب_1_	نسبة متممي اللقاح	نسبة مئوية	99	66	57	70		70		73
الهدف الرابع: التعليم الجيد والشامل										
4_1_2_	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي	نسبة مئوية	97,0	61,0	75,0	80,0	79,8	73,0	67,65	67
4_1_2_	معدل إكمال الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي	نسبة مئوية	100,6	59,0	71,0	59,6	85,2	61,4		32
4_1_2_	معدل إكمال التعليم الاعدادي	نسبة مئوية	67,4	48,4	61,3	43,2	58,4	61,4		60
4_1_2_	معدل إكمال الدراسة الثانوية	نسبة مئوية	31,1	25,0	28,0	24,2	32,2	32,8		32
4_2_2_	نسبة القيد الإجمالي في برامج تنمية الطفولة المبكرةمن عمر (3-5)	نسبة مئوية	9,6	5,2	6,9	6,4	9,6	8,4		10.3
4_2_2_	الملتحقين الجدد بالصف الأول الذين اشتركوا ببرامج الطفولة/ الملتحقين الجدد بالصف الأول	نسبة مئوية	14,9	28,3	12,3	16,1	16,5	21,3		

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
4_2_2_	نسبة التسجيل برياض الأطفال	نسبة مئوية	12,0	5,0	7,0	9,0	9,9	8,9		
4_6_1_	الأمية عند الذكور	نسبة مئوية	8,60		4,00			3,29		3.3
4_6_1_	الأمية عند النساء	نسبة مئوية	22,60		11,30			8,66		8.6
4_7_1_	مدى تعميم المواطنة	من 0 الى 1	1	1	1	1	1	1	1	1
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين										
5_2_2_	عدد حالات الاتجار بالنساء والاعتداء والاستغلال الجنسي	حاله	331	248	439	713			826	82
5_2_2_	عدد حالات العنف ضد النساء (قتل)	حاله	13	94	42	120		129		41
5_3_1_	نسبة حالات الزواج المبكر والقسري	نسبة مئوية	8,0			18,0				23
5_5_1_	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية	نسبة مئوية	12,0	12,0	12,4	11,8			12,8	12.4
5_5_1_	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء (ب) في الحكومات المحلية	نسيبة مئوية	2,6			7,0			12,5	12.5
5_5_2_	نسبة النساء في المناصب الإدارية	نسبة مئوية	42	42	42	42	42	42	42	42
5_5_2_	نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب الجديدة من إجمالي الأفراد المنتسبين للاحزاب السياسية	نسبة مئوية	15					35		30

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
5_5_2_	نسبة مشاركة المرأة في السلطة القضائية	نسبة مئوية				21,4				22.4
5_1_ج_	عدد الاتفاقية الموقعة من قبل الحكومة السورية التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	اتفاقية							11	11
الهدف السادس: مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي										
6_1_1_	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	نسبة مئوية	94	95	93	92			94	94
6_3_1_	نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية المعالجة بطريق آمنة (المناطق الحضرية)	نسبة مئوية	50	11,7	9	25			41	41.8
6_3_1_	نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي الصناعية المعالجة بطريقة آمنة	نسبة مئوية	79	81	72	47			51	
6_4_1_	التغير في كفاءة استخدام المياه على فترة من الزمن	نسبة مئوية		71,3_	29,1	24,7			26,4_	
6_4_2_	حجم الضغط التي تتعرض له المياه : سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة	نسبة مئوية	100	97	90	86			109	116.8

سابعاً - الملحق الاحصائي

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
6_5_1_	درجة الإدارة المتكاملة للموارد المائية %	نسبة مئوية	76	71	66	60			60	64
6_6_1_	نسبة التغير في نطاق النظم الايكولوجيةالمتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	نسبة مئوية	4	4-	2_	21			19-	2-
6_ب_1_	نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي	نسبة مئوية	100	100	100	100			100	100
الهدف السابع: الطاقة المستدامة والمتاحة للجميع										
7_1_1_	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (مربوطين مع الشيكة)	نسبة مئوية	99	99	99	99	99	99	99	99
7_1_1_	نسبة الطلب الملبى من الطلب الاجمالي على الكهرباء	نسبة مئوية	99	61	56	70		36	32	32
7_1_2_	نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	نسبة مئوية	100	90	80	60		60	60	60

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
7_2_1_	نسبة الطاقة الكهرومائية من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	نسبة مئوية	3	5	1	3		1	1	1
7_2_1_	حصة الطاقة المتجددة في مجمع الاستهلاك النهائي للطاقة	نسبة مئوية	3	5	1	6		5		
7_3_1_	كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي	ميجاجول/أ لف دولار2017 ppp	42	57	50	43	52	78		
7_ب_1_	فدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأه في البلدان الناميه	(بالواط لكل فرد)			0,28	4,1		8,98	11	
	الهدف الثامن: النمو الاقتصادي والعمل اللائق									
8_1_1_	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة مئوية		26,3_	4,2_	1,2	0,2_	1,3	0.58-	1.4
8_1_1_	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد	نسبة مئوية	2,7	28,1_	4,9_	0,1	5,5_	1,8_	2-	0.4-
8_2_1_	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	نسبة مئوية	4,0	15,2_	17,5	2,0	18,2_	5,9_		4.7-
8_5_2_	معدل البطالة العام	نسبة مئوية	8,6	40,8	48,3	31,2	0,0	21,9		23.6

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
8_7_1_	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال	نسبة مئوية					6,4	6,9		8.2
8_7_1_	نسبة عمالة الأطفال من المشتغلين	نسبة مئوية					4,7	5,4		7.3
8_9_1_	الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	2,2	2,0	2,0	3,0	3,0	3,0		3
8_10_1_	عدد فروع المصارف العاملة في الاقتصاد السوري	عدد	501	544	544	554	557	554	554	554
8_10_1_	عدد فروع المصارف التجارية	مصرف لكل 100 ألف شخص بالغ	4,4	4,4	4,7	4,5	4,5	4,1		4.4
8_10_1_	عدد أجهزة الصرف الآلي	صراف لكل 100 ألف سخص بالغ				9,6	9,5	9,6		9.8
الهدف التاسع: البنى التحتية والتصنيع المستدام										
9_1_1_	نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلو مترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول	نسبة مئوية	15	11	17	14		14	18	
9_1_2_	عدد الركاب الإجمالي المنقولين	مليون راكب	8,6	1,1	1,6	2,1	0,7	1,5	1,4	

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
9_1_2_	عدد ركاب النقل الجوي	مليون راكب	5,0	1,0	1,4	1,4	0,5	1,0	0,8	
9_1_2_	عدد ركاب النقل السككي	مليون راكب	3,6	0,2	0,3	0,7	0,3	0,5	0,6	
9_1_2_	حجم الشحنات المنقولة (كمية البضائع الاجمالية)	مليون طن	48,5	15,6	11,3	19,2	16,4	18,8	7,1	
9_5_1_	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	0,1					0,0		
9_5_2_	العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	عامل لكل مليون نسمة	281,0		263,0	315,0		273,0		
9_1_ج_	نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول				78,0	88,0		88,0	97,5	
الهدف العاشر: المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد										
10_1_1_	معدلات نمو نصيب الفرد من انفاق الأسر المعيشية ضمن أدنى 40% من مجموع السكان	نسبة مئوية			9,5_	3,6	15,5_	5,7_	13,1_	
10_1_1_	معدلات نمو نصيب الفرد من انفاق الأسر المعيشية من مجموع السكان	نسبة مئوية			9,4_	6,5	7,5_	3,3	17,5_	
10_2_1_	نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من وسيط الدخل	نسبة مئوية			14,3	11,0	16,3	16,4	18,2	

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
10_2_1_	نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من وسيط الدخل، ذكور	نسبة مئوية			14,1	10,5	15,8	16,3	18,0	
	نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من وسيط الدخل ، إناث	نسبة مئوية			14,5	11,5	16,8	16,4	18,4	
10_2_1_	نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من وسيط الدخل ، ذوي الإعاقة	نسبة مئوية			0,3	0,2	0,3	0,2	0,6	
10_4_1_	حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	30,2	15,5	16,7	21,9	16,6	14,9		9.2
الهدف الحادي عشر: المستوطنات البشرية والتوسع الحضري										
11_1_1_	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	نسبة مئوية	15	14	12	11			11	11
11_2_1_	نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة	نسبة مئوية	27,3	26,9	25,9	24,8			25,6	26
11_6_1_	عدد مطامر النفايات الصلبة	مطمر	4		13	9			11	11
11_6_1_	عدد معامل الفرز	معمل			2				2	2
11_6_1_	عدد معامل السماد	معمل			2				2	2

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المستدام										
12_2_1_	حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة	طن مكافئ			0,141				0,402	
12_2_1_	كفاءة استخدام المياه	دولار/م83			1,19	1,48				
12_5_1_	نسبة تنفيذ محطات النقل (مراكز وسيطة)	نسبة مئوية							12	
12_5_1_	نسبة تنفيذ معامل السماد ومراكز الفرز	نسبة مئوية				3	3	3	3	3
12_5_1_	نسبة تنفيذ وحدات معالجة النفايات الطبية	نسبة مئوية			15				15	15
12_5_1_	نسبة تنفيذ المطامر الصحية	نسبة مئوية			27	30			31	31
12_5_1_	مراكز تخزين النفايات الخطرة	نسبة مئوية				7	7	7	7	7
الهدف الثالث عشر: التصدي للتغيرات المناخية										
	عدد الاشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث	شخص							1414	
	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث ت		0	0	0	0	0	1	1	1
	نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث	نسبة مئوية						100	100	100

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار										
14_3_1_	درجة الحموضة البحرية	ph	-7.34 7.81			-7.64 7.97			-7.44 8.00	
14_4_1_	نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا	ألف طن			7,5	4,6			10,4	
14_6_1_	عدد الاتفاقيات البيئية الدولية التي تعمل على حماية التنوع البيولوجي البحري والمنضمة اليها سوريه	اتفاقية	6	6	7	8			8	8
14_ب_1_	مدى تطبيق اطار قانوني / تنظيمي سياساتي/ مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول الى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق	من 0ال1	1	1	1	1	1	1	1	1
الهدف الخامس عشر: حماية النظم الأيكولوجية										
15_1_1_	مساحات الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	نسبة مئوية	2,9	2,9	2,9	2,9			2,9	2.9
15_3_1_	نسبة الأراضي المتدهورة الى مجموع مساحة اليابسة	نسبة مئوية			12	23,8				
15_5_1_	مؤشر القائمة الحمراء	نوع(نباتي - حيواني)	60	107	222	250			269	
15_3_1_	الكربون العضوي في ترب سوريه	ألف طن	33						28,5	

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
_15_أ_1	مساعدات دولية بشأن حفظ التنوع البيولوجي	ألف دولار	68	0	0	35			20	
الهدف السادس عشر: الأمن والسلم والمؤسسات										
_16_1_1	عدد ضحايا القتل العمد	شخص	213	3096	905	520			443	432
_16_1_3	عدد السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف البدني	شخص	164	518	428	277			189	157
_16_1_3	عدد السكان الذين تعرضوا (ب) للعنف النفسي	شخص	4692	1769	2384	3514			4358	
_16_1_3	عدد السكان الذين تعرضوا (ج) للعنف الجنسي	شخص	134	36	57	72			86	
_16_2_2	عدد ضحايا الاتجار بالبشر	شخص	116	55	123	216			451	
_16_2_3	عدد الشابات والشبان الذين تعرضوا لاعتداء جنسي قبل سن الثامنة عشرة	شخص	16	37	59	44			39	19
_16_2_3	عدد الشابات الذين تعرضوا لاعتداء جنسي فوق سن الثامنة عشرة	شخص	134		57	72		101		
_16_3_1	عدد الشبان الذين تعرضوا لاعتداء جنسي فوق سن الثامنة عشرة	شخص	416		61	151		93		

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
16_3_1_	عدد الشكاوي المقدمة للجهات المختصة من الذين ابلغوا عما تعرضوا له من إيذاء الى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً	ألف شكوى	174	184	181	213			199	
16_3_2_	الموقوفون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء	نسبة مئوية	35		27	53				
16_3_3_	عدد السكان الذين عانوا من نزاع والذين استفادوا من آلية رسمية لتسوية المنازعات	ألف شخص	0,1	7,9	12,8	201,1			101,6	
16_4_1_	عدد حالات التدفقات المالية غير المشروعة	حالة			541	564				
16_4_1_	عدد حالات تهريب الأموال المضبوطة	حالة			27	7				
الهدف السابع عشر: الشراكات وحشد الموارد										
17_1_1_	مجموع الإيرادات الحكومية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	22	10	14	11	9	13		
17_1_1_	الإيرادات الضريبية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	10	6	4	5	5	7		

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
17_1_2_	نسبة الموازنة المحلية الممولة من الإيرادات	نسبة مئوية	91	34	63	50	44	45		
17_1_2_	نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية	نسبة مئوية	42	20	18	23	23	25		
17_3_1_	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الميزانية في سوريه	نسبة مئوية	9,8	0,0	1,6	1,1				
17_4_1_	تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	نسبة مئوية	2,2	1,7	0,1	0,2	0,2	0,03		
17_6_1_	عدد مشتركي الانترنت ADSL	ألف مشترك	70	346	680	1490	1593	1582	1618	
17_13_1_	لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي									
17_13_	التجارة السلعية من الناتج المحلي	نسبة مئوية	49	38	43	35	40	63		
17_13_1_	نسبة التحويلات الجارية من الناتج	نسبة مئوية	2	5	12	12	17	19		
17_13_1_	رصيد الحسابات الجارية من الناتج المحلي	نسبة مئوية		26-	7-	4-		9-		
17_13_1_	الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي	نسبة مئوية	2	0	0,4	0,2	0	0		
17_13_1_	خدمة الدين من الصادرات	نسبة مئوية	2,22	1,71	0,13	0,16	0,16	0,03		
17_13_1_	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع	نسبة مئوية	13	23	32	26	63	0		

رقم المؤشر	اسم المؤشر	الوحدة	2010	2013	2015	2019	2020	2021	2022	2023
17_13_1_	نسبة المعروض النقدي من الاحتياطات	نسبة مئوية	333	177	297	320	0	0		
17_13_1_	نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج	نسبة مئوية	10	6	4	5	5	7		
17_13_1_	نسبة الرصيد المالي العاممن الناتج	نسبة مئوية	2-	19-	8-	11-	12-	16-		
17_13_1_	الديون الحكومية وديون القطاع العام من الناتج	نسبة مئوية	0	98	91	91	89			
17_13_	نمو الناتج المحلي	نسبة مئوية	5,2	26,3_	4,2_	1,2	0,2_	1,3		
17_13_1_	نمو إجمالي تكوين رأس المال	نسبة مئوية	14	6	111	13-	11	24		
17_13_1_	نمو النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية	نسبة مئوية	3	36-	33-	39	42-	25		
17_13_1_	نمو النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة	نسبة مئوية	11	9-	6-	5	7-	26		
17_13_1_	نمو صادرات السلع والخدمات	نسبة مئوية	11	31-	3-	11	47	16		
17_13_1_	نمو واردات السلع والخدمات	نسبة مئوية	15	19-	2-	2-	12-	122		
17_13_1_	التضخم	نسبة مئوية	4,4	82,4	38,5	13,4	114,2	118,8		
17_13_1_	معدل البطالة	نسبة مئوية	8,6	40,6	48,4	31,2	20,9	21,9